جامعة محمد خيضر. بسكرة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

محاضرات في مقياس الاقتصاد السياسي

موجهة لطلبة سنة أولى جذع مشترك علوم سياسية

إعداد: الدكتورة زنودة منى

2023-2022

مقدمة تعريفية بمقياس الاقتصاد السياسي:

مقياس الاقتصاد السياسي هو مقياس سنوي يدرس على مدار سداسيين، يقدم لطلبة السنة أولى جذع مشترك علوم سياسية، و يندرج ضمن وحدة التعليم الأساسية. يهدف هذا المقياس إلى تحقيق الأغراض العلمية التالية:

- تمكين الطالب من التعرف على أهم المفاهيم المرتبطة بعلم الاقتصاد و الاقتصاد السياسي.
- التعرف على أهم المدارس الاقتصادية والتطورات التي عرفها الفكر الاقتصادي انطلاقا من المدارس الكلاسيكية مثل: التجارية، الفيزيوقراطية... نحو الفكر الاقتصادي الإسلامي و المدارس الحديثة.
- توصيف مختلف المفاهيم المرتبطة بالنشاط الاقتصادي على المستويين الوطني أو الدولي مثل: الإنتاج، الاستهلاك، الادخار، التضخم، العولمة...
- إكساب الطالب المعارف اللازمة لفهم الظاهرة السياسية على أساس الخلفية الاقتصادية للدولة.

لتحقيق هذه الأغراض العلمية، تم تقسيم هذه المحاضرات إلى 15 درسا ضمن كل سداسي بما يتوافق مع المحاور المقررة و الحجم الساعي المطلوب.

د. زنودة منى

السداسي الأول:

محاور محاضرات السداسي الأول:

المحور الأول : مفهوم علم الاقتصاد السياسي و موضوعاته

1- تعريف علم الاقتصاد السياسي:

- التعريف بعلم الاقتصاد
- التعريف بعلم الاقتصاد السياسي

2- الاقتصاد السياسي و علاقته بباقي العلوم الأخرى:

- الاقتصاد السياسي و علاقته بالعلوم الاجتماعية.
- الاقتصاد السياسي و علاقته بالتقنيات الكمية (الرياضيات ، الإحصاء)

المحور الثاني: موضوع الاقتصاد السياسي: المشكلة الاقتصادية

- طبيعة المشكلة الاقتصادية
- عناصر المشكلة الاقتصادية
- حل المشكلة الاقتصادية في النظم الاقتصادية المختلفة

المحور الثالث: المدارس الفكرية للاقتصاد السياسي

1- المدرسة المركنتينية

2- المدرسة الطبيعية

3- المدرسة الليبرالية

4- المدرسة الاشتراكية

5- الفكر الاقتصادي الإسلامي

المحور الأول:

مفهوم علم الاقتصاد السياسي و موضوعاته

الدرس الأول:

أولا: مفهوم علم الاقتصاد السياسي:

1/ تعريف علم الاقتصاد:

يعتبر علم الاقتصاد السياسي علم حديث النشأة، و هو من العلوم الاجتماعية الحديثة التي ما تزال توسع آفاقها وتحدد معالمها، إلا أن البحث فيه قد جرى قبل ذلك بكثير.

علم الاقتصاد يعد من العلوم الاجتماعية التي تتخذ الإنسان محورا لها، و ذلك لاختلاف الأفراد في أهدافهم و مقاصدهم و انتماءاتهم الثقافية ، البيئية ، الدينية... و هو ما يجعله مصنفا ضمن العلوم الاجتماعية التي تتمحور حول المجتمع و ما يدور فيه من علاقات اقتصادية و اجتماعية تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية و الخدمات، بهدف إشباع حاجات الإنسان في المجتمع.

أ. **تعريف الاقتصاد:**

تفيد كلمة اقتصاد في اللغة العربية معنى القصد في الشيء، و هو مخالف للإسراف لكنه وضع وسط ما بين الإسراف و التقتير، و القصد في المعيشة أن لا يسرف و لا يقتر و يقال فلان مقتصد في النفقة و قد اقتصد و اقتصد فلان في أمره أي استقام اعتدل و توسط.

أما اصطلاحا فيشير المؤرخون أن أصل كلمة اقتصاد تعود للكلمة الإغريقية Oikos Nomos، **أويكوس** و تعني البيت أو المنزل، و **نوموس** و تعني القانون و إجمالا يقصد بها "**قانون المنزل**"، أي مجمل التعليمات التي تنظم المنزل و قد استخدمت لأول مرة في مؤلفات الفيلسوف اليوناني أرسطو[1].

[1] خالد سعد زغلول الحليمي، **الاقتصاد السياسي**، ط:02، مصر: دار الوفاء القانونية، 2001، ص: 51

ب. تعريف علم الاقتصاد:

علم الاقتصاد (**economics**) هو فرع من فروع العلوم الاجتماعية، و هو يهتم بأحد وجوه النشاط الإنساني في العالم، وهو النشاط الاقتصادي الذي يشتمل على جميع تصرفات الأفراد التي تتصل بكل من الإنتاج و التوزيع و الاستهلاك التبادل، وما يتفرع عنها من ظواهر اقتصادية مثل التنمية والدخل والادخار والاستثمار والتضخم و الدورات الاقتصادية والبطالة وغيرها.

من حيث كونه علما يحقق علم الاقتصاد الدعائم الثلاث الأساسية لأي علم و هي: الموضوع، المنهج و النظرية:

- ❖ **بالنسبة لموضوع علم الاقتصاد:** فقد اختلف الباحثون تحديد موضوعه على وجه التحديد و في ذلك ظهرت اتجاهات مختلفة لتعريفه و هي:

← **اتجاه يعرف علم الاقتصاد بكونه علم الثروة:** منه:

تعريف وليام ستانلي جيفونس الذي يعرفه بأنه:"**علم يبحث في ثروة الشعوب و الأسباب التي تجعل مرتبة أمة فوق مرتبة أمة أخرى في السعادة و الرفاهية**"[1]. نضيف له هنا تعريف الاقتصادي الاسكتلندي آدم سميث الذي يرى أن علم الاقتصاد هو:"**العلم الذي يدرس الكيفية التي تمكن الأمة من تجميع الثروة**". و الواضح هنا من خلال التعريفين، هو كون الثروة محور اهتمام أي دولة بالنسبة لعلم الاقتصاد و منه تتركز أبحاث الاقتصاديين حول كيفية تضخيمها و زيادتها. و لعل هذه التعريفات قد تأثرت بالفترة التي ظهرت فيها حيث أن أفكار آدم سميث ارتبطت بفترة الثورة الصناعية و ما صاحبها من اهتمام بالإنتاج و زيادته[2]. و قد انتقد هذا التعريف باقتصاره على مفهوم الثروة في الجانب المادي حيث كان يقصد بها كل شيء له قيمة و قابل للمبادلة بنقود أو سلع، و هنا اعتبر مفهومه للثورة ناقصا و مفتقرا للاهتمام بالإنسان باعتباره المعنى الحقيقي للثروة.

يعرف أيضا علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يبين لنا كيف تتكون و توزع و تستهلك الثروات، فالثروة هي الغاية لكل نشاط اقتصادي، و لا يمكن اعتبار أي نشاط اقتصادي إلا إذا قدم منافع مادية للإنسان، لكن لم يتفق أصحاب هذا الاتجاه على تحديد معنى الثروة، فاعتبر بعضهم الخدمات ثروة و عليه اعترفوا بالثروات غير المادية، ورفضها بعضها واعتبروا الاقتصاد علم الرفاهية المادية.

---

[1] ويليام ستانلي جيفونس، **الاقتصاد السياسي،**(تر:علي أبو الفتوح)، المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي،2015. ص:09

[2] خالد سعد زغلول الحليمي، مرجع سابق، ص:56

كما يدرج تعريف الفريد مارشال (اقتصادي انجليزي) ضمن نفس السياق أين يرى أن علم الاقتصاد هو "**علم دراسة سلوك الإنسان في حياته اليومية فيما يتعلق بإنتاج الثروة و تبادلها و إنفاقها**"[1]. و بالتالي يكون الغرض الحقيق للنشاط الاقتصادي للإنسان هو تحقيق الثروة.

← **اتجاه يرى إن الاقتصاد هو علم الندرة:**

بمعنى العلم الذي يعنى بالتوفيق بين الغايات والوسائل، فيعرف بأنه "**العلم الذي يدرس السلوك الإنساني باعتباره علاقة بين الغايات والوسائل النادرة**"، فموضوع الندرة هو أصل المشكلة الاقتصادية التي تعتبر محور علم الاقتصاد و تتمحور أساسا على كيفية التوفيق بين الحاجات الإنسانية اللامحدودة مع الموارد المحدودة والنادرة في المجتمع لغرض تلبية الحاجات الإنسانية. و هنا نستشهد بتعريف روبنز Linel Robins لعلم الاقتصاد بأنه العلم الذي يبحث في حل المشكلة الاقتصادية[2]. التي تنتج عن وجود حاجات متعددة و لا نهائية للفرد بينما الموارد المتاحة محدودة و نادرة.

و هنا يعتبر علم الاقتصاد علم تنظيم وإدارة الموارد النادرة نسبيا المتعددة والمتزايدة باستمرار، أو هو العلم الذي يدرس سلوك الإنسان المتعلق بالعلاقة بين الأهداف والوسائل المحددة ذات الاستخدامات المتعددة " **فالندرة النسبية هي أساس الظواهر الاقتصادية**".

← **التعريف الإجرائي:**

ما نستخلصه من التعريفات السابقة أن علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية، يهتم بدراسة سلوك الأفراد إزاء استخدام الموارد النادرة والمحدودة نسبيا لإشباع حاجاتهم المتعددة والمتزايدة باستمرار، وذلك بأفضل طريقة ممكنة، فهو يهتم بمختلف الظواهر المكون لأحد وجوه النشاط الإنساني، ويتعلق الأمر بالنشاط الاقتصادي والتي لا تخرج عن دائرة الإنتاج والتبادل والاستهلاك والتوزيع،وما يتفرع عنهما من ظواهر اقتصادية أخرى "كالدخل والادخار والاستثمار، التنمية، التضخم، البطالة وغيرها. فهو علم يجسد علاقة ذات اتجاهين "علاقة الإنسان بالإنسان وعلاقة الإنسان بالطبيعة."

---

[1] محمد خليل حسين، عبد الغفور ابراهيم احمد، **مبادئ علم الاقتصاد**، عمان: دار زهران للنشر و التوزيع، 2008. ص:04

[2] نفس المرجع، ص: 57

الدرس الثاني:

❖ **من حيث منهج علم الاقتصاد:** يعتمد علم الاقتصاد كغيره من العلوم على مجموعة من المناهج المستخدمة لاستخلاص المعرفة الاقتصادية عن طريق البحث العلمي، حيث يقصد بالمنهج العلمي لغة الطريق أو المسلك، ونعني به المسار الذي يتخذه الباحث عند معاينته ودراسته لموضوع ما. و من بين المناهج المعتمدة في علم الاقتصاد المنهج الاستنباطي، والمنهج الاستقرائي:

← **المنهج الاستنباطي:** يعتبر هذا المنهج من أقدم مناهج البحث العلمي، إذ يعود تاريخه إلى عهد أرسطو، ويتمثل الاستنباط في عملية عقلية نخلص بها من مسألة مأخوذة كمقدمة مسلم بصحتها، إلى مسألة تعتبر ملازمة لها، وذلك من خلال قواعد ذهنية بحتة تدور كلها في العقل بعيداً عن الواقع، وهذا يعني وحسب هذا المنهج، إن الاقتصادي يبدأ بوضع عدد من المقدمات التي يفترض أنها صحيحة ثم يستخلص منها كافة التعميمات التي تؤدي إليها وهي ما يشكل النظرية الاقتصادية. (يستخدم في التحليل النظري). مثال ذلك: إذا وضعنا مقدمتين بسيطتين[1]:

- الدخل النقدي للفرد محدود.
- مالا يستهلك من الدخل الفردي يوجه للادخار.

فإن النتيجة المستخلصة هنا:

كلما زاد الفرد من إنفاقه على الاستهلاك كلما قل الادخار.

← **المنهج الاستقرائي:** يقصد بالاستقراء العملية المنطقية التي نخلص بواسطتها من الوقائع الفعلية إلى القوانين التي تحكم الظاهرة قيد الدراسة، وهنا يقوم الاقتصادي بالتوصل إلى النظريات الاقتصادية عن طريق التنظيم الواعي للوقائع المشاهدة في الحياة العملية.(يستخدم في البحوث الميدانية) حيث ينطلق الباحث من مجموعة من الوقائع التاريخية و البيانات الإحصائية و الملاحظة من اجل محاولة التوصل إلى نتائج و تعميمات عن طريق التحليل المنتظم للوقائع[2].

---

[1] خالد سعد زغلول الحليمي، مرجع سابق، ص:66

[2] نفس المرجع، ص:66

❖ **أما من حيث النظرية:** فعلم الاقتصاد ثري بنظرياته الاقتصادية و التي حاول منظروها تفسير النشاط الاقتصادي مثل نظرية فائض القيمة، النظرية الكينزية، النظرية الماركسية، نظرية الخيار العقلاني...

2/ علم الاقتصاد السياسي:

أ/ تعريف علم الاقتصاد السياسي:

مصطلح الاقتصاد السياسي لم يستعمل إلا في بداية القرن السابع عشر في فرنسا على يد الاقتصادي **انطوان دي مونكرتيان Antoine De Monchrest** في كتابه:"**شرح الاقتصاد السياسي**" سنة 1615 قاصدا بالسياسي أن الأمر يتعلق بقوانين الدولة و المجتمع ككل، و ليس العائلة وحدها. و قد قدم في مؤلفه نصائح للأمير أو الملك حتى يدير مالية المدينة أو الدولة. [1]

أما اصطلاحا فيعرف **محمد دويدار** علم الاقتصاد السياسي بأنه :" **علم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية أو العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية و الخدمات التي تشبع حاجات الإنسان في المجتمع أي اللازمة لمعيشة الأفراد في المجتمع معيشتهم المادة و الثقافية**"[2].

كما يعرف بأنه:"**مجموعة القوانين التي تنظم العلاقات بين أطراف متعددة في مجال الإنتاج و التوزيع في أشكالها الاجتماعية المتغيرة**"[3]، و يقصد بهذا التعريف أن لكل مجتمع قوانينه الاقتصادية النابعة من طبيعته الاجتماعية و التاريخية. و هو ما يجعل الاقتصاد السياسي احد فروع العلوم الاجتماعية.

---

[1] نفس المرجع، ص: 51

[2] محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، ج01، الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، 1993. ص ص:12-14

[3] خالد سعد زغلول حليمي، مرجع سابق، ص: 53

عرفه الاقتصادي **اوسكار لانك** بأنه العلم الذي يعنى بدراسة القوانين الاجتماعية التي تهيمن على إنتاج الوسائل المادية لإشباع الحاجات الإنسانية و توزيعها"[1] و إن كان لانك قد اقتصر في تعريفه على المحددات المادية فقط.

عرف ادم سميث الاقتصادي الاسكتلندي علم الاقتصاد بعلم دراسة الثروة و إن كان هذا التعريف قد انتقد باقتصاره على مفهوم الثروة الجانب المادي حيث كان يقصد بها كل شيء له قيمة و قابل للمبادلة بنقود أو سلع، و هنا اعتبر مفهومه للثورة ناقصا و مفتقرا للاهتمام بالإنسان باعتباره المعنى الحقيقي للثروة.

تعريف الفريد مارشال (اقتصادي انجليزي) بأنه علم دراسة سلوك الإنسان في حياته اليومية فيما يتعلق بإنتاج الثروة و تبادلها و إنفاقها"، و تعريف ليونيل روبنز (اقتصادي انجليزي) علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يدرس النشاط الإنساني في سعيه لإشباع حاجاته الغير محدودة بواسطة موارده المحدودة[2].

ب/ موضوع علم الاقتصاد السياسي:

يقول الدكتور محمد دويدار أن موضوع الاقتصاد السياسي هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بالإنتاج و توزيع المنتجات و الخدمات اللازمة لمعيشة أفراد، وهذا النشاط يكتسي وجه علاقة مزدوجة تعبر عن علاقة **الإنسان بالطبيعة وعلاقة الإنسان بالإنسان**[3]. على النحو التالي:

- العلاقة الأولى يعلمنا التاريخ الاقتصادي للمجتمعات بأن الفعاليات الاقتصادية"العملية الإنتاجية " للإنسان كان و لا يزال يجد نفسه فيها دائما بمواجهة الطبيعة لإشباع حاجياته فيقوم بإخضاعها لسيطرته و جعلها أقل بدائية، و في نفس الوقت هو يخلق منها أدوات لعملية الإنتاج "**وسائل الإنتاج**".
- و في العلاقة الثانية نجد العملية الإنتاجية كعملية اجتماعية يقوم الإنسان فيها بتقسيم العمل لأجل مواجهة الطبيعة و إشباع لحاجياته.

---

[1] اوسكار لانك، **الاقتصاد السياسي: القضايا العامة**، (ترجمة: محمد سلمان حسين)، بيروت: دار الطليعة، 1967. ص: 63

[2] محمد خليل حسين، عبد الغفور إبراهيم احمد، مرجع سابق، ص:04.

[3] محمد دويدار، مرجع سابق، ص:16.

هنا نستنتج أن علم الاقتصاد السياسي يهتم بدراسة سلوك الفرد الاقتصادي في إطار المجتمع ككل، و منه قد يتعلق بسلوك فرد في إطار مجتمع ما أو بقرار دولة معينة فيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية. ففي إطار العلاقة التي تربط علم الاقتصاد السياسي بعلم السياسة و التي تتمحور حول دور الدولة في عمليات الإنتاج و التوزيع و توجيه النشاط الاقتصادي و خلق الثروة هنا من يعرف الاقتصاد السياسي كأحد فروع علم السياسة في خد ذاته أين يذهب المفكر الاقتصادي ادم سميث إلى اعتبار **علم الاقتصاد السياسي** بأنه احد فروع علم السياسة و التشريع يهدف إلى تحقيق أمرين أساسيين: الأول تزويد الأفراد بكمية كافية و مستمرة من المنتجات أو العمل على جعلهم قادرين على توفير هذه المنتجات بشكل متواصل و الثاني: تزويد الدولة أو إثراء كل من الأفراد و الحكومات[1]. و عليه يختص علم الاقتصاد السياسي بالإجابة على الأسئلة التالية[2]:

← ما هي السلع و الخدمات التي ينتجها المجتمع: يعنى تحديد السلع و الخدمات التي يجب أن ينتجها مجتمع ما وفقا لما يملكه من موارد اقتصادية و التي تتميز بالندرة النسبية و بالتالي تتطلب المفاضلة بين الاستخدامات البديلة من خلال آليات السوق.

← بأي طريقة يتم الإنتاج فهناك طرق إنتاجية مختلفة: إنتاج يتطلب تكثيف العمالة، إنتاج يتطلب تكثيف رأسمال، و إنتاج يتطلب استخدام التكنولوجيا.

← كيفية توزيع الإنتاج بين أفراد المجتمع أي كيفية توزيع الناتج القومي من السلع و الخدمات بين عناصر الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية كالعمال و ملاك الأراضي، و أصحاب رؤوس الأموال.

---

[1] محسن حسن المعموري، **مبادئ علم الاقتصاد الجزئي و الكلي**، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2019. ص:20.

[2] نفس المرجع، ص:11

الدرس الثالث:

ثانيا: علاقة علم الاقتصاد بمختلف فروع العلوم الأخرى:

يتمحور اهتمام الأبحاث في ميدان الاقتصاد السياسي بالنشاط الاقتصادي الإنساني و هو ما يشترك فيه مع مختلف العلوم الاجتماعية التي تعالج السلوك الإنساني لكن من أبعاد مختلفة، و عليه فالميدان البحثي للاقتصاد السياسي يتقاطع و يتأثر بباقي الميادين في العلوم الاجتماعية و حتى العلوم الرياضية و الكمية على النحو التالي:

أ. علاقة الاقتصاد بعلم الاجتماع:

يهتم علم الاقتصاد بدراسة السلوك الاقتصادي من استهلاك و إنتاج و ادخار... و هنا يقدم علم الاجتماع تفسير للدوافع المختلفة التي دفعت الأفراد إلى اتخاذ هذا السلوك، و بالتالي تكون مهمة الدراسات الاجتماعية بالنسبة للاقتصاد في توجيه صانعي السياسات الاقتصادية في مراعاة كافة الظروف الاجتماعية التي قد تؤثر على هذه السياسات[1].

فالباحث في ميدان الاقتصاد يحتاج إلى تعميق تحليلاته الاقتصادية من خلال أبحاث علم الاجتماع الذي يمده بالمعرفة الضرورية الخاصة بالخلفية الاجتماعية التي يمارس في ظلها النشاط الاقتصادي. مثل: الظروف الاجتماعية التي تدفع بالأفراد لاستهلاك سلع معينة أو العزوف عنها.

و ينتج عن التداخل الحاصل بين ميدان الاقتصاد و علم الاجتماع فرع جديد من العلوم يسمى بعلم الاجتماع الاقتصادي الذي من شأنه أن يبين الشروط التاريخية و الهيكلية التي تعمل في ظلها مختلف القوانين الاقتصادية التي تعمل في ظلها مختلف القوانين الاقتصادية مما يعطي الأبحاث في الاقتصاد السياسي فعالية اكبر و قدرة على التصرف[2].

[1] عون خير الله عون، **مبادئ الاقتصاد**، القاهرة: مكتبة بستان المعرفة، 2015. ص:04

[2] محمد دويدار، مرجع سابق، ص: 56

ب. علاقة علم الاقتصاد بالقانون:

تعتبر القوانين احد أهم دعائم التنظيم الاجتماعي في مختلف المجالات، و بدوره النشاط الاقتصادي داخل أي مجتمع يحتاج لدعائم قانونية من اجل تنظيمه، فعملية بيع وشراء سلعة معينة، لها مضمونها الاقتصادي الذي يتمثل في الكمية المتعامل عليها ونوع السلعة والثمن الخاص بها، كما أن لها في نفس الوقت إطارها القانوني المتعلق بمدى شرعيتها، وتنظيم حقوق أطراف العقد والتزاماتهم، وأثر هذه العملية في حقوق الغير، والفصل فيما قد ينشأ عنها من منازعات... الخ[1].

كما أن العلاقة بين العلمين قد تأخذ كلا الاتجاهين، فالظروف و الأوضاع الاقتصادية قد تلعب دورا مهما في وضع القواعد القانونية مثل ما أدت إليه الثورة الصناعية و انتشار الآلات و زيادة الإنتاج من حمل الدولة على التدخل في ميدان العمل بوضع القواعد المنظمة لعلاقة العمال بأصحاب العمل في إطار التشريعات العمالية[2].

ت. علاقة علم الاقتصاد بالسياسة:

لا يمكن فهم و إدراك النشاط الاقتصادي دون الرجوع للسياسة، فالنظام السياسي أو الدولة التي تعتبر الموضوع الأساسي لعلم السياسة هي من توجه و تضع القرارات الهامة لأي مجتمع. ومما لاشك فيه أن ارتباط علم الاقتصاد بعلم السياسة هو ارتباط وثيق الصلة، ذلك لأن أي نظام اقتصادي يعمل في ظل ظروف سياسية معينة يكون متأثرا بها ومؤثرا فيها في نفس الوقت، ولقد كان ذلك أحد الأسباب التي جعلت علم الاقتصاد يعرف لمدة طويلة "**بالاقتصاد السياسي**". كما أن صانعي القرارات السياسية لا يغفلون الأمور الاقتصادية، كما وأن الإدارة السياسية في أي بلد تتأثر

---

[1] بقة حسان،"**محاضرات في المدخل للاقتصاد السياسي**"، **محاضرات** موجهة لطلبة سنة أولى ليسانس حقوق،(جامعة بجاية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، 2022/2021)، ص: 13.

[2] خالد سعد زغلول حلمي، مرجع سابق، ص:62

تأثرا واضحا بالأوضاع الاقتصادية مثل قرار إنشاء وزارة جديدة أو فرض الضرائب أو رفع الأسعار...[1].

ث. علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:

يهتم علم الاقتصاد كثيرا بمعرفة السلوك الخارجي للأفراد في الإنفاق والاختيار وتلبية حاجاتهم، لذلك فهو يستعين بعلم النفس لكي يستطيع فهم الإنسان وتحليل سلوكه والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك، لأن سلوك الأفراد في المجتمع وتصرفاتهم بشكل معين يؤثر إلى حد بعيد في التطورات الاقتصادية في هذا المجتمع، مما يتعين معه أخذ التحليل النفسي في تفسير بعض الظواهر الاقتصادية[2].

ج. علاقة علم الاقتصاد بالجغرافيا:

يهتم علم الجغرافيا بدراسة العالم كما يعيش فيه الإنسان باعتباره بيئة طبيعية للكائن البشري، و عليه يتقاطع العلمان في محاولة تفسير النشاط الاقتصادي و أبعاده الجغرافية. فعن طريق الجغرافيا تتمكن الجماعة الاقتصادية من معرفة من معرفة مصادر المواد الأولية و أماكنها و مصادر الطاقة و كذا التجمعات السكانية...[3]

ح. علاقة الاقتصاد بالعلوم التطبيقية:الرياضيات، الإحصاء:

في سبيل وصوله من علم كيفي اجتماعي إلى علم يقيني دقيق – لجأ علماء الاقتصاد إلى استخدام الرياضيات في تطوير علم الاقتصاد، وطوروا مناهج كمية ومفاهيم إجرائية ونظريات رياضية ، واستخدموا في سبيل ذلك الإحصاء والبراهين والتحليل الرياضي في سبيل معالجة المشكلات الاقتصادية معالجة كمية وليست كيفية وفقط. وعليه، يعتمد الباحث الاقتصادي في كثير من الأحيان أساليب رياضية في البراهين والتحليل، فمثلا عند حساب تكاليف المشروع أو

---

[1] نفس المرجع، ص 59.

[2] بقة حسان، مرجع سابق، ص:14.

[3] محمد دويدار، مرجع سابق،ص:60

الدخل يستخدم بعض المعادلات الرياضية لإثبات صحة ذلك، ومع تزايد استخدام الأساليب الرياضية في الاقتصاد ظهر الاقتصاد الرياضي، وكذلك الاقتصاد القياسي الذي يجمع كلا من الرياضيات والإحصاء[1].

كذلك يرتبط علم الاقتصاد ارتباطا وثيقا بدراسة الإحصاء، وذلك لأن تحليل الظواهر الاقتصادية يستدعي جمع البيانات عنها، فإن توافر البيانات في شكل عددي والجداول الإحصائية ومختلف أنواع الحسابات تعتبر بمثابة المادة الأساسية التي يعتمد عليها أي باحث اقتصادي[2].

الدرس الرابع:

المحور الثاني: موضوع علم الاقتصاد السياسي:

المشكلة الاقتصادية

تعتبر المشكلة الاقتصادية والتي يطلق عليها البعض تسمية مشكلة الندرة جوهر موضوع علم الاقتصاد، وتكمن في محدودية الموارد الاقتصادية وندرتها النسبية اللازمة لتلبية الحاجات الانسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار، فالمشكلة الاقتصادية واجهت الانسان والمجتمعات البشرية منذ الأزل وإلى الآن.

أولا: طبيعة المشكلة الاقتصادية:

تتمثل المشكلة الاقتصادية في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية مقابل تعدد احتياجات الإنسان وتطورها، و تتصف المشكلة الاقتصادية بالعمومية لأنها تواجه كل فرد في المجتمع المنتج أو المستهلك، وهي بنفس الوقت تواجه المجتمع في أي مرحلة من مراحل تطوره مهما كان نوع النظام الاقتصادي السائد .(رأسمالي او اشتراكي). كما أن أركان المشكلة الاقتصادية واحدة في مختلف المجتمعات لكن طريقة حل المشكلة الاقتصادية تختلف باختلاف طبيعة التنظيم

---

[1] لصاق حيزية،"**محاضرات في مدخل لعلم الاقتصاد**"، محاضرات موجهة لطلبة سنة أولى ليسانس،(جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم المالية و المحاسبة، 2017-2018)، ص 6.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

الاقتصادي للمجتمع، كما تختلف طريقة الحل باختلاف نوع وكمية الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع، و السبب الأساسي في ظهور المشكلة الاقتصادية في مختلف المجتمعات هو عدم قدرة المجتمع على إشباع رغباته و تأمين احتياجاته المختلفة[1].

فلكل فرد في المجتمع مجموعة من الرغبات أو الحاجات المتنوعة و يمكن القول أنها غير محدودة، كما أن هذه الحاجات قد تكون متداخلة بمعنى أن كل حاجة تؤدي إلى ظهور حاجة أخرى، فمثلا الحاجة لاقتناء سيارة تؤدي إلى الحاجة إلى شراء البنزين... كما تتميز الحاجات الإنسانية متجددة بمعنى انه كلما أجيبت حاجات معينة للفرد ثارت لديه حاجات أخرى و هكذا[2].

لكن بالمقابل لهذه الحاجات المتعددة و المتجددة فإن الإمكانيات تعتبر محدودة و قد تكون نادرة في بعض الأحيان و بالتالي لن تستوفي كل هذه الحاجات و هو ما يسمى بالمشكلة الاقتصادية. فالمشكلة الاقتصادية في جوهرها مشكلة ندرة فيرى الفكر الاقتصادي السائد ان المشكلة الاقتصادية توجد عندما نكون بصدد حاجات إنسانية غير محدودة في مواجهة موارد اقتصادية نادرة الأمر الذي يستلزم القيام بعملية الموازنة و الاختيار بينهما، أي ترتيب الحاجات بحسب أولوياتها في درجة الإشباع ثم تحديد حجم و نوع الموارد التي تستخدم لتحقيق ذلك و هذا ما يعتبر جوهر اهتمام علم الاقتصاد[3].

ثانيا: عناصر المشكلة الاقتصادية: للمشكلة الاقتصادية ثلاث أركان أساسية هي:

1. **الحاجات الإنسانية**: تعرف الحاجة بأنها "الرغبة في الحصول على الوسائل اللازمة لوجود الإنسان و تطوره"[4]، و تعرف أيضا بأنها:"**رغبة في الحصول على نفع أو إشباع معين أو الشعور بألم يقتضي دفعه أو التخفيف من حدته**"[5] ما نستخلصه هنا أن الحاجة إما تأخذ شكل

[1] مصطفى العبد الله الكفري، غسان ابراهيم، **المدخل إلى علم الاقتصاد: الاقتصاد السياسي و تاريخ الأفكار الاقتصادية**، سوريا: منشورات جامعة دمشق،2011. ص: 34

[2] إسماعيل محمد هاشم، **مدخل إلى أسس علم الاقتصاد**، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، د.ت.ن ص:25

[3] خالد سعد زغلول الحليمي، مرجع سابق، ص:72

[4] نفس المرجع، ص:72

[5] لصاق حيزية، مرجع سابق، ص: 09

النفع للفرد فتعطيه منفعة معينة مثل الملبس، الأثاث، السيارة... أو تدفع عنه ألما معينا مثل الأكل و الشرب... هذه الحاجات تختلف من حيث درجة إلحاحها، فمنها حاجات ذاتي تلازم الإنسان منذ ولادته مثل الأكل، الشرب، اللباس... و حاجات مكتسبة تنشأ نتيجة للتطور الجسماني و الفكري و الحضاري مثل الحاجة للتعلم، العمل...[1]. و على العموم تعتبر الحاجات الإنسانية حاجات متعددة يرجع السبب تزايدها إلى عدة أسباب منها[2]:

- زيادة عدد السكان في العالم: حيث كلما زاد عدد الأفراد في المجتمع زادت حاجاتهم و متطلباتهم،
- التقدم التكنولوجي و الحضاري: حيث يؤدي إلى ابتكار سلع و خدمات جديدة مما يؤدي إلى تزايد الحاجة لهذه السلع و الخدمات.
- تقدم فنون الاتصال و فنون الدعاية و الإعلان: حيث تؤدي إلى زيادة الرغبة في المحاكاة و التقليد.

خصائص الحاجات الإنسانية: تتصف الحاجات الإنسانية بمجموعة من الخصائص هي:

أنها متعددة و لا متناهية: فيحتاج الإنسان إلى حاجات مختلفة تتعدد بتعدد اهتماماته، كما تتسم بأنها متزايدة و متجددة حسب تطوره الجسمي و العمري...

أنها قابلة للانقسام: يقصد بها أن الألم لناتج عن فقدانها يمكن التخفيف منه تدريجيا بزيادة كمية السلع و الخدمات مثل الحاجة إلى المأكل يمكن التخفيف منها ببعض الأكل و ليس كله...[3]

أنها قابلة للإحلال: بمعنى إمكانية تعويضها بحاجات مشابهة مثل تعويض القهوة بشرب الشاي...

أنها قابلة للقياس النسبي: بمعنى أن الإنسان يمكنه أن يقيس و يحدد حاجاته و درجة أهميتها و قد يختلف هذا القياس من فرد لآخر، فيوازن بينها من حيث درجة إلحاحها و أهميتها و بالتالي ترتيبها تنازليا[4].

---

[1] خالد سعد زغلول حلمي، مرجع سابق، ص: 72

[2] محمد خليل حسين، عبد الغفور إبراهيم احمد، مرجع سابق. ص:11.

[3] لصاق حيزية، مرجع سابق، ص: 10

[4] خالد سعد زغلول الحليمي، مرجع سابق، ص:74

2. الندرة economic scarcity :

تعتبر الندرة أهم خاصية أو ركن للمشكلة الاقتصادية، فلولا ندرة الموارد الاقتصادية اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية المختلفة لم نشأت أي مشكلة اقتصادية[1]. و المقصود بالندرة هنا ليس الندرة المطلقة بل الندرة النسبية، أي إن الموارد الاقتصادية والمنتجات متوفرة ولكن ليس بالكمية التي تكفي لتلبية احتياجات ورغبات الأفراد والمجتمع، بذلك تعبر الندرة عن **العلاقة بين الرغبات والاحتياجات المتعددة والمتنامية باستمرار من جهة والموارد المحدودة** غير **الكافية لتلبية الاحتياجات والرغبات من جهة ثانية** ، فقد تكون سلعة ما متوفرة بكمية أكبر بكثير من سلعة ثانية، لكن حاجة الأفراد و المجتمع للسلعة الأولى أكبر بكثير من حاجته للسلعة الثانية، مثال ذلك :الغذاء متوفر بكميات أكثر من اليورانيوم لكن احتياجات الأفراد والمجتمع للغذاء أكبر بكثير من احتياجات المجتمع لليورانيوم، وبذلك لا يملك المجتمع كميات من الغذاء تؤمن احتياجات المجتمع من هذه السلعة بكاملها[2]. ومن أسباب المشكلة الاقتصادية:

- عدم استغلال موارد المجتمع أو سوء استغلالها.
- عدم كفاءة استخدام الموارد المتاحة.
- قابلية بعض الموارد للنفاذ.
- زيادة عدد السكان بنسب تفوق الزيادة في الإنتاج.

مشكلة الندرة قد تنطبق على الفرد مثلما تنطبق على الجماعة، فبالنسبة للفرد تنشأ المشكلة عندما لا يستطيع أن يشبع كل رغباته و حاجاته بسبب موارده المحدودة، كذلك الحال بالنسبة للجماعة فمواردها محدودة مقارنة بحاجات أفرادها المتعددة و المتجددة مما يضطرها لوضع سلم للتفضيل ترتب فيه الحاجات حسب أولويتها[3].

في ظل هذه الندرة تطلب الأمر ظهور علم الاقتصاد لمعالجة مسألة الندرة، من خلال اختيار التوليفة المثلى لعناصر الإنتاج من أجل استثمار تلك الموارد أفضل استثمار وتعظيم الإنتاج للحد الأقصى مقابل تقليل التكاليف للحد الأدنى، مما يؤدي إلى كفاية الموارد النادرة للحاجات المتزايدة.

---

[1] اسماعيل محمد هاشم، **المدخل إلى أسس علم الاقتصاد**، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، (د.ت.ن)، ص:27

[2] مصطفى العبد الله الكفري، غسان ابراهيم، مرجع سابق، ص: 37

[3] اسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص:28

3. **الاختيار:**

يعتبر الاختيار الركن الثالث و نتيجة حتمية للأركان السابقة للمشكلة الاقتصادية فنظرا لتعدد وتنوع حاجاته ومحدودية وندرة الموارد الاقتصادية، يلجأ الفرد إلى المفاضلة بين الحاجات، وندرة الموارد تفرض عليه استغلال الموارد النادرة ذات الاستعمالات المتعددة والمختلفة على أفضل وجه ممكن وتوظيفها في أحسن الاستعمالات في سبيل تحقيق أقصى الغايات وأكبر قدر ممكن من الإشباع للحاجات اللامحدودة، ما يستدعي ترتيب هذه الحاجات بناء على أولويتها وأهميتها للمستهلك.ويجب أن يرتكز الاختيار على العقل الموفق بين الاستعمالات البديلة المتاحة.

و في ظل الاختيار يقوم الفرد بعملية الاختيار حيث يحدد السلع التي يحتاجها ويريد إشباعها وفقا لأهميتها النسبية فيضع على رأس الأولويات والاحتياجات والرغبات التي يريد إشباعها بالدرجة الأولى ثم الثانية، وهكذا... وهذا الترتيب (السلم التفضيلي) يشكل ضرورة بالنسبة لكل فرد وفقا لإمكانياته المختلفة (الدخل) ووفقا لنظرته إلى المنفعة التي يحصل عليها من كل منتج حسب درجة الحاجة له، حيث لا تسمح إمكانياته المحدودة بإشباع جميع احتياجاته فهو يلجأ إذا إلى إشباع ما هو ضروري أولا، و من ثم يلجأ إلى إشباع الحاجات الأخرى الأقل أهمية ثم الأقل وهكذا[1]..

كذلك الأمر بالنسبة للمجتمع حيث إن الموارد الاقتصادية محدودة وحاجات المجتمع متعددة، فتظهر هنا مشكلة الاختيار أي كيف يتم استخدام الموارد الاقتصادية المذكورة. هل يستخدمها في تأمين السلع الاستهلاكية التي تلبي حاجات المواطنين بشكل مباشر أو يلجأ إلى استخدامها لإنتاج وسائل الإنتاج التي تستعمل فيما بعد لإنتاج السلع الاستهلاكية. فالموضوع يتعلق بالإشباع المباشر للحاجات أو الإشباع غير المباشر عن طريق إنتاج وسائل الإنتاج أو أن يقوم بتوزيع هذه الموارد على التوازي فتستخدم لتأمين السلع الاستهلاكية وإنتاج وسائل الإنتاج بما يتفق و إستراتيجية التنمية التي يعتمدها ومستوى التطور في هذا المجتمع. وفي كلا المستويين (الفرد أو المجتمع) تقود عملية الاختيار المذكورة إلى عملية **التضحية** أي إن الفرد أو المجتمع عندما يقرر إشباع رغبة معينة وإعطاءها الأولوية يضطر للتنازل عن إشباع حاجة أخرى . فالفرد عندما يقرر إشباع الحاجات الضرورية يتنازل عن إشباع رغباته الكمالية ولو مؤقتا، وكذلك الأمر بالنسبة للمجتمع، فهو عندما يوجه موارده الاقتصادية ذات الاستعمالات البديلة لإنتاج عدد من

[1] مصطفى العبد الله الكفري، غسان ابراهيم، مرجع سابق، ص: 37

السلع يؤجل إنتاج سلع أخرى يحتاجها المجتمع إلى وقت لاحق. فالأرض الزراعية مثلا عندما تزرع بمحصول معين يؤجل زرع محصول آخر إلى وقت لاحق وفقا لأهمية الموارد الزراعية المحدد في سلم الأولويات وهذا يسمى السلم التفصيلي[1].

الدرس الخامس:

ثالثا: معالجة المشكلة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي:

تبعا لما تطرحه المشكلة الاقتصادية من إشكاليات خاصة بين الموارد النادرة و الحاجات المتعددة، كان على علم الاقتصاد محاولة معالجتها من خلال طرح ثلاث أسئلة جوهرية:

1. **ما هي السلع التي يجب أن تنتج و بأي كميات:** خصوصا في ظل ندرة الموارد الاقتصادية و عدم كفايتها لإنتاج كل السلع الضرورية لإشباع حاجات المجتمع، يصبح لزاما على صانع القرار اختيار السلع الأكثر أهمية للأفراد حتى يتم إنتاجها مقابل التضحية بباقي السلع الأقل أهمية.
2. **كيف تنتج السلع:** بمعنى تنظيم الإنتاج وتعبئة كل الموارد الإنتاجية المتاحة وتخصيصها على الاستخدامات المختلفة المرغوبة بأقصى كفاءة بحيث يتدنى حجم الضياع الاقتصادي للموارد المتاحة والنادرة أصلا إلى أقل قدر ممكن.
3. **كيف يوزع الإنتاج على المشتركين في العملية الإنتاجية:** يقصد بها الطريقة التي يتم بها توزيع هذا الإنتاج على مختلف الأفراد الذين ساهموا فيه وفق قوانين العدالة الاجتماعية[2].

من اجل الإجابة على هذه الأسئلة و معالجة المشكلة الاقتصادية، تحاول الدول التعامل مع المشكلة الاقتصادية من خلال وضع نظام اقتصادي يتماشى و ظروف الدولة من جهة و متطلبات المشكلة الاقتصادية من جهة ثانية. و هنا يشير مفهوم النظام الاقتصادي إلى مجمل الأسس و المبادئ التي تقوم عليها حياة المجتمع الاقتصادية، و يتضمن أساليب سير هذه الحياة في حل مشكلاتها و أساليب تنظيم العلاقات الاقتصادية و أساليب الإدارة الاقتصادية و التخطيط تطبيقا لتلك الأسس و

[1] نفس المرجع، 38

[2] لصاق حيزية، مرجع سابق، ص: 14

المبادئ[1]. كما يعرف بأنه مجموعة المبادئ التي تنظم العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع و التي تحكم سلوكهم في ممارسة النشاط الاقتصادي، كما تحدد الإطار القانوني و الاجتماعي الذي يتم في إطاره إنتاج السلع و الخدمات و توزيعها. و يتحدد النظام الاقتصادي داخل أي مجتمع (دولة) وفقا لثلاث عناصر أساسية[2]:

- **القوى الإنتاجية:** و هي مجموع الوسائل التي يمكن بواسطتها إنتاج السع و الخدمات المختلفة. و تتضمن أدوات الإنتاج التي يستخدمها الأفراد في العملية الإنتاجية إلي جانب الموارد البشرية المتوفرة.
- **علاقات الإنتاج:** يقصد بها الروابط التي يقوم بها الأفراد في إطار عملية الإنتاج خصوصا فيما يتعلق بملكية وسائل الإنتاج من أراضي و أدوات الإنتاج...
- **علاقات التوزيع:** تتعلق بالكيفية التي يتم بها توزيع الناتج بين أفراد المجتمع الذين ساهموا في العملية الإنتاجية.

و هنا اختلفت وجهات النظر بين مختلف النظم الاقتصادية: النظام الرأسمالي و النظام الاشتراكي، على النحو التالي:

1/ المشكلة الاقتصادية وفقا للنظام الرأسمالي:

ساد النظام الرأسمالي في أوروبا بعد انهيار النظام الإقطاعي خلال القرن 17 (عصر النهظة)، يتميز بالملكية الخاصة لعوامل الإنتاج، و بالحافز الشخصي الذي يقوده باعث الربح، كما يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على أساس الرفع من شأن المادة لتكون في طليعة الأولويات على الصعيد الاقتصادي. و من أهم مقوماته:

أ. **رفض تدخل الحكومة في الاقتصاد(مبدأ الحرية الاقتصادية):** وفقا لمبدأ "دعه يعمل دعه يمر"، حيث يترك أمر الإنتاج والبيع والشراء للمستهلك والمنتج دون أي تدخل للحكومة في تحديد خطوط الإنتاج والبيع، وعدم تدخلها كذلك في تحديد أسعار السلع

[1] مختار عبد الحكيم طلبة، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية: النظم الاقتصادية، بعض جوانب الاقتصاد الكلي**، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2007، ص: 23.

[2] خالد سعد زغلول الحليمي، مرجع سابق، ص:91.

أو أنواعها. على أن ينحصر دور الحكومة في الرقابة للتأكد من التزام الجميع بالقواعد القانونية العامة أهمها استمرار المنافسة فيما بين المنتجين، كذلك ينحصر دور الحكومة في إنتاج سلع معينة، وإلزام شروط محددة في السلع المنتجة مثل منع إنتاج وبيع المخدرات، وشروط السلامة في السيارات وغيرها[1].

ب. **الملكية الفردية لوسائل الإنتاج:** حيث لأي فرد في النظام الرأسمالي حق امتلاك رؤوس الأموال و حق استعماله و التصرف فيه. ولا تتنافى الملكية الفردية لوسائل الإنتاج مع ملكية الدولة فقد تملك الدولة بعض موارد الثروة مثل الطرق، السكك الحديدية، الأبنية العامة... كما قد تنفرد الدولة في تسيير المشاريع المنافع العامة و التي يعجز الأفراد على القيام بها مثل شركات الكهرباء، المياه، المستشفيات، المدارس... [2]

ت. **المنافسة الحرة، وحرية الإنتاج:** يمتاز النظام الرأسمالي بكثرة وتعدد المنتجين مع صغر حجم كل منتج في جانب الإنتاج، أي أنّه ليمكن أن يكون للمنتج دور مهيمن على التأثير في عملية الإنتاج والتحكم بالوحدات التي يتم عرضها في السوق ومن ثم مستوى السعر. إلّا أنّه من حق المنتج أن يقوم بإنتاج أي سلعة يرغب في إنتاجها وبالكمية التي يريدها، أو حتى الامتناع عن إنتاج سلعة معينة[3]. و هنا تعتبر المنافسة محصلة للملكية الفردية و الحرية الاقتصادية.

ث. **نظام السوق والأثمان:** في الاقتصاد الرأسمالي يعتبر السوق مركز تحديد السعر بالنسبة للسلعة، حيث تتحدد الأثمان وفقا لرغبات المشترين و البائعين و قدرتهم على

---

[1] خالد سعد زغلول الحليمي، المرجع السابق، ص 98.

[2] نفس المرجع، ص:96

[3] نامق صلاح الدين، **النظم الاقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة**، القاهرة: دار المعارف، 1992 ، ص 77.

المساومة دون تدخل من طرف الحكومة. و بناءا على نظام الأثمان يحدد المنتجون أي السلع أو الخدمات التي يريدون إنتاجها أو استهلاكها[1].

2/ المشكلة الاقتصادية وفقا للنظام الاشتراكي:

يقوم النظام الاقتصادي الاشتراكي على أساس فلسفة جماعية هدفها الأول هو المصلحة العامة وليس المصلحة، و تعتبر هذه النقطة محل خلاف أساسي بينه و بين النظام الرأسمالي. فقد انتقد كارل ماركس مؤسس النظام الاشتراكي ما رآه إسرافا للحكومات في تطبيق مبادئ الحرية و تقديس المصلحة الفردية، و أكد من خلال العديد من مؤلفاته أن النظام الرأسمالي الحر يخدم مصالح طبقة واحدة في المجتمع و هي طبقة أصحاب رؤوس الأموال التي تمتلك عناصر الإنتاج و تعمل على تحقيق مصالحها الخاصة على المصلحة العامة، مما يؤدي إلى سوء توزيع الدخل و الثروة حسب ماركس[2].

مقابل هذه الانتقادات يقوم النظام الاشتراكي على مجموعة من الأسس التي تعيد تنظيم الحياة الاقتصادية وفقا للمصلحة العامة و العدالة الاجتماعية و هي:

أ. **الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج:** بمعنى ملكية المجتمع ككل لوسائل الإنتاج و قد تأخذ شكلين[3]:

- ملكية **الدولة** ممثلة للمجتمع ككل (و تكون للمشروعات الكبرى و الصناعات الأساسية: البنوك، المرافق العامة، مؤسسات التجارة الخارجية...).
- الملكية الجماعية لمجموعات معينة من أفراد المجتمع تسمى الملكية **التعاونية**، مثل المزارع الجماعية(مثل تعاونيات الكولخوز في الاتحاد السوفياتي سابقا أين يملك أعضاء المزرعة المباني و المنشآت الزراعية و أدوات الزراعة في حين تملك الدولة الأرض)، التعاونيات الصناعية، التعاونيات الاستهلاكية ...

ب. **التخطيط الاشتراكي:** و يسمى أيضا بالتخطيط المركزي حيث تتولى الحكومة إدارة النشاط الاقتصادي من خلال وضع خطة وطنية للموازنة بين الموارد و الحاجات في إطار برامج

[1] خالد سعد زغلول الحليمي، مرجع سابق، ص 98.

[2] نفس المرجع، ص: 105

[3] نفس المرجع، ص: 107

عمل أو مخططات تكون محددة بفترة زمنية للتنفيذ و تلتزم جميع الوحدات الإنتاجية بتنفيذها في الفترة اللاحقة.

يعتمد التخطيط الاشتراكي على مبدأ مركزية التخطيط و لا مركزية التنفيذ، بمعنى الهيئة العليا للتخطيط (الحكومة) هي التي تتخذ القرارات العليا للخطة الموحدة في حين تتولى الوحدات الإنتاجية عملية تنفيذها[1].

ت. **إشباع الحاجات الجماعية:** حيث يهدف النظام الاشتراكي إلى إشباع الحاجات الجماعية لأفراد المجتمع من سلع و خدمات و تحديد كمياتها و دراسة الموارد المتاحة و كمية الاستثمارات التي يمكن القيام بها... و بالتالي فجهاز التخطيط المركزي هو من يحدد أولوية الحاجات و يفاضل بينها كما يقوم بتحديد الموارد اللازمة لها في إطار تنظيم الاستهلاك و الاستثمار للحاضر و المستقبل في الاقتصاد الوطني[2].

و بالتالي ففيما يخص حل المشكلة الاقتصادية فإنّ جهاز التخطيط هو الذي يقوم بتحديد نوعية وكمية السلع والخدمات المطلوب إنتاجها (ماذا ننتج)، وكذلك جهاز التخطيط هو الذي يقوم بعملية الإنتاج من حيث تعبئة الموارد الاقتصادية اللازمة لترجمة رغبات أف ا رد لمجتمع إلى سلع وخدمات متاحة (كيف ننتج)، وهو الذي يقوم بتحديد الأجور والمكافأة التي يحصل عليها العاملون في مختلف المجالات (لمن ننتج)[3].

إلى جانب هذين النظامين، اتجهت العديد من الدول إلى إتباع نظام وسطي يحمل بعض ملامح النظامين، ويطلق على هذا النظام اصطلاح نظام الاقتصادي المخطط أو المختلط، حيث يباشر الأفراد نشاطهم الإنتاجي في المشروعات الخاصة بينما يسيطر القطاع العام حكوميا أو محليا على المشروعات المؤممة و على بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى، ولا يتمتع القطاع الخاص بحرية مطلقة، فهناك قواعد وتنظيمات تفرض قيودا تختلف من مشروع لآخر، وتعالج المشكلة الاقتصادية في ظل هذا النظام عن

---

[1] نفس المرجع، ص: 109.

[2] نفس المرجع، ص: 111.

[3] لصاق حيزية، مرجع سابق، ص: 18

طريق نظام السوق والأسعار كما في ظل النظام الرأسمالي، ولكن الدولة تتدخل بصورة متزايدة لأسباب مختلفة[1].

المحور الثالث:

مدارس الاقتصاد السياسي

الدرس السادس:

تطور الفكر الاقتصادي خلال عصور مختلفة خصوصا منذ القرن الخامس عشر أين بدأت الأفكار الاقتصادية تظهر بشكل واضح و تشكل بذلك مجالا بحثيا مستقلا عن الأفكار الفلسفية التي سادت خلال قرون سابقة خصوصا منذ العهد اليوناني. سنستعرض هنا أهم المدارس الاقتصادية التي ميزت الفكر الاقتصادي منذ القديم و ساهمت في تطوره و هي:

أولا: المدرسة التجارية:Mercantilism

1/ تعريف و نشأة الفكر التجاري:

يعد الفكر التجاري من أقدم المذاهب الاقتصادية، ظهر مع بداية القرن السادس عشر متأثرا بمجموعة من الظروف السائدة في تلك الفترة و التي تتعلق أساسا بانهيار النظام الإقطاعي و ظهور حركات الهجرة من الأرياف إلى المدن، فأصبحت هذه الأخيرة مركزا للتجارة و التداول نتيجة للتوسع السكاني الكبير، مما ساهم في تغير النشاط الاقتصادي القائم على الإنتاج للاستهلاك الذاتي إلى نظام انفصل فيه المنتج عن المستهلك، وأصبح بينهما وسيط يسمى "**التاجر**" يقوم بتوزيع الإنتاج[2]. و منه فقد ارتبط الفكر التجاري بأولى بوادر ظهور الرأسمالية سميت بالرأسمالية التجارية، وقد غطت مرحلة الرأسمالية التجارية الفترة من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر[3].

ظهر الفكر التجاري على اثر التطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول الأوربية و عرفت باسم الفكر المركنتيلي و بدأت هذه الأفكار في كل من بريطانيا و هولندا و فرنسا و امتدت إلى باقي الدول الأوربية و استمر تأثير هذا التيار الفكري على السياسة الاقتصادية في أوربا إلى غاية منتصف القرن

---

[1] نفس المرجع، ص: 19

[2] بقة حسان، مرجع سابق، ص: 71

[3] محمد دويدار، مرجع سابق، ص 105.

الثامن عشر[1]. من أهم أعلام المدرسة التجارية: أنطون دي مونكريتيان في فرنسا، وفون هورنيك في النمسا، وجوهان بيشر في ألمانيا، وتوماس من في بريطانيا.

تمحور الفكر التجاري حول البحث عن مصادر ثروة الدولة و قوتها الاقتصادية، و اعتبروا أن الثروة الوطنية تتحدد في المعدن الثمين (من الذهب والفضة)، وبالتالي على الدولة – وليس الأفراد – مهمة العمل على زيادة احتياطي الذهب والفضة2. و أن مقدار قوة الدولة إنما يقاس بما لديها من ذهب ومعادن نفيسة وليس في قدرتها على إنتاج السلع والخدمات . فقد اتبعت الدول المركنتالية (الدول الاوربية سابقا) ما يعرف بنظام السبائك الذي يحظر بيع المعادن الثمينة خارج الدولة بدون أخذ إذن الحكومة، وبلغ التطرف الشديد بذلك النظام إلى إيقاع عقوبة الإعدام بمن تثبت عليهم مخالفته. وبالتالي فقد أكد أنصار المذهب ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بهدف تحقيق فائض في ميزان المدفوعات أو ما سمي أيضا ميزان تجاري جيد، ودعوا إلى منح إعانات للصادرات وفرض حماية جمركية على الواردات والتدخل لزيادة إنتاج السلع القابلة للتصدير أو التي تغني عن السلع المستوردة. كما طالب هؤلاء ببناء الجيوش القوية وضم المستعمرات وإقامة شركات احتكارية في بعض المناطق. وأشهر من أقترن اسمه في هذه المدرسة هو جان بابتيست كولبير وزير مالية فرنسا. وكان آدم سميث من أشد المنتقدين للنظرية المركنتيلية وطالب باستبدالها بنظام اقتصاد عدم التدخل. ويمكن تلخيص أهم الأفكار الاقتصادية للتجاريين فيما يلي:

- اعتبروا التجارة والصناعة هي الأنشطة الرئيسة تابعة للدولة وفي خدمتها.
- تثمين المعادن النفيسة واعتبارهما مصدر للثروة، وذلك بتشجيع الحركة الاستعمارية لأجل جلب الذهب والفضة من المستعمرات.
- الاهتمام بالتجارة الخارجية لأن الفائض الذي يتحقق من خلالها يساهم في تعويض الدولة عن افتقارها لمناجم المعادن النفيسة.
- تأييد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من أجل تشجيع الصادرات وخفض الواردات "منع لخروج المعادن النفيسة"، وهو ما يحقق فائض تجاري مريح للدولة.

2/ مبادئ الفكر التجاري: يتأسس الفكر التجاري على مجموعة من المبادئ هي:

[1] خالد سعد زغلول، مرجع سابق، ص: 29.

[2] مصطفى العبد الله الكفري، غسان ابراهيم، مرجع سابق، ص:208

أ. **الثروة الوطنية تتحدد في الذهب و الفضة:** فمقياس الثروة الوطنية يجب أن يقاس بما تملكه الدولة من ذهب و فضة (النقود) لأنه عن طريقهما يستطيع شراء ما يحتاج من أشياء، بالنسبة للفرد و الدولة على حد سواء، و يجب على الدولة أن تسعى لتنمية ثروتها من اجل تحقيق القوة.

و قصد زيادة رصيدها من المعدن النفيس و بالتالي الثروة اقترح التجاريون ضرورة أن تعمل الدولة على تحقيق فائض في ميزانها التجاري و يتم ذلك بالعمل على تشجيع الصادرات و التقليل من الواردات حيث كلما تحقق فائض في الميزان التجاري تضطر الدول الأخرى إلى دفع قيمته بالمعادن النفيسة[1].(يسمح لها بطلب سداد الدين بالذهب والفضة)، و يؤدي زيادتها إلى زيادة قوة الدولة خاصة الحربية إذ تستطيع به تجهيز الجيوش والإنفاق عليها، فرصيد الدولة من الذهب والفضة وإن كان يدخل خزائن التجار إلا أنه يشكل قوة لها عن طريق الضرائب أو القروض الإجبارية التي تتحصل عليها من التجار.

وانطلاقاً من ذلك فقد كان المركانتيليون ينظرون إلى الاقتصاد السياسي باعتباره العلم الذي يبحث في الميزان التجاري، ومهمته الأساسية هي البحث حول كيفية تحقيق أكبر زيادة ممكنة في الإنتاج، وتخفيض عدد المستهلكين[2].

ب. **التركيز على خلق فائض في الإنتاج:** حيث و مقابل السعي لاكتساب المعدن النفيس و بغية تحقيق فائض في الميزان التجاري على الدولة حسب التجاريين أن تسعى لزيادة الإنتاج انطلاقا من فرضية أن زيادة الإنتاج تؤدي إلى تحقيق فائض نقدي فلزيادة المعادن النفيسة لابد من زيادة الصادرات و بالتالي زيادة الإنتاج[3].

ت. **الثروة الكلية (معادن نفيسة) في العالم هي ثابتة الحجم:** و على الدولة أن تسعى لاكتساب اكبر قدر منها من اجل تعظيم قوتها على حساب الدول الأخرى، و عليه أكد التجاريون على

---

[1] خالد سعد زغلول الحليمي، مرجع سابق، ص: 30

[2] مصطفى العبد الله الكفري، غسان ابراهيم، مرجع سابق، ص:210

[3] محمد دويدار، مرجع سابق، ص: 124

ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من اجل تحقيق الفائض في الميزان التجاري و بالتالي تعظيم المكاسب من الثروة[1].

ث. **تقليل الأجور إلى أدنى مستوى:** بغية تقليل تكاليف الإنتاج و بالتالي تحقيق إنتاج وفير و بأسعار متدنية و قادرة على المنافسة عالميا و كل ذلك بهدف تحقيق الفائض في الميزان التجاري في النهاية[2].

الدرس السابع:

3/ الأشكال الأساسية للمدرسة التجارية:

أ. **المركنتيلية المعدنية في اسبانيا:** (métallistic mercantilisme) التي تنادي بضرورة تقوية نفوذ الدولة عن طريق جلب أكبر قدر من الذهب والفضة، وتشجيع استغلال إسبانيا مناجم مستعمراتها الغنية بالذهب والفضة، خصوصا أن اسبانيا كان لها مستعمرات كثيرة في القارة الأمريكية التي كانت غنية بمناجم الذهب و الفضة. بذلك دعت إلى وضع قيود على التجارة الخارجية، ومنع تصدير الذهب إلى الخارج. وهذه الإجراءات كان الغرض منها زيادة حصيلتها من المعدن النفيس[3]. و من اجل تحقيق هذه الأهداف اتخذت اسبانيا مجموعة من التدابير هي[4]:

- تشجيع استخدام مناجم الذهب و الفضة.
- تقوية أسطول الدولة لنقل المعدن الثمين من العالم الجديد.
- إقامة رقابة جمركية دقيقة لمنع تسرب المعدن الثمين إلى الخارج.
- منع تصدير الذهب إلى الخارج إلا في حالات استثنائية مثل تسديد الديون الملكية، بعثات الحكومة في الخارج[5].

ب. **المركنتيلية الصناعية في فرنسا:**

كان للساسة الفرنسيين وجهة نظر خاصة حول كيفية تعظيم ثروة الدولة من المعدن النفيس، حيث ارتكزت المدرسة الفرنسية حول تنمية القطاعي الصناعي من خلال تشجيع و حماية المنتج المحلي كل

---

1 خالد سعد زغلول، مرجع سابق، ص:30

2 نفس المرجع، نفس الصفحة.

3 حازم الببلاوي ، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، القاهرة: دار الشروق، 1995. ص 38.

4 مصطفى عبد الله الكفري، غسان ابراهيم، مرجع سابق، ص: 208

5 حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص 38.

ذلك قصد زيادة صادرات فرنسا و بالتالي تحقيق الفائض في الميزان التجاري. و قد كان تركيز فرنسا على المنتوجات الصناعية بحكم أنها اقدر على الزيادة و التوسع من المنتجات الزراعية[1]، كما أن الزراعة تخضع للتقلبات الموسمية، فضلاً عن كون المواد الزراعية، رخيصة الأسعار وذات وزن كبير. ولذلك فالأهم هو الوصول إلى تصدير بضائع عالية القيمة بتطوير الصناعة الوطنية لا سيما صناعة مواد الزينة والترف، مما يفضي إلى الاستغناء عن شراء المنتجات الغالية من الخارج وتصدير هذه المنتجات نفسها إليها. و من أهم التدابير العملية المعتمدة لذلك[2]:

- تسهيل استيراد المواد الأولية بإعفائها من الرسوم الجمركية ومنع إعادة تصديرها قبل تصنيعها.
- إعفاء المواد المصنعة من الرسوم الجمركية، فضلاً عن تحسين الجودة لكسب الأسواق والمنافسة.
- فرض قيود شديدة على استيراد المنتجات الصناعية مع منح إعانات تصدير للمنتجات الصناعية.

ت. المركنتيلية التجارية في بريطانيا:

ركزت بريطانيا في محاولة حصولها على المعدن النفيس على تنشيط القطاع التجاري خصوصا انه لم يكن لها من المستعمرات ما يمكنها من الحصول عليه[3]، و عليه اعتمدت بريطانيا على قطاع التجارة و الملاحة ذلك أن التجارة الخارجية حسب دعاة هذه النظرية تزيد في غنى الدولة أكثر من الصناعة. و من أهم التدابير العملية لتحقيق ذلك[4]:

- الحصول على ميزان تجاري راجح: تزيد فيه الصادرات عن الواردات على ان يدفع الفارق بالمعدن النفيس.
- تقوية الأسطول البريطاني و حصر التجارة البريطانية.
- حرية التجارة الخارجية ليتاح لبريطانيا الدولة التجارية البحرية الكبرى التحرك في عالم واسع.

وقد حرصت الدول الأوروبية الكبرى على تدعيم هذه السياسات عن طريق توسيع نفوذها الاستعماري، وتطبيق ما عرف باسم العهد الاستعماري، واعتبروا المستعمرات ما هي إلّا مناطق جعلت لخدمة اقتصاديات الدول الاستعمارية.

---

[1] نفس المرجع، ص:38

[2] مصطفى عبد الله الكفري، غسان ابراهيم، مرجع سابق، ص: 208

[3] حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص: 38

[4] مصطفى عبد الله الكفري، غسان ابراهيم، مرجع سابق، ص:209

4/ الانتقادات الموجهة للمذهب التجاري:

يُعاب على هذا المذهب أنّه ذو توجه شمولي تقتصر نظرته على الدولة كفاعل اقتصادي، ولا يعني بتصرفات الأفراد ومشكلاتهم الاقتصادية، وحتى التحليل الاقتصادي للظواهر والعلاقات فيما بينها فإنه لم يحظ بعناية من التجاريين، لأن المفكر التجاري أقرب إلى الداعية منه إلى صاحب التحليل. وإذ المذهب التجاري يهدف أساسا إلى زيادة ثروة الدولة، فإنه يشجع على استعباد الشعوب وسرقة ثرواتهم، وهذه الأفكار هي التي أسست لفكرة الاستعمار وجعلت العديد من الدول خاصة الإفريقية منها تعاني لقرون عديدة من ويلاته ولا زالت أثاره قائمة إلى حدّ الآن[1].

الدرس الثامن:

ثانيا: المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية Physiocrats)

1/ نشأة و تعريف المذهب الفيزيوقراطي:

نشأت أفكار المدرسة الفيزيوقراطية في فرنسا خلال حكم الملك لويس الخامس عشر، خصوصا بعد إصدار الطبيب الفرنسي فرانسوا كيناي **Quesnay François** (الذي كان يعمل في القصر الملكي للملك لويس الخامس عشر) كتابه بعنوان "**الجدول الاقتصادي**" سنة 1758 و كتاب آخر بعنوان "**القانون الطبيعي**" سنة 1865[2]، وبشكل عام فإن هذا المذهب يعتقد أن الظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين طبيعية عامة وثابتة مثلها مثل القوانين الطبيعية والبيولوجية الأخرى التي تحكم الكون بأسره، لا دخل لأحد فيها[3]. و قد تميز الفكر الطبيعي بخاصيتين اثنتين[4]:

الأولى: أنهم كانوا آخر المفكرين الاقتصاديين الذي فاضلوا بين قطاعات النشاط الاقتصادي و أعطوا الأولوية لإحداها و بحثوا عن أفضل المهن.

---

[1] خالد سعد زغلول الحليمي، المرجع السابق، ص 32-33.

[2] حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص 45

[3] محمد دويدار، مرجع سابق، ص 139

[4] حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص 46

الثانية: أنهم أول من بحث بطريقة منظمة عن أفضل النظم الاقتصادية التي تحقق الرفاهية، و منها طالبوا بالأخذ بنظام الملكية الخاصة و ضرورة الحرية الفردية.

تتمثل الإضافة الأساسية التي طرحها فرانسوا كينيه هو تغييره لمفهوم الثروة (التي كانت تنحصر في المعدن النفيس عند التجاريين)، فهو يرى أن الثروة تتمثل في "**الأموال اللازمة للحياة و لتجدد الإنتاج السنوي لهذه الأموال**[1]" فالثروة حسب كينيه تتمثل في المنتجات فيما يلزم منها لإعاشة أفراد المجتمع و ما يلزم منها لضمان استمرار الإنتاج في المستقبل.

2/ مبادئ المذهب الفيزيوقراطي: يمكن استخلاص مجموعة من المبادئ التي قام عليها المذهب الفيزيقوراطي، كما يلي:

أ. **القانون الطبيعي:** حيث اعتبر الفيزوقراطيون أن الحياة الاقتصادية ظاهرة طبيعية تحكمها قوانين ثابتة بنفس منطق الظواهر الطبيعية، وينبغي البحث عنها بمنهجية علمية بعيدا عن الفلسفة والأخلاق والدين، وحيث أن الظاهرة الاقتصادية تحكمها قوانين طبيعية فيتعين على الدولة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي عكس ما نادى به التجاريون ذلك أن النظام الطبيعي هو نظام مثالي يحقق التوافق بين المصالح المتعددة في المجتمع[2]. كما أن تدخل الدولة في الاقتصاد من شأنه أن يفسد المنظومة الاقتصادية الطبيعية أو يعرقل حركتها، ولذلك على الدولة ألا تتدخل في الاقتصاد إلا بأقل درجة ممكنة وأن يقتصر دورها على الحماية والتأكيد على مبدأ الحرية الاقتصادية والملكية الفردية، وتوفير الأمن وإقامة العدالة بين الناس[3].

ب. **الثورة تحدد في الإنتاج الزراعي:** فالثروة حسب فرانسوا كينيه تنتج في قطاع الإنتاج و ليس قطاع الخدمات (التجارة)، و هو الإنتاج الذي تتبلور نتيجته في شكل مادي ملموس و هو المجال الذي تنفرد الزراعة بتوفيره حيث يعتبرها القطاع الوحيد المنتج[4]. فالثروة حسب الطبيعيين لا تكون

---

1 محمد دويدار، مرجع سابق، ص: 139

2 حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص: 48

3 بقة حسان، مرجع سابق، ص:76

4 محمد دويدار، مرجع سابق، ص: 140

حقيقية إلا إذا أمكن التصرف فيها أي استهلاكها دون افتقار لمصدرها و دون المساس بقدرة البلد على خلق مثلها أو أكثر منها.

ت. **الناتج الصافي:** تبعا لما سبق اعتبر الطبيعيون أن قطاع الزراعة هو النشاط الوحيد الذي يمكن وصفه بالإنتاج، وهي النشاط القادر على خلق الناتج الصافي، و أن ما عدا ذلك هو مجرد تحويل عقيم لصور المادة[1]. كما اعتبروا بالمقابل أن الصناعة و التجارة عبارة عن أعمال خدماتية غير منتجة وغير قادرة على الخلق وإعطاء قيمة جديدة و بالتالي الناتج الصافي. (انتقدوا في ذلك و لم يعتبروا الصناعات الاستخراجية منفعة صافية).

ث. **الرأس مال الزراعي:** كان فرانسوا كينيه من أوائل من تكلم على رأس المال في الفكر الاقتصادي من حيث كونه ثروة متراكمة من قبل يتعين وجوده قبل البدء في عملية الإنتاج و قد حدد له ثلاث أشكال أساسية[2]:

- **التسبيقات العقارية:** الجزء من رأس المال الذي يخصص لاستصلاح الأرض الزراعية و تحسينها.
- **التسبيقات الأولية:** أدوات الإنتاج المعمرة التي تستخدم في أكثر من فترة إنتاجية كالمباني و الآلات.
- **التسبيقات السنوية:** تتعلق برأس المال الذي يخصص للحصول على المواد الأولية اللازمة للإنتاج و المواد الغذائية اللازمة للعاملين في القطاع.

الدرس التاسع:

ج. **الجدول الاقتصادي:** الذي نقل من خلاله الطبيب فرانسوا كيناي إلى الحياة الاقتصادية صورة جريان الدم في الجسم البشري، فكما يرتوي الجسم بالدم الذي يتدفق من القلب ثم يعود إليه، كذلك فإن الحياة الاقتصادية إنما ترتوي بالناتج الصافي الذي يدور بين مختلف طبقات المجتمع، و يشكل الدورة الاقتصادية بحيث تكون الزراعة هي القلب[3]. فالجدول الاقتصادي يبين كيفية توزيع

[1] حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص: 46

[2] محمد دويدار، مرجع سابق، ص:140

[3] مصطفى عبد الله الكفري، غسان ابراهيم، مرجع سابق، ص 212

الناتج الصافي بين طبقات المجتمع حيث يصف كيفية انتقال هذا الناتج بين مختلف الطبقات و التي قسمها إلى[1]:

- **الطبقة المنتجة:** تشمل العمال الزراعيين الذين يقومون على خلق الناتج الصافي من خلال الزراعة.
- **طبقة الملاك العقاريين:** هؤلاء ليسوا منتجين بالمعنى الحقيقي إلا أن الطبيعيين أعطوهم مكانة خاصة، نظرا لكونهم حلقة وسط بين طبقة المنتجين و الطبقة العقيمة.
- **الطبقة العقيمة:** و تشمل ذوي الحرف الأخرى غير الزراعة و يدخل فيها العاملون في الصناعة و التجارة. و قد اعتبرها كيناي طبقة عقيمة انطلاقا من مفهومه للناتج الصافي حيث أنها لا تضيف أي إنتاج صافي كما هو الحال في قطاع الزراعة.

و بين هذه الطبقات حلل كيناي كيفية انتقال الناتج الصافي في إطار الدورة الاقتصادية على النحو التالي[2]:

1- يحصل المزارعون على ناتج صافي من بيع منتجاتهم يذهب جزء منه لملاك الأراضي في مقابل استخدام أراضيهم و يحتفظ المزارعون بالباقي.
2- تنفق طبقة ملاك الأراضي ما حصلوا عليه إلى جزأين: جزء للمزارعين مقابل منتجات زراعية و جزء للتجار و الصناعيين مقابل شراء منتجاتهم.
3- كما تنفق طبقة المزارعين ايضا جزءا من دخلهم من اجل شراء سلع من طبقة التجار و الصناعيين و بالتالي تتحصل هذه الطبقة على مصدرين للدخل.
4- و تقوم طبقة الصناعيين و التجار بدورها بإعادة جزء من مداخيلها للمزارعين قصد شراء مواد زراعية و هو ما يحقق الدورة الاقتصادية للناتج الصافي.

و لتبسيط هذه الدورة الاقتصادية قدم كيناي أمثلة حسابية افترض فيها أن الزراعة تنتج ما قيمته 5 مليار فرنك و افترض أن العمال الزراعيين يحتفظون ب 2 مليار فرنك لمواجهة نفقاتهم الخاصة على المنتجات الزراعية و سداد تكلفة الإنتاج الزراعي. أما 3 مليارات المتبقية فإن دورتها تتم على الوجه

[1] حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص: 47

[2] خالد سعد زغلول الحليمي، مرجع سابق، ص: 38

التالي: ينفق العمال الزراعية 1 مليار فرنك لشراء منتجات من الطبقة العقيمة في شكل سلع صناعية و خدمات تجارية. كما يقومون بدفع 2 مليار فرنك لطبقة الملاك مقابل ملكيتهم للأراضي و الوسائل الزراعية. و تقوم طبقة الملاك بدورها بتوزيع دخلها من الزراعة (2 مليار فرنك) بأن تنفق بعضها على شراء السلع الزراعية و البعض الآخر على شراء سلع و خدمات من الطبقة العقيمة. بذلك يجتمع لدى الطبقة العقيمة 2 مليار فرنك و تقوم هذه الطبقة بإنفاق دخلها على الزراعة لشراء ما تحتاج إليه من السلع الزراعية و بذلك يعود كل من جديد كل قيمة الإنتاج الزراعي إلى طبقة المنتجين[1]. و هو ما يوضحه في الجدول التالي:

إلى من	المزارعين	الملاك	الصناع	المجموع
المزارعين	3	2	1	1
الملاك	1	2	1	2
الصناع	1	...	1	2
المجموع	5	...	...	5

ح. **الحرية و الملكية الخاصة:** لما كان النظام الطبيعي هو خير نظام ويحقق المصلحة العامة لذا يجب أن تترك له الحرية المطلقة فيسير كل شيء عفوياً وينمو الاقتصاد وتزدهر الحياة الاجتماعية. وقد قادهم ذلك إلى ما يلي[2]:

- إبراز حق الملكية الفردية كحق أساسي لا بد منه لإنتاج الثروة، وضمان هذه الملكية هو سند النظام الاقتصادي.
- ربط الحرية بحق الملكية لأن الحرية جوهر النظام الطبيعي، يجب إذن ترك الحرية للرجل يسعى لتحقيق حاجاته بأقل كلفة، فيحقق بذلك كمال السلوك الاقتصادي وتتحقق بنفس الوقت مصلحة المجتمع.

---

[1] حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص:48.

[2] مصطفى عبد الله الكفري، غسان ابراهيم، مرجع سابق، ص 211

و الملكية في الفكر الطبيعي تنقسم إلى أنواع هي[1]:

- **الملكية الشخصية:** حق الشخص في استغلال ملكاته الذهنية و العضلية و الحصول على مقابل إنتاجه (الحق في الحرية)
- **الملكية المنقولة:** حق الشخص في ملكية ثمرة عمله.
- **الملكية العقارية:** تتعلق خاصة بملكية الأراضي الزراعية

3/ تقييم الفكر الطبيعي:

أولا: لا يمكن إنكار الإضافات الهامة التي قدمها كل من فرانسوا كيناي و الطبيعيون عموما للفكر الاقتصادي خصوصا من خلال تأكيدهم على القانون الطبيعي و الحريات الاقتصادية كمحرك للاقتصاد إضافة للجدول الاقتصادي الذي وضعه كيناي و الذي مثل نقلو نوعية في التحليل الاقتصادي من خلال ظهور فكرة النماذج الاقتصادية (الجداول) و هنا يعتبر المفكر الاقتصادي جوزيف شمبيتر ان فرانسوا كيناي يعتبر من اكبر العقول الاقتصادية[2].

ثانيا: إلا أن الطبيعيين لم يسلموا من انتقادات المفكرين الاقتصاديين خصوصا في الفترات اللاحقة مع تغير الظروف الاقتصادية للدولة و يمكن تحديدها في التالي[3]:

– بالرغم من إدعاء الطبيعيين الموضوعية في أبحاثهم غير أنهم لم يخفوا بعدا اجتماعيا وذاتيا في نظرياتهم الاقتصادية، فمنتقديهم يعتقدون أن الطبيعيين عكفوا على إعطاء الزراعة أهمية كبيرة مقارنة بباقي الأنشطة الأخرى ليس لأنها النشاط الاقتصادي المنتج الوحيد فقط بل السبب في ذلك هو رغبتهم في تبرير دخل للملاك العقاريين الذي يحصلون عليه دون عمل من جانبهم.

– كما أن نظريتهم حول القيمة يشوبها الغموض والخطأ، فنظرا لكون الطبيعيين فشلوا في الوصول إلى فكرة أو معيار "المنفعة" في تعريف الثروة، فقد عجزوا عن تصور أن الصناعة أو التجارة (نشاط الطبقة

---

[1] حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص:49

[2] حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص:50

[3] خالد سعد زغلول حيلمي، مرجع سابق، ص 39.

العقيمة) يمكن أن يكونا منتجين كذلك، لأنهما وإن اقتصرا على تحويل المواد إلا أنهما يضيفان منفعة جديدة تبرر اعتبارهما منتجين.

– وفيما يتعلق بدور الطبيعة في النشاط الاقتصادي، فقد كان القياس يقتضي منهم معاملة الصناعات الإستخراجية معاملة الزراعة، حيث أن المناجم والمحاجر تعطي أيضا أكثر مما تأخذ، ولكنهم عجزوا أيضا عن إدراك هذه الحقيقة.

كما أن التطورات التي عرفتها أوربا مع ظهور الثورة الصناعية مع نهاية القرن الثامن عشر فندت الكثير من فرضيات الفيزيوقراطيين حول اعتبار الزراعة النشاط المنتج الوحيد القادر على تحقيق الرفاهية والتقدم للمجتمعات.

الدرس العاشر:

ثالثا: المدرسة الليبرالية

1- تعريف الليبرالية و المذهب الليبرالي:

كلمة لبرالية هي كلمة libiralism باللغة الانجليزية و التي يقابلها باللغة العربية كلمة التحررية و المشتقة من كلمة liberty بمعنى الحرية[1]. تعتبر اللبرالية مذهبا سياسيا عاما ساد الفكر السياسي الغربي خصوصا في أوربا منذ عصر التنوير خلال القرنين السابع عشر و الثامن عشر، و قد تم تضمين مثلها و مبادئها في البيانات السياسية الكبرى مثل إعلان الاستقلال الأمريكي و قوانين الحقوق الفرنسية و الأمريكية... التي أكدت على احترام الحريات السياسية و المدنية كحرية الفكر، حرية التعبير، حرية الاجتماع... [2]، حيث يتمحور الفكر اللبرالي حول فكرتي **الحرية و المساواة** بين الأفراد، و هنا يؤكد اللبراليون:

سياسيا على ضرورة تحرير الفرد من سيطرة الدولة، من خلال التأكيد على الحريات السياسية، دعم قيام الأنظمة الديمقراطية، احترام حقوق الإنسان...

---

[1] طلال حامد خليل،"**المرتكزات الفكرية للبرالية: دراسة نقدية**"، مجلة دفاتر السياسة و القانون، عدد:15،2016. ص:156.

[2] تارا طه عثمان، **النظرية اللبرالية و العلاقات الدولية**، (د.ب.ن): مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2013. ص:09.

أما **اقتصاديا** فيؤكد اللبراليون على رأسمالية السوق كإستراتيجية لضمان رفاهية المجتمع و التوزيع العادل للثروة، داخليا و ينعكس ذلك على علاقات الدولة الخارجية حيث أن التجارة الحرة و رفع القيود على الاستثمار من شأنه تمتين العلاقات السلمية بين الدول و تحقيق الانسجام بينها و بالتالي ستكون قاعدة لتحقيق السلام عالميا " **فالحرب تقع بسبب الأطماع الإقليمية و الوصول إلى الموارد، فإذا كانت التجارة الحرة تذلل الصعاب أمام البضائع و الخدمات و رأس المال و تعطي حق الانتفاع من مبدأ المزايا المقارنة، فان العقلاء من رجال الدولة و أصحاب القرار و العسكريين و الصناعيين لا يرجحون خيار الحرب، ففي ذلك كلفة باهظة أولا و فيه أيضا إرباك للانسجام في العلاقات و هو الأمر الذي يجعل انتقال التجارة بين الأمم عصيا ثانيا**[1]".

اللبرالية وفقا لمؤسسيها تعني التحرر من كل سلطة أو قيد، فيرى جان جاك روسو هي الحرية الحقيقية أن نطبق القوانين التي شرعناها لأنفسنا، ويعرفها توماس هوبز بأنها غياب العوائق الخارجية التي تحد من قدرة الإنسان على أن يفعل ما يشاء، وهي بالنسبة لجون ستيوارت ميل الذي يعد الأب الروحي للفكر الليبرالي "إطلاق العنان للناس ليحققوا خيرهم بالطريقة التي يرونها طالما لا يحرمون الغير من مصالحهم أو لا يعوقون جهودهم لتحقيق تلك المصالح ،فكل فرد يعد أصلح رقيب على ثروته الخاصة سواء كانت هذه الثروة جسمانية أم روحية أم فكرية"[2].

2- أصل و نشأة اللبرالية:

ظهر مصطلح الليبرالية لأول مرة في إنجلترا في أواخر القرن الثامن عشر، و قد كان يدل هذا المصطلح على المذهب الاقتصادي القائم على مبادئ الملكية الخاصة والمبادرة الفردية وحرية العمل والتنقل والمنافسة.

و قد ارتبط انتشار المبادئ الليبرالية بنتائج الثورة الفرنسية (1789) وظهور حركات ليبرالية منظمة في أوروبا واجهت الأنظمة السياسية المحافظة، ودعت إلى وضع حد نهائي لمظاهر الحكم المطلق وإلى تحرير الشعوب من الاستبداد وحماية حقوقها السياسية والفردية. وقد كانت المبادئ الليبرالية في بداياتها منحصرة في أفكار الفلاسفة والمفكرين والأدباء (مثل جان جاك روسو و مونتسكيو و فولتير)، إلى أن

---

[1] كاظم هاشم نعمة، **نظرية العلاقات الدولية**، ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا، 1999. ص: 81.

[2] طلال حامد خليل، مرجع سابق، 156

وقعت الثورة الفرنسية وأضفت عليها صفة المبادئ السياسية بعد أن ضمَّنتها في إعلان حقوق الإنسان والمواطن سنة 1789.[1]

كما ارتبط المذهب اللبرالي في الاقتصاد في أوربا بنشأة النظرية الكلاسيكية في الاقتصاد، التي ظهرت نتيجة للثورة الصناعية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر و الثورة العلمية، حيث شهدت الحياة الاقتصادية في أوروبا تطورا من اقتصاد إقطاعي إلى اقتصاد رأسمالي تجاري إلى اقتصاد رأسمالي صناعي. حيث ظهرت العديد من الأفكار لدى **ادم سميث و دافيد ريكاردو و مالتيس** الذين أسسوا للمدرسة التقليدية الانجليزية في الاقتصاد[2]. كما تطورت المدرسة الكلاسيكية عن طريق أبحاث العديد من العلماء الذين تأثروا بأفكار الطبيعيين و انتقدوا أفكار التجاريين حيث روج كل من جون ستيوارت ميل Jan Stuart Mill في انجلترا و جون بابستيت ساي Jean Bapstite Say في فرنسا لمبادئ الحرية و المساواة بين الأفراد[3].

3- **مبادئ المذهب اللبرالي (الكلاسيكي):** يقوم الفكر اللبرالي مؤسسا بأفكار الكلاسيكيين على مجموعة من المبادئ هي[4]:

أ. **الفردانية:** حيث يتأسس الفكر اللبرالي عموما على تقديس الفرد و إعطائه مكانة خاصة في المجتمع و الدولة، و الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي و المحرك الأساسي له ذلك أن تحقيق المصلحة الخاصة ستحقق المصلحة العامة في النهاية (في إطار فكرة اليد الخفية (the invisible hand.

ب. **الحرية الاقتصادية:** حيث يعتبر المذهب اللبرالي مذهب الحرية الفردية في الاقتصاد، انطلاقا من العبارة المشهورة (عند الطبيعيين) "**دعه يعمل دعه يمر**" **Laisser faire laisser passer** ذلك أن الحرية وحدها هي الكفيلة بحل المشكلات الاقتصادية وإعادة التوازن و تحقيق اكبر قدر ممكن من الإنتاج القومي طبقا لرغبات المستهلكين.

---

1 **"الليبرالية.. من الاقتصاد إلى السياسة"، موقع الجزيرة للدراسات، على الرابط التالي:https://cutt.us/6aLRR**

2 حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص: 51

3 خالد سعد زغلول الحليمي، مرجع سابق، ص:42

4 نفس المرجع، ص:42

ت. **تقييد تدخل الدولة في الاقتصاد:** حيث يتفق اللبراليون عموما و المفكرون الكلاسيكيون على ضرورة تقليص و ضبط تدخلات الدولة في الحياة الاقتصادية انطلاقا من مبدأ الحرية الاقتصادية، على أن يقتصر دور الدولة في القيام بالوظائف التي لا يستطيع الأفراد و الخواص القيام بها، مثل القيام بالمشروعات التي لا يستطيع الأفراد القيام بها نظرا لما تتطلبه من رؤوس أموال أو أنها لا تدر أرباحا كبيرة. فدور الدولة الأساسي هو حماية الأمن الداخلي و الخارجي، و إلزام الجميع باحترام العقود و حماية الملكية الخاصة من أي انتهاكات.

الدرس الحادي عشر:

4- أفكار ادم سميث كمؤسس للمذهب اللبرالي:

ادم سميث هو باحث اقتصادي اسكتلندي متخصص في علم المنطق، كما كان أستاذا جامعيا في جامعة جلاسكو في استكتلندا في المملكة البريطانية.... من أهم مؤلفاته كتاب عرف باسم"ثروة الأمم" an inquiry into the nature and causes of the wealth of nations سنة 1776. و من أهم الفرضيات الأساسية للتحليل الاقتصادي الليبرالي وفقا لأدم سميث:

- المصلحة الشخصية هي التي تحفز الناس وتقود العالم.
- السوق كفيل بتحويل المصالح الشخصية الأنانية للأفراد إلى مصلحة جماعية.
- المنافسة قادرة على لعب دور الضبط بنجاعة.
- آلية الأسعار تقود الأسواق إلى حالة التوازن.
- توزيع العمل والتخصص هما مصدر الفعالية الإنتاجية.
- التبادل قادر على تحسين وضع الجميع.

و هنا يمكن تحديد أهم الإضافات التي أحدثها سميث في:

أ. **موضوع علم الاقتصاد هو علم الثروة:** فأهم فكرة طرحها ادم سميث في هذا المؤلف هو تحديده لموضوع علم الاقتصاد الذي حدده في طبيعة وأسباب ثروة الأمم، حيث يقول سميث بأن الاقتصاد

السياسي يهدف إلى اغناء الشعب والدولة على حد سواء، ويتضمن ذلك تحقيق دخل وفير أو وسائل معيشة وفيرة للشعب و تحقيق دخل كاف للدولة والمجتمع من أجل الحاجات الاجتماعية[1].

و عليه يرى ادم سميث أن الثروة هي مجموع الأموال المادية التي تصلح لإشباع الحاجات البشرية والتي يحصل عليها الإنسان من عمله مباشرة أو بالمبادلة، والثروة السنوية للدولة هي مجموع الأموال المادية التي أنتجها أفرادها بعملهم المشترك مباشرة أو بمبادلة قسم من عملهم بنتاج عمل الأمم الأخرى، ويبدو هنا جلياً انفصال سميث عن كل من المركلنتيليين والفزيوقراطيين[2].

ب. **النظام الطبيعي هو أساس تحقيق المصلحة العامة:** فمن شأنه تحقيق التوافق و الانسجام بين المصالح الخاصة و المصالح العامة انطلاقا من دور الدافع الشخصي في توجيه سلوك الأفراد و ضبطه حيث أن الأفراد من خلال تحقيقهم لمصالحهم الخاصة سيساهمون في تحقيق المصلحة العامة دون أن يشعروا و هو ما سماه باليد الخفية[3].

ت. **مفهوم الإنتاج:** ارتبط مفهوم الإنتاج حسب ادم سميث بالجانب المادي فالإنتاج في رأيه هو الإنتاج المادي حصرا، و الثروة الحقيقية وفقا له تتحدد في العمل و الإنتاج الذي يهدف إلى[4]:

- مضاعفة كميات الثروة(الزراعة)
- جعل المادة صالحة لإشباع الحاجة(الصناعة)

ث. **مفهوم القيمة:** ترجع الأهمية التاريخية لآدم سميث في علم الاقتصاد قبل كل شيء إلى مساهمته في صياغة نظرية القيمة في العمل حيث يفرق سميث بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية للسلع:

ف**القيمة الاستعمالية:** هي نفع الشيء للإنسان، بمعنى أن الشيء يكون ذا قيمة استعمالية، متى كان موضع رغبة، وتتوقف القيمة الاستعمالية على المظهر والخصائص الطبيعية للأشياء واستعمالاتها، وهي لا تدخل في المبادلة ولا علاقة لها بها.

---

[1] مصطفى عبد الله الكفري، غسان ابراهيم، مرجع سابق، ص: 216

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] جازم الببلاوي، مرجع سابق ، ص:55

[4] مصطفى عبد الله الكفري، غسان ابراهيم، مرجع سابق، ص 217

أما **القيمة التبادلية** فهي الشكل الذي تتخذه القيمة المتضمنة في البضاعة وتعني إمكانية مبادلة الشيء الذي نملكه بأشياء لا نملكها، وتقوم هذه المبادلة على أساس مشتر واحد متضمن في جميع البضائع وهو القيمة التي تحملها عندما تدخل في المبادلة[1].

ويضرب سميث هنا مثلاً الماء و الألماس: فالماء وهو نافع جداً لا قيمة له في المبادلة أما الألماس وهو غير ذي قيمة استعمالية ولكنه يبادل بكمية من السلع .واعتماد سميث على هذا المثل له جانب إيجابي إذا أنه يؤكد على أن القيمة الاستعمالية لا تشكل أساس القيمة التبادلية، لذلك لا يجوز اعتبار القيمة التبادلية كمظهر للخصائص الطبيعية للأشياء.

ج. **تقسيم العمل:** بالنسبة لسميث فإن تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة الانتاجية ويعود بالفائدة على المجتمع لهذا لابد الأخذ بالحرية الاقتصادية وحذف القيود أمام التجارة الخارجية وأمام المنافسة الحرة في الداخل.

يعتبر سميث العمل المصدر النهائي للثروة ويتوقف ذلك على حجم العمل وقوة العمل وأكد سميث على أن تقسيم العمل يزيد في الإنتاجية ويساعد على التبادل والتكافل والتكامل الاجتماعي في الداخل والخارج، كما يرى سميث أن حجم السوق يرتفع كلما زاد تقسيم العمل[2].

الدرس الثاني عشر

رابعا: المدرسة الماركسية

ظهرت المدرسة الماركسية في إطار توجيه مجموعة من الانتقادات للفكر الكلاسيكي و اللبرالي عموما، و ذلك على أساس انتقاد النظام الاقتصادي الرأسمالي و الذي ساد و انتشر في أوربا بعد الثورة الصناعية. و قد تمثلت أفكار كارل ماركس البدايات الأولى للفكر الماركسي الذي ينسب إليه.

1/ تعريف و نشأة الفكر الماركسي:

سُمّيت الفكر الماركسي بهذا الاسم؛ نسبةً إلى كارل ماركس (اقتصادي ألماني) الذي يُعد مؤسس الماركسية، إلى جانب فريدريك إنجلز الذي انتقد النظام للرأسمالي في إنجلترا من خلال ما لاحظهم من

[1] نفس المرجع، ص: 217

[2] حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص59

ظروف سيئة عاشتها طبقة البروليتاريا في ظلّ الاقتصاد الرأسمالي. كما جمعته العديد من المؤلفات مع كارل ماركس لعل أشهرها مؤلف بيان الحزب الشيوعي سنة 1848 الذي اهتما من خلاله بتحسين أوضاع العمال المهضومة حقوقهم من قبل الرأسماليين.

إلى جانب ذلك يعتبر كتاب كارل ماركس "**رأس المال**" المؤلف الرئيسي الذي احدث ثورة حقيقية في الفكر الاقتصادي في تلك الفترة حيث أقام الاقتصاد على أساس علمي. ومع كون "رأس المال" مؤلفا فلسفيا وتاريخيا إلا أنه مكرس في الدرجة الأولى لتعليل النظرية الاقتصادية، واكتشاف القانون الاقتصادي لتطور الرأسمالية: قانون القيمة الزائدة. قبل نشر كتاب "رأس المال"، نشر ماركس كتاب "مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي" عام 1859، وهذا الكتاب في الأساس تحليل مادي جدلي للرأسمالية والنظرية الكمية للنقود، بواسطة نقد كتابات أبرز المؤسسين النظريين للرأسمالية (الاقتصاديين الكلاسيكيين، آدم سميث وديفيد ريكاردو).

إن أهم إضافة طرحها ماركس ضمن هذا المؤلف هو التفسير الاقتصادي للتاريخ الذي يركز على العوامل الاقتصادية – طريقة الإنتاج– التي تحدد نوع السياسات والأيديولوجيات التي يمكن أن تكون في المجتمع، وتشكل مجموع علاقات الإنتاج هذه البنيان الاقتصادي للمجتمع، أي تشكل الأساس الحقيقي الذي يقوم فوقه صرح علوي قانوني وسياسي وتتماشى معه أشكال اجتماعية، فأسلوب إنتاج الحياة المادية هو شرط العملية الاجتماعية والسياسية والعقلية والثقافية للحياة بوجه عام، ليس وعي الناس الذي يحدد وجودهم، ولكن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم[1].

تعتبر الاشتراكية مذهب سياسي واقتصادي برز كفكر مغاير و مميز مع بداية القرن الـ19 عشر في أوروبا، كرد فعل على الاختلالات الاجتماعية الناجمة عن الانتشار الواسع للنمط الرأسمالي في الإنتاج وتركز رأس المال، ويسعى إلى إعادة تنظيم المجتمع بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الرفاهية للجميع[2].

---

1 خليل اندراوس،"**الاقتصاد السياسي الماركسي دليل البشرية نحو مجتمع – المستقبل – نحو الشيوعية**"، متاح على الرابط: **https://cutt.us/EyjwT** (2023/02/12)

2 "**الاشتراكية.. نظرية تحلم بتوزيع عادل للثروة**"، من موقع الجزيرة للدراسات، على الرابط: (2023/02/12)https://cutt.us/Zc6PM

و رغم اتفاق الاشتراكيين على مجموعة من المبادئ العامة التي تحدد في مجملها أسس الفكر الاشتراكي، إلا إن حدة أفكارهم و توجهاتهم أدت إلى ظهور تيارين ضمن الفكر الاشتراكي عموما هما:

أ. **الاشتراكية المثالية:** التي تقوم على نزعة إنسانية ونقد أخلاقي للرأسمالية، وتدعو للانتقال إلى نظام اجتماعي يحقق العدالة والرفاهية للجميع، من خلال تعزيز الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والعمل التعاوني والتعليم الشامل لكل الناس، والقضاء على الفقر وعلى كل أشكال الاستغلال، و هي الأهداف العامة للفكر الاشتراكي. لكن اهم ما يمز هذا الاتجاه هو نظرته لدور الدولة إلى جانب باقي الفواعل الاقتصادية مثل القطاع الخاص، حيث يعتقد المحسوبون على الاشتراكية المثالية أن دور الدولة هو التعاون مع القطاع الخاص (اقتصاد مختلط)، من أجل تصحيح الاختلالات التي قد تنتج عن اللجوء إلى مؤسسة السوق بغرض تنظيم الإنتاج.

إلى جانب ذلك يؤمن الاشتراكيون المثاليون بالطرق السلمية وغير الثورية لبلوغ مرادهم وتحقيق أملهم في بناء مجتمع اشتراكي يسوده العدل والمساواة، لأن الإنسان في نظرهم كائن عقلاني مجبول على الطيبة، ولا حاجة إلى العنف الثوري لإقناع كافة المجتمع بتبني أفكارهم. وهذا الذي جعل مخالفيهم من بقية الاشتراكيين يصفونهم بالمثالية. ويعد كل من الإنجليزي **روبرت أوين** والفرنسيين **سان سيمون وشارل فوريي** من أبرز المفكرين الذين يمثلون هذا التيار داخل الاشتراكية[1].

ب. **الاشتراكية العلمية:** و التي ارتبطت أساسا بأفكار كارل ماركس الذي يستند إلى فهم علمي ونقد عقلاني للرأسمالية، و الذي اثر بدوره على أفكار كل فريديريك انجلز و فلاديمير لينين... فقد تركزت أفكارهم حول تبني رؤية مادية لحركة التاريخ باعتباره صراعا مستمرا بين الطبقات وكفاحا متواصلا من أجل نيل الحقوق. و هنا ويرون أن الرأسمالية ليست إلا مرحلة فقط ولن يتوقف التاريخ عندها، بل سيتجاوزها كما تجاوز غيرها (الإقطاعية والعبودية)، وستتحول المجتمعات الإنسانية إلى نمط جديد من التنظيم الاجتماعي (المجتمع الاشتراكي). ويعتقدون إلى جانب ذلك أن إشاعة الوعي لدى طبقة البروليتاريا (العمال) بضرورة تبني الخيار الثوري هو السبيل الوحيد الكفيل بخلخلة الوضع القائم وإحداث التحول المنشود.

---

[1] نفس المرجع

وبخصوص دور الدولة في الاقتصاد، فإن منظري الاشتراكية العلمية يؤمنون باحتكار الدولة لكل وسائل الإنتاج دون أي استثناء، وتأميم كل المقاولات المملوكة للخواص. ويرون أن الإنتاج ينبغي أن ينظم بشكل مركزي وموجه عبر إسناده إلى هيئة للتخطيط تقوم مقام السوق في الاقتصاد الرأسمالي[1]

الدرس الثالث عشر

2/ المادية التاريخية عند ماركس:

يرى كارل ماركس أن التاريخ ليس مجرد مجموعة من القصص و الأحداث المتتالية، و إنما يخضع التطور التاريخي لقوانين علمية عامة، حيث تكون مهمة الباحث التاريخي هو استخراج هذه القوانين[2]. إلى جانب ذلك يرى ماركس من خلال مقولته الشهيرة في مؤلفه "البيان الشيوعي": "**إن تاريخ المجتمعات حتى الآن ليس سوى تاريخ صراع الطبقات**"[3]، بالتالي يصبح صراع الطبقات قاعدة عامة على مختلف المجتمعات يتوجب إدراكها. كما بين ماركس أن طبيعة العلاقات الاجتماعية (العلاقات بين الطبقات) تؤثر بشكل مباشر على طبيعة قوى الإنتاج في المجتمع.

فالتطور التاريخي للمجتمعات تتحكم فيه أساسا علاقات الإنتاج. و الأفراد عند قيامهم بالإنتاج يدخلون في صراع مع الطبيعة ليخضعوها لإشباع حاجاتهم، كما أن الإنتاج يؤثر على علاقات الأفراد بعضهم مع بعض، في إطار ما سماه بقوى الإنتاج(تتعلق بوسائل إنتاج السلع المادية) و علاقات الإنتاج (شكل ملكية وسائل الإنتاج و العلاقة بين المنتجين و العاملين) [4]. و عليه يرى أن النظام الاقتصادي لأي بلد إنما يتحدد بحسب نوع أسلوب الإنتاج المعتمد وعلى هذا الأساس صنف ماركس هذه التشكيلات الاجتماعية إلى خمس أصناف وهي: **نظام المشاعية – نظام إقطاعي – نظام رأسمالي – نظام اشتراكي– نظام شيوعي.**

---

[1] نفس المرجع

[2] حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص: 91

[3] محمد حمشي،" **الاتجاه الماركسي للتنظير في العلاقات الدولية**" متاح على الرابط: https://arabprf.com/?p=2561 (2023-02-22)

[4] حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص: 92

3/ مبادئ النظام الاقتصادي الماركسي (الاشتراكي):

يتأسس النظام الاقتصادي الاشتراكي وفقا لما ضبطه المفكرون الماركسيون على العديد من الأسس، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي[1]:

أ. **الملكيَة العامَّة لوسائل الإنتاج:**

وذلك من خلال إشراك جميع أفراد الشَّعب في ملكيَّة وسائل الإنتاج، وتقوم الدَّولة بعد ذلك بإدارة النَّشاط الاقتصاديّ، فهي الَّتي تقرِّر توزيع الأرض على مجالات الاستخدام المختلفة، وهي الَّتي تحدِّد كمِّيَّة الموارد الموجَّهة لإنتاج السِّلع الإنتاجيَّة والاستهلاكيَّة.

والأفراد يقدِّمون خدماتهم للمجتمع كلٌّ حسب طاقته، وقدرته الإنتاجيَّة، وفي المقابل يتسلَّم كلٌّ منهم أجرًا بقدر ما يحتاج إليه، فالقاعدة الأساسيَّة في توزيع الدَّخل أو النَّاتج: "من كلِّ فرد حسب قدرته، ولكلٍّ حسب حاجته"، وَإِنْ أَدَّى واقع التَّجربة إلى تعديلات على هذه القاعدة، من خلال توزيع الدَّخل وفقًا لكمِّيَّة العمل المبذول، والتَّباين في المهارات العمَّاليَّة، مع إشباع الدَّولة للحاجات العامة –للجميع– بصورة مجَّانيَّة كالتَّعليم والصِّحَّة. واعتمدت الدَّولة على التَّأميم للقضاء على الملكيَّة الخاصَّة، كما ألغت المواريث.

ب. **عدم الاعتراف بحافز الرِّبح:** فالهدف الأساسي من النَّشاط الاقتصاديّ طبقًا لهذا النِّظام هو إشباع الحاجات العامَّة، أو الجماعة، وليس تحقيق الرِّبح الفاحش، أو السَّعي للحصول عليه، بل على النَّقيض من ذلك ينظر إليه على أنَّه وسيلة من وسائل الاستغلال تؤدِّي إلى سوء توزيع الدَّخل والثَّروة.

ويحلُّ محل الرِّبح –كحافز للنَّشاط الاقتصاديّ لزيادة الإنتاج، وتنمية الموارد الاقتصاديَّة في النِّظام الاشتراكيّ– الشُّعور الوطنيُّ، والقوميُّ، والإحساس بالمسئوليَّة، والمشاركة في بناء الاقتصاد القوميّ، وإشباع حاجات المجتمع.

ت. **التخطيط المركزي:** وذلك من خلال اعتماد الدَّولة على جهاز التَّخطيط، أو الهيئة، أو اللَّجنة العليا للتَّخطيط لوضع خطَّة قوميَّة شاملة تحدِّد الأهداف القوميَّة المراد تحقيقها، ووسائل تحقيق هذه الأهداف، وإخطار جميع الوحدات الإنتاجيَّة في الدُّول بهذه الخطَّة الَّتي تمثِّل برنامج العمل للوحدات الإنتاجيَّة في المرحلة المقبلة، ممثلًا في فترة الخطَّة المركزيَّة الَّتي عادة ما تكون خمس سنوات.

ويقوم التَّخطيط في النِّظام الاشتراكيّ على مبدأ مركزيَّة التَّخطيط، ولا مركزيَّة التَّنفيذ، فجهاز التَّخطيط هو الَّذي يضع الخطَّة آخذًا في الاعتبار رأي الوحدات الإنتاجيَّة وظروفها، وله وحدة القرار النِّهائيّ في وضع تلك الخطَّة، أمَّا التَّنفيذ فيترك للوحدات الإنتاجيَّة وفقًا للخطَّة الموضوعة، وبذلك فإنَّ جهاز التَّخطيط وحده هو الَّذي يجيب على الأسئلة الثَّلاثة: المشكلة الاقتصادية: ماذا، وكيف، ولمن ننتج؟.

---

[1] احمد محمد عاشور، "**النظام الاشتراكي: مفهومه أسسه و عيوبه**"، متاح على الرابط:https://cutt.us/HaRQz (23-02-2023)

ث. **المساواة في توزيع الدخل Equality of Income Distribution**: في النظام الاقتصاديّ الاشتراكيّ هناك مساواة كبيرة في توزيع الدخل مقارنةً بالنظام الاقتصاديّ الرأسماليّ، وذلك بسبب القضاء على الملكيّة الخاصة لوسائل الإنتاج وتراكم رأس المال الخاص والقضاء على دوافع الربح الشخصيّة، مما سيمنع من تكدّس الثروة الكبيرة في أيدي القلة من الأغنياء، وذهاب الدخول غير المكتسبة على شكل ريع وفوائد وأرباح إلى الدولة لتستخدمها في توفير التعليم المجانيّ والمرافق الصحيّة العامة والضمان الاجتماعيّ للناس.

ج. **التخطيط وعملية التسعير** Planning and the Pricing Process: لا تعمل عملية التسعير في ظل النظام الاقتصاديّ الاشتراكيّ بحريّة، ولكنَّها تعمل تحت سيطرة وتنظيم سلطة التخطيط المركزيّة؛ لوجود أسعار مدارة يتم تحديدها من قِبل هذه السلطة ووجود أسعار السوق التي تباع بها السلع الاستهلاكيّة وأسعار المحاسبة التي يقرر المسؤولون على أساسها إنتاج السلع الاستهلاكيّة أو السلع الاستثماريّة واختيار طرق الإنتاج.

4– تقييم أفكار المدرسة الاشتراكية:

للفكر الاشتراكي عموما مجموعة من الطروحات الايجابية و السلبية تتحدد في:

من الناحية الايجابية، يحسب لصالح النظام الاشتراكي مسعاه لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال الإشراف الحكومي على تنظيم الاقتصاد و توزيع الثروة الأمر الذي يمكن في النهاية من تحقيق العدالة في التوزيع و تقليل التفاوتات في الدخل إلى حد كبير. كما انه و في ظل الاقتصاد الموجه تصبح عملية الإنتاج موجهة لصالح المواطنين تهدف لتلبية رغباته و الإنتاج وفقا لهذه الرغبات و ليس وفقا للقدرة الشرائية للأفراد...

لكن بالمقابل يعاب على النظام الاشتراكي بأنه نظام يفتقر للحوافز ذلك انه قائم على تغييب المكاسب الشخصيّة أو الربح بالمفهوم الرأسمالي، لذلك لن يقدّم الناس أفضل ما لديهم، بسبب ضعف الحوافز والقدرة وانعدام روح المغامرة والإبداع والابتكار. إلى جانب ذلك يوصف النظام الاشتراكي بكونه نظاما يفتقر للحرية الاقتصادية بالنسبة للعامل و المنتج و المستهلك فهو نظام موجه تقوده سلطة التخطيط المركزي.

الدرس الرابع عشر

خامسا: الفكر الاقتصادي الإسلامي

تمهيد:

عالج الإسلام مختلف مناحي الحياة بالنسبة للإنسان لعل أهمها الحياة الاقتصادية بما تشمله من أنشطة اقتصاديَّة كالرَّعي والتِّجارة و الزراعة... و التي تستمد أحكامها من القران و السنة النبوية الشريفة. و قد ظهرت مختلف الأفكار الاقتصادية من خلال مؤلفات العديد من الفلاسفة و العلماء العرب أمثال: ابن خلدون و المقريزي.. الذين حاولوا استنباط مختلف الأحكام الواردة في كل من القران و السنة النبوية في تحديد شروط النشاط الاقتصادي في الإسلام و ضوابطه. كنظام اقتصاديٍّ عصريٍّ يحفظ هُوِيَّةَ الأقطار الإسلاميَّة، ويحقِّق مصالحها وقوَّتها إثر انهيار الدَّولة العثمانيَّة في النِّصف الثَّاني من القرن العشرين. ومن هنا نشأ علم الاقتصاد الإسلاميّ كموضوع مستقلٍّ اهتمَّ فيه الباحثون بتأليف الكتب، ونشر الأبحاث، ومناقشة الأفكار؛ ليتبلور لنا مصطلح الاقتصاد الإسلامي.

1/ تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي:

يعرف النظام الاقتصادي الإسلامي بكونه "**مجموعة المبادئ و الأصول الاقتصادية التي تنبثق من العقيدة و الأخلاق الإسلامية التي تحكم النشاط للدولة الإسلامية كما وردت في نصوص القران و السنة النبوية الواجب تطبيقها بما يتلاءم مع ظروف الزمان و المكان**[1]"، هذا النظام الاقتصادي الذي أدى إلي بروز ميدان بحثي خاص ضمن علم الاقتصاد أصبح يعرف بعلم الاقتصاد الإسلامي و الذي يعرف بأنه "**علم يبحث في الأحكام الشرعية والحلول الإسلامية للموضوعات والمستجدات والمشكلات الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى يدرس النظريات والقوانين الاقتصادية في ضوء التعاليم والقيم الإسلامية، ويعمل على توظيف ذلك كله من اجل الموارد بأعلى درجات الكفاءة، وتوزيع المنتجات بأعلى درجات العدالة، بما يؤدّي إلى تحقيق أعلى درجات التنمية والرفاهة، والأمن والاستقرار**[2]"

2/ خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي: من أهم مميزات النظام الاقتصادي الإسلامي و التي تميزه عن باقي الأنظمة الاقتصادية الأخرى و تجعله صالحًا لكلِّ زمان ومكان نجد:

[1] توفيق ازراق، **الخصائص العامة للاقتصاد الإسلامي وأهم المبادئ التي تحكمه**"، مجلة الدراسات الدينية، العدد 04، ديسمبر 2020، ص:111

[2] أحمد فايز الهرش،"**أسس الاقتصاد الإسلامي وأثرها على النشاط الاقتصادي**"، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، مجلد03، عدد03، جوان 2020. ص:614

أ. **ربانية المصدر**: ذلك أن النِّظام الاقتصاديُّ في الإسلام نظامٌ ربَّانيُّ المصدر، فالوحي الإلهي – ممثلًا في القرآن والسُّنة – هو مصدر هذا النِّظام، ويأتي بعد ذلك مصادر التَّشريع الأُخرى كالإجماع، والقياس، والاجتهاد. وهذه الخاصِّيَّة لا توجد في أيِّ مذهب اقتصاديٍّ آخر؛ فكلُّ المذاهب الاقتصاديَّة الأخرى من وضع البشر سواء استندت لديانات محرَّفة، أو نظريَّات وضعيَّة من استنباط البشر الَّذي يصيب، ويخطئ، ويتأثَّر بالفلسفات المعتنقة، والبيئة المحيطة[1].

فأصول الاقتصاد الإسلامي ومبادئه مشتقة من التشريع الرباني؛ لذا فإنّ الأحكام المتعلقة بالمعاملات يجب أن تكون ضمن القواعد والضوابط الشرعية، ولما كان المسلم ليس المالك الحقيقي وهو مستخلف لما بين يديه من مال فإنه محاسب من الله ومراقب منه سبحانه سواء بطرق اكتسابه أو إنفاقه.

وبإيمان المرء بربانية المصدر ويقينه بذلك فإن ثمة تأثيرات إيجابية في سلوكه بيعا وشراء وإنتاجا واستهلاكا؛ حيث ستكون للتوجيهات والأحكام الشرعية الغلبة في كافة شأنه وأمره وهذا ما سيضبط النشاط الاقتصادي بقيود وضوابط ترفع الأداء وتدفع السوق إلى مثالية إيجابية في جميع نواحيه[2].

ب. **الرِّقَابَةُ المزدوجة**: حيث يخضع النِّظام الاقتصاديُّ في الإسلام لرقابتين: رقابة بشريَّة– و رقابة ذاتيّة، فالرِّقابة البشريَّة وجدناها بعد الهجرة؛ فالرَّسول – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –كان يراقب الأسواق بنفسه، وعندما فُتِحَتْ مَكَّةُ أرسل إليها مَنْ يراقب أسواقها؛ ومِنْ هنا ظهرت وظيفة المحتسب لمراقبة النَّشاط الاقتصاديّ، إلى جانب الأمر بالمعروف، والنَّهي عن المنكر، وإحساس المسلم أنَّ الله أحلَّ كذا، وحرَّم كذا؛ يفرض رقابة ذاتيَّة.

و في ظلِّ نظام الاقتصاد الإسلاميّ :فإنَّه يوجد إلى جوار الرِّقابة الرَّسميَّة الَّتي تمارسها الدَّولة رقابة أخرى أشد وأكثر فاعلية هي رقابة الضَّمير المسلم، القائمة على الإيمان بالله، وعلى الحساب في اليوم الآخر، قال تعالى:﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾]سورة الحديد:4]، وقال :﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴾]آل عمران: 5]، وحيث يشعر الإنسان بأنَّه إذا ما انفلت من الرِّقابة البشريَّة؛ فإنَّه لا يستطيع الإفلات من الرِّقابة الإلهيَّة الَّتي أعدَّت له عذابًا أليمًا في حالة انحرافه.

---

[1] توفيق ازراق، مرجع سابق، ص:104

[2] أحمد فايز الهرش، مرجع سابق، ص:612

ت. **التّوَازُن:** النِّظام الاقتصاديُّ الإسلاميُّ نظام وسطيٌّ، قوامه العدل والقسط، فلا طغيان ولا إخسار، ولا مكانَ فيه للتَّوازن المصنوع أو المغشوش، كما انه قائم على توازن العدل والقسط، التَّوازن بين المثاليَّة والواقعيَّة، وبين المادِّيَّة والرُّوحيَّة حيث يجمع بينهما، وبين مصلحة الفرد، ومصلحة الجماعة، ومصلحة الدَّولة، وبين مصلحة الأغنياء، ومصلحة الفقراء.

ث. **الوَاقِعِيّة** النِّظام الاقتصادي الإسلامي نظام واقعي، و هو نظام لا يميل إلى الخيال، فهو واقعيٌّ في غاياته وطريقته؛ لأنَّه يستهدف في مبادئه الغايات الَّتي تنسجم مع واقع الإنسانيَّة.

فالاقتصاد الإسلامي واقعي في مبادئه، ومنهجه، وأحكامه، ينظر إلى الواقع العمليِّ الَّذي يتَّفق مع طبائع النَّاس، ويُراعي دوافعهم، وحاجاتهم، ومشكلاتهم، لا يجنح إلى خيالٍ وأوهامٍ، ولا ينزل إلى دركٍ لا يتَّفق مع البشريَّة الَّتي كرَّمها الله –عزَّ وجلَّ[1].

وواقعية الاقتصاد الإسلامي تضبط إيقاع النشاط الاقتصادي بالاهتمام بالسلع والخدمات الأساسية وواقعيته كذلك تعني رفض البيوع الوهمية التي لا يرجى منها نفعا، كما أن واقعيته ترفض المضاربات والمقامرات بأسواق المال، كما أن واقعيته تعزز من أولويات المجتمع الاقتصادية وتشجع النشاط الاقتصادي الذي مؤداه إضافة اقتصادية في المجتمع[2].

الدرس الخامس عشر:

3/ مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي: يقوم الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي على ثلاثة مبادئ رئيسة تميزه عن سائر المذاهب الاقتصادية الأخرى و هي:

أ. **مبدأ الملكية المزدوجة:** اتفق معظم علماء الاقتصاد الإسلامي أن ملكية الإنسان للأشياء في هذه الدنيا هي فقط ملكية مؤقتة لأن المالك الحقيقي لجميع هذه المخلوقات والأصول والأشياء هو الله سبحانه وتعالى[3]. و في هذا الإطار يتأسس الإسلام على الجمع بين الملكية الخاصة و الملكية العامة، أي أن الملكية قد تأخذ أشكالا متنوعة. فيعترف الإسلام بالملكية الخاصة والملكية العامة ولا يعتبرها استثناءً أو علاجاً مؤقتاً اقتضته ظروف معينة . وذلك ينطلق من نظرة الإسلام إلى الفرد بوصفه كياناً مستقلاً وبالتالي فالشريعة والقانون يحميان ملكيته ويصوناها من الاعتداء، وأيضاً بوصفه

---

[1] توفيق ازراق، مرجع سابق، ص:111

[2] أحمد فايز الهرش، مرجع سابق . ص:615

[3] توفيق ازراق، مرجع سابق، ص: 107

كياناً اجتماعياً وبالتالي يجدد علاقات الفرد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مع المجتمع الإسلامي. إن الملكية الخاصة تعتبر قانوناً اقتصادياً محدداً بتملك بعض الموارد وضمن إطار المصلحة الاجتماعية العامة. و بالتالي فهي ملكية مقيدة، بمجموعة من المبادئ التي تحفظ حقوق المجتمع، إنها تطبيق لمبدأ العدالة فيما يخص العلاقة بين الجهد والجزاء أو بين العمل والأجر، لما أنها ليست مطلقة فيما يخص مال السفيه أو القاصر أو من ليس له وريث[1].

و بخصوص **الملكية العامة** فيمكن تقسيمها إلى الملكية الجماعية وملكية الدولة: تعني **الملكية الجماعية،** ما تملكه الجماعة دون تقسيم فردي خاص، لبعض الموارد مثل: الماء الكلأ النار، في إطار ما يسمى بملكية المشاع، ويمكن تقسيم تلك الملكية قياسا على موارد كثيرة أخرى(الثروات الباطنية والغابات والجبال وغيرها.)

أما **ملكية الدولة** فتتمثل في موارد بيت مال المسلمين وأوجه إنفاقها، وتشمل الموارد :الأراضي الميتة حين الفتح الإسلامي والصحارى والسهول والوديان والجبال والإيرادات(الضرائب)، الزكاة و الصدقات والمواريث لمن ليس له ورثة. أما النفقات فتشمل ما ينفق على الجيش والأمن والنظام والخدمات الاجتماعية[2].

ب. مبدأ الحرية الاقتصادية المحدودة:

الحرية الفردية الاقتصادية في الإسلام أمر مشروع، حيثُ أن للمسلم حرية التملك والتصرف بمشاريعه الخاصة وممارسة نشاطاته التجارية والمالية ضمن الضوابط الشرعية المحددة في القرآن والسنة دون أن يؤذي الآخرين[3]. لكن هذه الحرية ليست مطلقة ذلك أنها محدودة بشكلين أساسيين اثنين[4]:

الشكل الأول: ويتمثل بالتحديد الذاتي النابع من الإيمان الشخصي(الفردي) ومن المشاعر الاجتماعية المنعكسة في نفس وروح الفرد المؤمن(الواجبات والمسؤوليات التي تقع على كاهل الفرد .)وبالتالي فالحرية الاقتصادية محدودة بعدم إنماء الثروة وتراكمها على حساب المجتمع.

أما الشكل الثاني: فيتمثل بالتحديد الموضوعي(الخارجي)النابع من أحكام الشريعة وتعاليمها التي تحقق العدالة الاجتماعية كما تجيز للدولة التنصل المباشر في تحديد حريات ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية المخالفة لمبدأ العدالة والتكافل الاجتماعي .وتتدخل الدولة كلما آلت الحرية الاقتصادية إلى

---

[1] مصطفى عبد الله الكفري، غسان ابراهيم، مرجع سابق، ص200

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة

[3] توفيق ازراق، مرجع سابق، ص: 107

[4] مصطفى عبد الله الكفري، غسان ابراهيم، مرجع سابق، ص:201

الفساد أو الإساءة إلى المصلحة العامة، وذلك يستدعي تدخل الدولة لمكافحة الغش والاحتكار والتدليس والتغرير و مراقبة الأسعار والمؤن وغيرها من القضايا التي تمس تحقق المصلحة العامة.
كما تتحدد الحرية وفقا لما نصت عليه الشريعة الإسلامية حيث منعت الشريعة بعض النشاطات كالربا والاحتكار لأنها تعارض المثل والقيم التي يتبناها الإسلام.

ت. مبدأ العدالة الاجتماعية: تقوم الرؤية الإسلامية للعدالة الاجتماعية على مبدأين اثنين:
أولهما : مبدأ التكافل العام، وثانيهما، مبدأ التوازن الاجتماعي. ويعني المبدأ الأول، ضرورة توزيع الدخل والثروة بشكل عادل قدر المستطاع على كل أفراد المجتمع، بينما يعني المبدأ الثاني ضرورة تحقيق الانسجام والتجانس بين أفراد الجماعية وبين الأمة، فضلاً عن استبعاد المنازعات والمشاحنات والتمايزات الاجتماعية، أي تحقيق التقارب الاجتماعي والوئام والمصالحة المجتمعية.
إن مبدأ العدالة الاجتماعية يتأسس على جملة من الدوافع الفردية والدوافع الاجتماعية، وتشكل الصدقات والهبات والهدايا والإحسان الفردي والمساعدات للمحتاجين النابعة من الجانب الخير في النفس البشرية وبشكل طوعي، جوهر الدوافع الفردية، بينما تشكل الزكاة والخمس والوقف والمقاسمة، جوهر الدوافع الاجتماعية[1].

4/ الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون(أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون) 1406 - 1332

يعتبر المفكر العربي عبد الرحمان ابن خلدون احد ابرز المفكرين الاقتصاديين العرب الملمين، ولد في مدينة الزيتونة في تونس كما أمضى حياته متنقلا بين كل من تونس و المغرب و مصر، من أشهر مؤلفاته كتاب المقدمة الذي حاول من خلاله التطرق لبعض المسائل الاقتصادية من خلال محاولة توصيف السلوك الاقتصادي للأفراد و المجتمعات[2]. من أهم الأفكار الاقتصادية التي طرحها ابن خلدون هو اعتبار النشاط الاقتصادي (العمل) هو الركيزة الأساسية للمجتمعات البشرية، مثل النشاط الزراعي، الصناعي، التجاري...و قد اعتبرها من أهم محددات ثروة الدولة[3].

أ. **مفهوم القيمة:** اعتبر ابن خلدون أن العمل هو المصدر الحقيقي للقيمة، فالعمل هو الذي يخلق المنافع الحقيقية للموارد الطبيعية و هو بذلك برى أن قيمة أي منتج تتحدد في قدر العمل المبذول من

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة
[2] خالد زغلول الحليمي، مرجع سابق، ص: 24
[3] نفس المرجع، نفس الصفحة

اجل إنتاجه.لذلك يعتبر أن خلدون من أوائل من نادى بنظرية القيمة في العمل[1]. و القيمة عن ابن خلدون لا تقتصر على القيمة التي يخلقها العمل مباشرة، وإنما أيضاً قيمة وسائل الإنتاج المستخدمة (المواد الخام) **فيقول " وقد يكون مع الصنائع في بعضها غيرهما مثل التجارة والحياكة معهما الخشب والغزل إلا أن العمل بينهما أكثر نتيجته أكثر .وإن كان من غير الصنائع فلا بد من قيمة ذلك المفاد و القنية من دخول قيمة العمل الذي حصلت به .إذ لولا العمل لم تحصل قيمتها**"[2].

ب. **تقسيم العمل والتعاون:** حيث يعتبر ابن خلدون من أوائل من تكلم عن تقسيم العمل و أهميته، و قد سبق بذلك ادم سميث بأربعة قرون، حيث يرى ابن خلدون أن" **تحصيل الرزق يتوقف على القيام بمجموعة من الأعمال التي يحتاج كل عمل منها إلى أدوات وصنائع مختلفة، إنه قد عرف وثبت أن الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته في معاشه .وأنهم يتعاونون جميعاً في عمرانهم على ذلك**[3]". و يؤكد ابن خلدون أن كثرة الناس في المجتمع تؤدي إلى تقسيم الأعمال بينهم، و بالتالي كثرة أنواع الأعمال في المجتمع مما ينعكس إيجابا على الإنتاج و الدخل و هكذا[4].

ت. **الثروة:** يرى ابن خلدون أن مصدر كل "مملون ومتحول وكسب هو بالضرورة عمل الإنسان وكان يعني بالثروة القيم الاستعمالية الناتجة عن عمل الإنسان والقيمة التي تقاس بالمعادن الثمينة(الذهب والفضة) ولكن ابن خلدون عارض اعتبار الذهب والفضة هما الثروة الوحيدة .إذ لاحظ أن بعض الدول مثل الع ا رق والهند والصين لا تملك مناجم للذهب والفضة ومع ذلك فهي دول غنية بينما هنا دول كالسودان غنية بمناجم الذهب ولكنها فقيرة .والعامل الحاسم، بهذا الخصوص، هو تطور الحياة الاقتصادية في تلك الدول.

لقد تجاوز ابن خلدون المركانتيليين في نظرتهم إلى الثروة ومصدرها .فقد اعتبر أن الثروة هي مجموع الخيرات المادية الحاملة للقيمة ومصدرها هو العمل البشري بينما اعتقد المركانتيليون، من بعده، أن المعادن الثمينة هي الثروة ومصدرها هو التجارة العالمية وبعض الأعمال المرتبطة بها[5].

---

[1] نفس المرجع، ص: 25

[2] مصطفى عبد الله الكفري، غسان ابراهيم، مرجع سابق، ص: 203

[3] نفس المرجع، ص:204

[4] خالد زغلول الحليمي، مرجع سابق ، ص:25

[5] مصطفى عبد الله الكفري، غسان ابراهيم، مرجع سابق، ص:204.

السداسي الثاني:

محاور محاضرات السداسي الثاني:

المحور الأول: مفاهيم النشاط الاقتصادي

1. الحاجات و الموارد
2. الاستهلاك
3. الإنتاج
4. الادّخار
5. الاستثمار

المحور الثاني: مشكلات اقتصادية معاصرة

1. البطالة
2. التضخّم

المحور الثالث: القضايا المعاصرة للاقتصاد الدولي

1. العولمة و العولمة الاقتصادية
2. منظمة التجارة العالمية و النظام التجاري الدولي

الدرس الأول:

المحور الأول: مفاهيم النشاط الاقتصادي

يعتبر النشاط الاقتصادي للإنسان سلوكا متعدد الأبعاد و يتأثر بالعديد من المعطيات المحيطة بالفرد في إطار حياته الاجتماعية، و يعرف بأنه:" العملية التي يسعى الإنسان من خلالها إلى تكييف الموارد الطبيعية النادرة مع احتياجاته المتعددة، والذي يقصد به مجموعة الأعمال والتصرفات التي يقوم بها الإنسان قصد استخراج الثروات الطبيعية وتحويلها، حتى تصبح صالحة للاستهلاك. كما يعرف أيضا بأنه المجهود الذي يبذله الفرد لإشباع حاجاته أو الحصول على الأموال و السلع و الخدمات كما يعبر عن الأفعال و المبادلات التي يأخذها الفرد في الميدان الاقتصادي فيما يخص الإنتاج، الاستهلاك، التبادل، التوزيع...[1]

و يتم النشاط الاقتصادي وفقا للعديد من المراحل، وهي: الإنتاج، وهو عملية إنشاء السلع والخدمات. التبادل، وهو الفعل الذي يتم بموجبه توفير السلع والخدمات لاستهلاكها. والاستهلاك، وهو الفعل الذي يتم من خلاله إشباع الحاجات[2]. و عليه تتعدد المفاهيم المرتبطة بالنشاط الاقتصادي للإنسان نورد أهمها في المحاضرات التالية:

أولا: الحاجات و الموارد

تعتبر الموارد و الحاجات دعائم أساسية للنظام الاقتصادي، إذ يعتبر كلاهما أركانا أساسية للمشكلة الاقتصادية، سنتطرق لكلا المفهومين فيما يلي:

1/ الحاجات:

تعرف الحاجات بأنها الرغبة في الحصول على الوسائل اللازمة لوجود الإنسان وتطوره، ففي إطار المجتمع تتعدد حاجات الإنسان و تتباين حسب درجة إلحاحها، فمنها حاجات ذاتية تلازم الإنسان

---

[1] شطيبي حنان، "**محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد**"، محاضرة، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و التسيير، قسم علوم التسيير، 2018/2017)، ص:59

[2] بقة حسان، مرجع سابق، ص: 37

منذ ولادته كالحاجة إلى الأكل و الشرب، اللباس، المسكن... و منها حاجات مكتسبة نتيجة للتطور الجسماني و الفكري و الحضاري للإنسان[1] مثل الحاجة للتعليم، وسائل النقل...

و في هذا الإطار، ترتبط الحاجات الإنسانية أساسا بشعور الفرد بالحرمان مما يدفعه إلى القيام بما يساعد على القضاء على هذا الشعور[2]، سواء كان عاطفياً أو أخلاقياً أو غير ذلك، فهي رغبة يحس بها في صورة ألم جسماني أو نفساني، تدفعه إلى بذل جهد معين من أجل إشباعها. وبعبارة أخرى، تعرف الحاجة بأنها رغبة الفرد الشديدة في الحصول على شيء ما سواء كان هذا الشيء منظور (كسلعة) أم غير منظور (كخدمة). مثل: (التعليم – العلاج – الأمن...الخ)، والعمل على تلبيتها، أو الحصول عليها، والاستعداد لدفع تكلفة الحصول عليها[3].

الحاجات الاقتصادية الأساسية هي المحرك الأساسي لأي نشاط اقتصادي، فالهدف من النشاط الاقتصادي هو إشباع الحاجات الإنسانية، على أن يحدد النظام الاقتصادي المتبع طبيعة الحاجات الإنسانية التي تؤثر في النشاط الاقتصادي.

ففي ظل نظام السوق (الرأسمالي) يترك المجال للسوق في تحديد طبيعة الحاجات الأكثر تأثيرا في إطار ما يسمى بنظام سيادة المستهلك، حيث يحدد الطلب في السوق على سلع معينة طبيعة الحاجات الإنسانية التي ينبغي تلبيتها، و يكون تأثير حاجة على حساب أخرى حسب القدرة على دفع ثمن هذه الحاجة و الحاجات التي لا يمكن للأفراد دفع ثمنها تستثنى و تصبح أقل تأثيرا و بالتالي يكون لكيفية توزيع الدخل داخل المجتمع (الدولة) تأثير مهم على طبيعة تأثير الحاجات الإنسانية المؤثرة على النشاط الاقتصادي في ظل نظام اقتصاد السوق. أما في ظل نظام التخطيط المركزي (الاشتراكي) فإن الحاجات المؤثرة على النشاط الاقتصادي تتكون من الحاجات التي تعبر عنها السلطة العامة و تحددها ضمن أهداف الخطة الوطنية[4].

أ. **أنواع الحاجات الاقتصادية:** تنقسم الحاجات الاقتصادية للإنسان إلى عدة أنواع من بينها:

---

[1] خالد سعد زغلول حليمي، مرجع السابق، ص 72.

[2] حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص:25

[3] بقة حسان، مرجع سابق، ص:30

[4] حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص:28

- **حسب طريقة إشباعها:** و تنقسم إلى حاجات مادية و حاجات معنوية، حيث تشير الحاجات المادية إلى الحاجات التي يلزم لإشباعها استخدام موارد مادية (سلع وخدمات و ذلك مقابل تحمل تكاليف مادية، أي أن لها سعر أو قيمة ينبغي على المستهلك دفعها من اجل الحصول عليها، مثل الحاجة إلى الغذاء والملبس والمسكن والمواصلات. أما الحاجات المعنوية فتشير إلى الحاجات التي يتم إشباعها عن طريق بذل الإنسان جهدا فكريا والتي لا يلزم لإشباعها استخدام موارد مادية، كالحاجة إلى التعليم والصحة والصداقة والأخلاق[1].
- **حسب درجة إلحاحها:** و تقسم الحاجات هنا إلى حاجات ضرورية وحاجات كمالية حيث يكون هذا التصنيف حسب درجة إلحاح الحاجة و مدى ضرورتها بالنسبة للإنسان. فالحاجات الضرورية، هي تلك الحاجات التي يعتبر تلبيتها إلزامية أو ضرورية لمعيشة الفرد، والتي تتوقف حياة الفرد على إشباعها، كالحاجة إلى الشراب والعلاج والطعام. أما الحاجات الكمالية هي تلك التي تزيد من متعة الحياة ولذتها، فهي ليست ضرورية وغير إلزامية لمعيشة الإنسان. مثل: السفر، المطالعة، الاستماع إلى الموسيقى. فهي لا تهدد وجوده[2].
- **حسب درجة نفعها:** و تنقسم إلى حاجات فردية و حاجات جماعية، حيث يقتصر نفعها على فرد واحد دون أن تفيد الآخرين، مثل الحاجة للأكل و الشرب... فينتفع بها فرد واحد دون الباقي في إطار ما يعرف بمبدأ القصر، في حين توجد حاجات تنفع مجموعة من الأشخاص بمجرد توفيرها لفرد واحد مثل الحاجة للأمن و العدالة... أما الحاجة الجماعية، فهي التي تولد وتظهر بوجود الجماعة وحياة الفرد وسط هذه الجماعة، مثل الحاجة إلى التعليم وتوفير الأمن والعدالة و وجود الجيش و الشرطة في الدولة و هكذا[3].

ب. وسائل إشباع الحاجات الإنسانية:

يمكن إشباع حاجات الإفراد داخل المجتمع بإحدى الطريقتين التاليتين: السلع و الخدمات و التي ترتبط بحجم المنفعة التي تحققها في إشباع الحاجات. بالنسبة للسلع فهي تصنف إلى سلع استهلاكية موجهة مباشرة للاستهلاك و هي غير متوافرة في الطبيعة بشكل مباشر و بكميات كبيرة لذلك يجب

---

[1] بقة حسان، مرجع سابق، ص 33.

[2] نفس المرجع، ص34

[3] حازم الببلاوي، مرجع السابق، ص 25.

إنتاجها. هذا إلى جانب السلع الإنتاجية و هي السلع التي لا تشبع حاجات الأفراد بشكل مباشر حيث توجه إلى قطاع الإنتاج من اجل تحويلها لسع أخرى استهلاكية[1].

الدرس الثاني:

2/ الموارد:

بالمقابل لمفهوم الحاجات، يظهر مفهوم الموارد و الذي يتعلق بالإمكانيات الأساسية اللازمة لتحقيق هذه الحاجات، و تعرف الموارد بأنها:" **كل ما يصلح لإشباع الحاجات الإنسانية**"[2]، و الموارد بالمفهوم الاقتصادي هي عبارة عن كل شيء نافع سواء كان سلعة أو خدمة، و يحقق رغبة أو يقضي حاجة إنسانية[3]. و بحكم هذا المعنى فإن الموارد متعددة و متنوعة مثل الهواء، الماء، الشمس... لكن ليست كل هذه الموارد مهمة ضمن ميدان علم الاقتصاد خصوصا تلك المتوافرة بشكل كبير، في حين يهتم علم الاقتصاد بالموارد النادرة خصوصا مقابل الحاجة إليها مثلما رأيناه في المشكلة الاقتصادية. تعرف هذه الموارد النادرة باسم الموارد الاقتصادية و من أهم خصائصها[4]:

- **أن تكون ذات منفعة:** بمعنى قدرتها على إشباع حاجة أو حاجات معينة للإنسان.
- **أن تكون قابلة للاستخدام:** بمعنى أن تكون متاحة للاستخدام الإنساني و إشباع الحاجات فالموارد الموجودة في باطن الأرض و لا يمكن استخراجها لا تعتبر موارد اقتصادية.
- **أن تكون نادرة ندرة نسبية:** حيث أن الموارد المتاحة منها لا يمكن تلبي كل الحاجات إليها.
- **أن تكون غير متخصصة:** بمعنى انه يمكن استخدامها لتلبية العديد من الحاجات الإنسانية مثل الأرض و مختلف الإمكانات التي تحويها.

أ. **أنواع الموارد:** تتعدد الموارد المتاحة بالنسبة للأفراد أو المجتمعات(الدول) و تقسم إلى عدة أنواع منها:

---

[1] إسماعيل محمد هاشم، **المدخل إلى أسس عم الاقتصاد**، مصر: الإسكندرية المركز العربي الحديث،1973. ص 34-35

[2] حازم الببلاوي، مرجع السابق، ص 29

[3] لصاق حيزية، مرجع سابق، ص: 11

[4] نفس المرجع، ص ص: 11-12

- **الموارد الحرة و الموارد النادرة:** فوفقا لمفهوم الندرة النسبية تقسم المواد إلى موارد حرة تكون متاحة بكميات كبيرة بما يفوق حجم الطلب عليها مثل الهواء، أشعة الشمس... أما الموارد النادرة فهي التي تكون قليلة نسبيا مقارنة بالطلب عليها و تتوقف قيمتها الاقتصادية حسب درجة ندرتها، و تنقسم بدورها إلى موارد مادية(السلع) و خدمات (غير مادية)[1]. و في إطار مفهوم الندرة النسبية، قد تكون سلع ما نادرة من حيث كمياتها المتوافرة لكنها لا تعتبر نادرة من الناحية الاقتصادية (الندرة النسبية) و نورد هنا مثال سلعتي القمح و الفحم فقد تكون كميات توافر القمح اكبر من كميات توافر سلعة الفحم إلا أن الطلب على القمح هو اكبر من بكثير من الطلب على سلعة الفحم و بالتالي يكون القمح موردا نادرا اقتصاديا من الناحية النسبية، و فمثلا إذا افترضنا أن الحاجة إلى هاتين السلعتين و الكميات الموجودة كالتالي[2]:

المورد	الحاجة	الكمية المتاحة
القمح	600	200
الفحم	200	100

فالملاحظ هنا أن الطلب على مادة القمح اكبر بكثير من الكميات المتوافرة منه مقابل الطلب على الفحم و الكميات المتوفرة منه مما يجعل من القمح سلعة نادرة نسبيا مقارنة بمورد الفحم.

- **الموارد الإنتاجية و الاستهلاكية:** حيث تكون السلع آو الموارد الإنتاجية كل السلع التي تدخل في العملية الإنتاجية و تستخدم لإنتاج سلع أخرى مثل الآلات، بعض الموارد الطاقوية مثل البترول.... أما السلع الاستهلاكية فهي السلع التي توجه مباشرة للاستهلاك مثل الغذاء الماء،...[3]

[1] حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص: 30

[2] خالد سعد زغلول الحليمي، مرجع سابق، ص:75

[3] لصاق حيزية، مرجع سابق، ص:12.

الدرس الثالث:

ثانيا: الاستهلاك

يعتبر الاستهلاك و الإنتاج وجهان متقابلان للنشاط الاقتصادي، و هناك من يعتبر الاستهلاك غاية النشاط الاقتصادي و النشاط الإنتاجي.

أ. **تعريف الاستهلاك consumption**: الاستهلاك في بعض المعاجم الاقتصادية نجد:
تعريف الدكتور أحمد زكي بدوي فيقول معرفًا الاستهلاك في معجم المصطلحات الاقتصادية بأنه: «**النشاط الذي يُشبع به الإنسان حاجاته**»، و في الموسوعة الاقتصادية ورد تعريف الاستهلاك ب: "**الاستهلاك (بالمعنى الاقتصادي) يقصد به: تدمير أو هلاك السلع والخدمات المنْتِجَة، وذلك عن طريق الاستعمال**"[1]. أما اصطلاحا قدمت العديد من التعريفات للاستهلاك نستعرض أهمها:

- الاستهلاك هو عملية استعمال سلعة أو خدمة بهدف إشباع حاجة عند الإنسان بشكل مباشر (استهلاك نهائي)، أو بغرض إنتاج سلعة أو خدمة أخرى (استهلاك وسيط). وينتج عن الاستهلاك إفناء فوري وكلي للسلعة (تناول الأطعمة مثلا) أو تدريجي وجزئي (استعمال جهاز إلكتروني معين مثلا).
- يعرَّف الاستهلاك أيضا بأنه الجزء من الدخل الذي ينفق في اقتناء السلع والخدمات من أجل إشباع حاجات معينة. إذ أن الدخل المكتسب إما أن ينفق في الاستهلاك أو يخصص من أجل الادخار[2].
- يعرف أيضا الاستهلاك بأنه استخدام سلع أو إتلافها أو التمتع بخدمات من اجل إشباع حاجات أو رغبات معينة، و عليه يعتبر الاستهلاك الهدف الأساسي لأي نشاط اقتصادي. كما يقصد بسلوك المستهلك مختلف الأنشطة التي يقدم عليها المستهلكون أثناء بحثهم عن السلع و الخدمات التي يحتاجون إليها بهدف إشباع حاجاتهم[3].

---

[1] زيد بن محمد الرماني،"**الاستهلاك في الإسلام**"، متاح على الرابط:https://darululoom-deoband.com/arabicarticles/archives/1097

[2] الجزيرة للدراسات،"**الاستهلاك.. إفناء السلعة**"، متاح على الرابط:https://cutt.us/WEa8T

[3] "**ماهية العلاقة بين الاستهلاك والنشاط الاقتصادي**"، من موقع الموسوعة السياسية الجزائرية على الرابط التالي: https://cutt.us/oTsrr

ب. علاقة الاستهلاك بالإنتاج:

الغرض من الإنتاج هو تحقيق الاستهلاك، فالإنتاج يشترط وجود الحاجة للاستهلاك أي وجود حاجات و رغبات استهلاكية معينة فالإنسان لا يقدم على إنتاج سلعة ما دون إدراك وجود الحاجة لاستهلاكها فيمكن القول أن الغرض من جميع المنتجات هو و الخدمات هو تلبية الاستهلاك[1].

لذلك يعتبر الاستهلاك الغاية النهائية للنشاط الاقتصادي، فلا يمكن الحديث عن إنتاج سلع أو خدمات في غياب أفراد مستعدين لاستهلاكها من أجل إشباع حاجاتهم. ويبقى الاستهلاك والإنتاج نشاطين ومفهومين قرينين لا غناء لأحدهما عن الآخر، إذ أن الاستهلاك هو الباعث والمحفز على ممارسة أي نشاط إنتاجي، ولا استهلاك على العموم من دون سلع وخدمات يتعاون المجتمع على إنتاجها.

فمعظم الاستهلاك في المجتمعات الحديثة، وبخلاف المجتمعات البدائية التي كانت تعيش على الصيد والقنص والتقاط الثمار من الأشجار أو من الأرض، يستدعي تعريض الموارد الطبيعية أو الأولية لحد أدنى من التحويل الذي يحصل بفضل عمل الإنسان وعلمه، وذلك هو الإنتاج[2]. و ينقسم الاستهلاك إلى نوعين[3]:

- **الاستهلاك الفردي:** أين يتم من خلاله إشباع الحاجات الفردية المباشرة كالحاجة إلى الأكل و الشرب و اللباس...
- **الاستهلاك الإنتاجي:** يقصد به استهلاك وسائل الإنتاج مثل استهلاك المواد الأولية و استخدام الآلات.... الضرورية لعملية الإنتاج و هنا يتضح الفرق بين النوعين، حيث لا يؤدي الاستهلاك الفردي إلى تلبية الرغبات دون إنتاج سلع جديدة مثلما هو الحال مع الاستهلاك الإنتاجي.

ويُعد الاستهلاك مصدر الطلب في السوق سواء على السلع الاستهلاكية أم على السلع الإنتاجية كالآلات مثلاً، ولذلك تحظى وسائل الاستهلاك بأهمية قصوى بالنسبة إلى الرأسمالي لكون الاستهلاك أي الطلب على السلع والخدمات هو المحرك الأساسي لعملية الإنتاج، ويقترن مفهوم الاستهلاك بمفاهيم شائعة عن

---

[1] محسن حسن المعموري، مرجع سابق، ص:22.

[2] الجزيرة للدراسات،"**الاستهلاك.. إفناء السلعة**"، مرجع سابق.

[3] حبيب محمود، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، سوريا: منشورات الجامعة الافتراضية السورية. 2018. ص:17

سيادة المستهلك واختيار المستهلك وحقوق المستهلك فضلاً عن جمعيات حماية المستهلك وحركات المستهلك وتعاونيات المستهلك[1].

ت. **العوامل المؤثرة في الاستهلاك:** يتأثر السلوك الاستهلاكي للفرد بمجموعة من العوامل هي[2]:

- **مستوى الدخل:** يعتبر الدخل من أهم العناصر التي تؤثر على الاستهلاك، فإذا لم يتوفر للفرد أي دخل فإنه يضطر لإنفاق مدخراته أو الاستعانة بالآخرين وقد يضطر لبيع جزء من ثروته كالممتلكات العقارية وغيرها وبالتالي نعتبر العلاقة قوية بين الدخل والاستهلاك فكلما ازداد الدخل يزداد الاستهلاك.
- **المستوى العام للأسعار:** في غالب الأحيان يتأثر استهلاك الأفراد بمستوى الأسعار المرتبة بالسلع، حيث كلما ارتفع ثمن سلعة معينة كلما انخفض استهلاكها و الطلب عليها[3].

يؤدي التضخم لارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي تنخفض القوة الشرائية للدخل وينخفض الاستهلاك، فالدخل الذي كان يحقق لصاحبه شراء 100 سلعة وخدمة فإنه بعد ارتفاع الأسعار لن يستطيع شراء نفس الكمية من السلع والخدمات لذلك سوف يضحي بالادخار وإذا كان الارتفاع شديدًا سوف ينخفض استهلاك الفرد أو قد يلجأ لبيع جزء من ممتلكاته العقارية لمواجهة هذه الظروف, فالأسعار تؤثر على الاستهلاك وعادة ما تحدد الدول والحكومات مستويات الأجور عند مستويات الأسعار وبالتالي فإن ارتفاع السعر سوف يدفع الحكومات لرفع مستوى الدخول بهدف الحفاظ على مستوى مستقر من الاستهلاك للأفراد.

- **تشكيلة السلع والخدمات:** يتصرف المستهلك بدخله استنادًا لما يشاهده من سلع وخدمات، فإذا ازداد الدخل ولم يجد المستهلك عرضًا وفيرًا من السلع والخدمات بأنه يضطر للادخار لذلك يتأثر الاستهلاك بالعرض، والعرض يتأثر بدوره بالاستثمار ورأس المال وقوة العمل وتوفر المواد الأولية وغيرها وبشكل عام فإن القدرة الإنتاجية أو الطاقة الإنتاجية للاقتصاد

[1] رسلان خضور، غسان ابراهيم، **علم الاقتصاد**، سوريا: منشورات الجامعة الافتراضية السورية.2020،ص:27

[2] "**ماهية العلاقة بين الاستهلاك والنشاط الاقتصادي**"، مرجع سابق

[3] محمد دويدار، مرجع سابق، ص: 199

الوطني تؤثر على الطلب الكلي وعلى الاستهلاك فكلما ازداد الاستثمار وتوفرت تشكيلة واسعة من السلع والخدمات يصبح المجال واسعًا لاستهلاك جديد.

- **العادات والتقاليد الاجتماعية:** هي مجموعة من العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الفئات الاجتماعية وداخل هذه الفئات والجماعات في مجرى النشاط المشترك وتنقسم العلاقات الاجتماعية إلى مادية تتشكل بصورة مستقلة عن حياة وعي الأفراد وإدراكهم وإلى أيديولوجية تظهر على أرضية الأفكار الاجتماعية التي تعكس مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية وتظهر على شكل أفكار سياسة وقانونية وأخلاقية ودينية.
- **الدين والاستهلاك الاجتماعي:** لقد نظم الدين الإسلامي الإنفاق الاستهلاكي من خلال ما يسمى بضوابط الاستهلاك وفقا للدين الإسلامي، تتحدد هذه الضوابط في ثلاث:

ضابط كمي: يتعلق بكمية السلع المستهلكة، حيث يدعو الدين الإسلامي للتوسط في الاستهلاك وفقا لقوله تعالى: ﴿و لا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك و لا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محصورا﴾ سورة الإسراء، الآية 29 و قوله تعالى: ﴿و كلوا و اشربوا و لا تسرفوا انه لا يحب المسرفين﴾ سورة الأعراف، الآية 31. و منه حرم الإسلام التبذير و دعا للتكافل الاجتماعي من خلال الزكاة و الصدقات. كل هذه الضوابط ستنعكس إيجابا على الفرد من خلال زيادة الادخار و من ثم الاستثمار[1].

ضابط نوعي: يتعلق بنوع السلع المستهلكة، من حيث نوعية السلع و الخدمات المستهلكة حيث يرفض الإسلام استهلاك الخبائث من السلع و يسمح باستهلاك الطيبات منها فقد حرم الإسلام ما هو ضار للإنسان في أي عنصر من عناصره في جسمه أو عقله أو ماله... فالاستهلاك في الدين الإسلامي جاء للبناء و التكوين و ليس للتدمير و الإفناء

[1] شوقي احمد دنيا، **المدخل الحديث لعلم الاقتصاد**، القاهرة: دار الكتاب الحديث،2006. ص: 92

- **الضابط الاجتماعي:** المقصود به ما يتعلق بالاستهلاك و يرتبط به من اعتبارات اجتماعية من حيث آثار هذا الاستهلاك على الغير، فيرفض الإسلام الاستهلاك المظهري و الاستفزازي و استهلاك التقليد و المحاكاة.[1]

الدرس الرابع:

ثالثا: الإنتاج:

يعتبر الإنتاج أهم العمليات الاقتصادية و أهم دعائم النشاط الاقتصادي للأفراد، و هو يرتبط بشكل مباشر بالاستهلاك على النحو الذي ناقشناه سابقا، فالموارد ليست متاحة في الطبيعة بشكل يجعلها قابلة للاستهلاك مباشرة و بالتالي هي تتطلب عملية إنتاجها أو تحويلها لسلع استهلاكية عن طريق ما يسمى بالإنتاج دور الطبيعة لا يقتصر على تقديم الموارد الطبيعية السالفة الذكر، و إنما يتعداه إلى تقديم بيئة ملائمة لتوجيه النشاط الاقتصادي فحالة الجو أو المناخ لها أثر كبير في نوعية الإنتاج، فعليها يتوقف الإنتاج الزراعي و عليها يتوقف الإنتاج الصناعي، وكذا تتوقف عليها درجة حيوية الأفراد و نشاطهم في العمل، ضف إلى ذلك بعثها بعض النشاطات : النقل، البحري و أعمال التجارة. [2].

1-تعريف الإنتاج:

يعرف الإنتاج بأنه "**الجهد الإنساني المبذول لتحويل الموارد بما يجعلها اقدر على إشباع الحاجات**" و يعرف أيضا بأنه" **عملية تحويل لبعض الموارد إلى صورة أخرى أكثر منفعة**[3]" تباينت آراء المفكرين الاقتصاديين حول طبيعة الإنتاج، فقد ربطه **فرانسوا كيناي** (مؤسس المدرسة الطبيعية) بقطاع الزراعة التي اعتبرها القطاع المنتج الوحيد، و التي تقد ما سماه بالناتج الصافي، هذا في حين اعتبرها ادم سميث مرتبطا أساسا بالإنتاج المادي أين ميز بين شكلين أساسيين للعمل: العمل المنتج(يعطي إنتاج مادي) و العمل غير المنتج (قطاع الخدمات[4])، و عليه عرف الإنتاج بأنه

[1] نفس المرجع، ص:93-94

[2]

[3] حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص: 77

[4] نفس المرجع، ص: 78

عمل يكون من شأنه إنتاج أي سلعة جديدة أو إضافة جديدة للسلع القائمة و هو ما يتفق مع المفهوم المادي للإنتاج[1].

لكن في الفكر الاقتصادي الحديث ارتبط مفهوم الإنتاج بمفهوم المنفعة أي أن الإنتاج هو كل عملية لتحويل الموارد و جعلها ذات منفعة و عملية التحويل هذه لا تعني بالضرورة إحداث تغيير في خصائص الموارد فقد يقتصر الإنتاج على مجرد نقل أو حفظ أو توزيع منتج معين مثل النشاط الذي يقوم به التجار في نقل و حفظ و بيع الفواكه أو الخضر و تقريبها للمواطن مما يجعلها أكثر فائدة و منفعة[2].

و عليه فإن الإنتاج يجب أن لا يقتصر على النشاط الذي ينتج عنه السلع المادية فقط، و لكنه من الضروري أن يمتد ليشمل أي نشاط ينتج عنه ما يسد حاجة الإنسان و يجعله أحسن حالا، سواء كان ذلك عن طريق إنتاج سلع أو أداء خدمات و هذا يعني أن الإنتاج يرتبط أساسا بخلق المنفعة أكثر مما يرتبط بخلق السلع المادية[3].

و منه يعرف الإنتاج بأنه تجميع العوامل الطبيعية أو الأدوات الفنية مع العمل على من اجل الحصول على سلع و خدمات تخصص للاستهلاك، فالإنتاج يتضمن عمليات تحويل و عمليات نقل الموارد الاقتصادية[4]. و الإنتاج هو كل نشاط يؤدي إلى خلق منفعة جديدة حيث لم يكن لها وجود أو زيادة هذه المنفعة و يكون ذلك بأحد الصور التالية[5]:

- **خلق سلع جديدة:** لم تكن موجودة من قبل مثل صناعة الأقمشة أو تغيير شكل السلعة لشكل أكثر منفعة مثل تحويل الأقمشة إلى ملابس.
- **نقل السلعة:** من مكان تكون منفعتها فيه منخفضة إلى مكان تزيد فيه المنفعة (حيث تنقل من مكان تكون فيه متوافرة إلى مكان تكون فيه نادرة مثل نقل الحديد الخام أو

---

[1] خالد سعد زغلول الحليمي، مرجع سابق، ص: 136.

[2] حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص: 77

[3] خالد سعد زغلول، مرجع سابق، ص: 136

[4] مختار عبد الحكيم طلبة، مرجع سابق، ص:09

[5] نفس المرجع، ص: 137

البترول الخام إلى مصانع التحويل) فهنا تصبح عملية النقل وحدها إضافة للمنفعة و بالتالي تدخل ضمن دائرة الإنتاج.

- **نقل السلعة زمنيا (تخزين السلع):** بمعنى الاحتفاظ بها و إخراجها في الوقت الذي تكون فيه نادرة و الحاجة إليها كبيرة مثل تخزين الخضراوات و المواد الاستهلاكية لغير وقت حصادها.

- **إتاحة السلع:** للمستهلكين بطريقة تتناسب و حاجاتهم تعتبر عملية إنتاجية في حد ذاتها، مثل المحلات التجارية التي تجمع العديد من السلع الاستهلاكية و توفر على الزبون التنقل من اجل الحصول عليها.

2- أهمية الإنتاج: تتحدد أهمية الإنتاج في خلق منافع اقتصادية كبيرة لأفراد المجتمع، و هنا يعتبر الإنتاج المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي و يمكن رصد أهميته من خلال المنافع التالية[1]:

- **المنفعة التحويلية:** من خلال تحويل جوهر المادة إلى مادة شكل نفعي في شكل سلع أو خدمات.
- **المنفعة المكانية:** من خلال نقل السلع و الخدمات من مكانها إلى مكان أكثر حاجة إليها، عن طريق النقل الذي يعتبر طريقة اقتصادية فعالة.
- **المنفعة الزمنية:** من خلال التخزين و تقديم المنتج في وقت الحاجة إليه.
- **المنفعة الكلية:** عن طريق نقل ملكية السلعة أو الخدمة من شخص إلى آخر.
- **المنفعة الاجتماعية:** و هي محصلة المنافع السابقة.

الدرس الخامس:

3- عناصر الإنتاج: للعملية الإنتاجية أربع عناصر أساسية اتفق حولها علماء الاقتصاد و هي:

أ/ **الطبيعة أو الموارد الطبيعية:** و تعني كل تهبه الطبيعة للإنسان، و تشمل الأرض و البيئة و الطاقة. الأرض منها ما يصلح للزراعة و منها ما يصلح لإقامة المباني و المساكن و المصانع، كما

[1] شطيبي حنان، مرجع سابق، ص:63

تستخرج من باطن الأرض مختلف الموارد الطبيعية و الطاقوية...[1] فالموارد الطبيعية هي الأشياء التي تقدمها لنا الطبيعة وتكون مفيدة أو نافعة أو من المحتمل الاستفادة منه، فالطبيعة كعنصر من عناصر الإنتاج هي الأرض وما تحوي في باطنها من معادن وصخور، وما على سطحها من بحار وأنهار ومياه ونباتات طبيعية، بما في ذلك الغلاف الجوي وما يقع عليها من مطر أو أشعة للشمس والقمر ..إلخ[2]. هذه الموارد الطبيعية تتميز بخاصيتين اثنتين هما[3]:

- **الموارد الطبيعية هي محدودة:** فرغم توافرها بشكل تلقائي و رباني في العالم، ألا أنها تمثل نسبا أو قيما معلومة و قابلة للتناقص (خصوبة الأرض، احتياطي الموارد الطاقوية).
- **الموارد الطبيعية لا تحتاج لنفقة إنتاج:** بمعنى أن هذه الموارد هي هبة من الله و أنها لا تحتاج إلى نفقات من اجل إنتاجها.

ب/ العمل: يعرف بالعمل بأنه" **نشاط يبذله الإنسان عن وعي و قصد و يحس بالألم حين يبذله و هدفه من بذله هو خلق الأموال أي الأشياء التي تشبع الحاجات المباشرة أو غير المباشرة**"، من خلال التعريف يتضح لنا أن العمل بالمعنى الاقتصادي يتحلل إلى ثلاث عناصر[4]:

- أنه جهد يبذل عن وعي و إرادة؛
- العمل مؤلم بطبيعته، فهو يسبب ألما لمن يبذله؛
- إنتاجية العمل بمعنى الغرض منه إنتاج سلع و خدمات أي خلق الأموال.

و يعتبر العمل من بين أهم عناصر الإنتاج، ذلك أن الموارد الطبيعية (الأرض) مهما كانت متوافرة إلا أنها تحتاج للعمل الإنساني من اجل جعلها قابلة للاستهلاك،"**فالإنسان قد يموت في وسط الجهة الكثيرة الخصب الجيدة التربة إذا لم يتكبد مشقة الاستفادة من الأشياء المحيطة به**"[5].

---

[1] خالد سعد زغلول، مرجع سابق، ص:139

[2] مصطفى عبد الله الكفري، غسان ابراهيم، مرجع سابق،ص:.35

[3] خالد سعد زغلول الحليمي، مرجع سابق، ص: 140

[4] فرد ام الخير، "**أهمية العامل التقني في عملية الإنتاج: حالة الجزائر 1967-2002**"، مذكرة ماجستير،(جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2005-2006)، ص:40

[5] ويليام ستانلي جيفونس، مرجع سابق، ص: 28

فالإنتاج لا يتم إلا عن طريق الجهد البشري المرتبط بالعمل لذل يعتبر العمل جوهر النشاط الاقتصادي و الغرض الحقيقي منه[1].

يتحدد حجم قوة العمل بالنسبة لأي مجتمع بعنصرين اثنين: **الأول** يتعلق بحجم السكان في سن العمل أي عدد الأفراد القادرين على العمل في هذا المجتمع، أما الثاني فيتعلق بكفاءة الإنتاج و التي ترتبط بكفاءة العمال و مهاراتهم و قدراتهم الفنية إلى جانب المناخ الإنتاجي المتاح في المجتمع. و عليه لا يمكن فصل الدراسة الاقتصادية للعمل على التحليل الديموغرافي للسكان حيث يجب اخذ العديد من الاعتبارات الديموغرافية في تحليل العمل من بينها توزيع السكان حسب الفئات العمرية، أو النوع، العادات و التقاليد...[2]

التخصص و تقسيم العمل:

إن التخصص في العمل يزيد من الكفاءة الاقتصادية للعمل و قد يأخذ شكلين أساسيين: الشكل الأول يتعلق بالتخصص في مهنة معينة أي أن يقتصر الفرد على إنتاج سلعة أو خدمة معينة فنجد المزارع و النجار و الحلاق.... كما قد يكون تخصص ضمن ميدان معين و بتجزئة النشاط الصناعي لعدة صناعات مثل صناعة السيارات، الأغذية، الجلود.... و الشكل الثاني أن يتم التخصص داخل المشروع الواحد بأن تقسم العملية الإنتاجية إلى العديد من العمليات الجزئية على أن يقتصر كل عامل على جزء معين[3].

و هنا يرجع الفضل لعالم الاقتصاد ادم سميث في التنظير لفكرة تقسيم العمل، و أهميته داخل المجتمع من خلال مثاله الشهر حول صناعة الدبابيس التي أورده في كتابه ثروة الأمم أين رأى أن تقسيم العمل في هذا النشاط الإنتاجي قد عام بالفائدة على العملية الإنتاجية حيث يؤدي على زيادة الإنتاجية لان العامل لا يستطيع أن يقوم بنفسه بكل مهام العملية الإنتاجية و أن تقسيم العمل (صناعة الدبابيس إلى 18 مهمة) في المعمل الذي يشتغل في 10 عمال سوف يزيد من الإنتاجية

[1] حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص :132

[2] خالد سعد زغلول الحليمي، مرجع سابق، ص:142

[3] حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص :140

إلى 48000 دبوس يوميا لكل عامل[1]. كما قد يؤدي تقسيم العمل في زيادة المهارة و الكفاءة العمل مما ينعكس على جودة المنتوج.

و مما لا شك فيه أن تقسيم العمل و التخصص يحدث يعود بآثار ايجابية على العملية الإنتاجية يمكن تحديدها في نقطيتين أساسيتين هما[2]:

أ .اثر اقتصادي يتمثل في زيادة الكفاءة الاقتصادية للوحدة الإنتاجية وزيادة إنتاجية العمل، نتيجة تخصص كل عامل في عمل محدد واكتساب الخبرة وتوفير الوقت والجهد والمحافظة على الأجهزة والآلات وتبسيط العملية الإنتاجية...الخ.

ب .اثر اجتماعي يتمثل في تنمية علاقات التعاون بين العاملين وبث روح العمل الجماعي، وإذابة الدوافع الفردية في الدوافع الاجتماعية، وما يؤدي من تحسين لظروف العمل وتنمية وزيادة التعاون في الإنتاج.

لكن و بالرغم من المزايا المذكورة لتقسيم العمل، إلا أن له بعض المساوئ والسلبيات والتي غالبا ما تنعكس آثارها على العامل مثل الرتابة والملل، وانحصار الجهد والفكر في الجزيئات، وحدوث البطالة بالإضافة إلى ما يترتب عليه من خلق التعصب والصراع بين أفراد المجتمع طبقا لانتماءاتهم الوظيفية و المهنية....وغيرها.

الدرس السادس:

ج/ رأس المال:

يمثل رأس المال عنصر أساسي من عناصر الإنتاج غير البشرية (المادية)، والذي يزداد دوره وأهميته باطراد في الاقتصاديات الحديثة. ورأس المال هو نتيجة الاقتصاد والتقتير، بمعنى أنه يمكن الحصول عليه بالسعي وراء جمع الأموال وعدم استهلاكها دفعة واحدة[3]. ويقصد به في صورته العينية،

---

[1] خالد سعد زغلول الحليمي، مرجع سابق، ص:143

[2] محمد خليل حسين، عبد الغفور إبراهيم احمد، مرجع سابق، ص:36

[3] ويليام ستانلي جيفونس، مرجع سابق، ص 49.

أنّه عبارة عن مجموعة الأصول والسلع الإنتاجية التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى و تساهم في زيادة إنتاجية العمل، ومن ثم فهو يشمل الآلات والمعدات والمباني والمخزون من المواد الخام والسلع تحت التصنيع[1]. و عليه تختلف أشكال رأسمال إلى[2]:

1/ **رأس المال الثابت و رأس المال المتداول:** حيث يقصد برأس المال الثابت كل ما يتم استخدامه في العملية الإنتاجية لأكثر من مرة مثل الآلات، المباني و المرافق العامة، المعدات... على عكس رأس المال المتداول الذي يفنى بمجرد استخدامه في الإنتاج و نقصد هنا المواد الأولية، الطاقة...

2/ **رأس مال العيني و رأس مال القيمي:** يتعلق الرأس مال العيني بمجموعة السلع المادية التي صنعها الإنسان بغرض استخدامها في الإنتاج و زيادة إنتاجية العمل، أما الرأس مال القيمي فيأخذ شكل النقود أو الأسهم أو السندات فهو بذلك لا يساهم في عملية الإنتاج بطريقة مباشرة و إنما تتحدد قيمته بما يقابلهم من أصول مادية.

3/ **رأس مال الجماعي و الخاص:** يتعلق الأول بمجموع الأصول المادية التي تعود بنفعها للمجتمع ككل مثل الطرق، المرافق العامة، المصارف، الموانئ...و يطلق عليها رأس مال الاجتماعي الثابت. أما الخاص فيضم العناصر التي تقتصر خدماتها على أفراد معينين في صناعة أو شركة محددة مثل آلات المصنع، و معداته و مبانيه ...

4/ **التنظيم:** يعتبر التنظيم العنصر الرابع لعناصر الإنتاج و قد اختلف المنظرون حول اعتباره عنصرا ضمن عناصر الإنتاج، بين مؤيد و معارض. و يعرف التنظيم بكونه عملية يقوم بها شخص يسمى المنظم entrepreneur يقوم بالتنسيق و التأليف بين عناصر الإنتاج: رأس مال، عمل و موارد طبيعية. حيث يهدف إلى تحقيق إنتاج السلع أو الخدمات و قصد تحقيق الربح، في مقابل ذلك يتحمل مخاطر و نتائج العملية الإنتاجية سواءا بالربح أو الخسارة[3].

---

[1] لصاق حيزية، مرجع سابق، 21

[2] عون خير الله عون، مرجع سابق، ص:82

[3] خالد سعد زغلول حليمي، مرجع سابق، ص:168.

يتولى المنظم مسؤولية المشروع (العملية الإنتاجية) من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التأسيس و المتابعة حيث يتولى المهام التالية[1]:

- اتخاذ قرار الاستثمار
- تخطيط إنشاء المشروع
- تأسيس المشروع و تجميع عناصر الإنتاج للبدء في التشغيل
- اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بطاقة المشروع، حجم الإنتاج، طريقة التصنيع، سياسات التوظيف...
- إدارة المشروع و تحمل مخاطره
- إدخال التوسعات و التجديدات المطلوبة

و المنظم في المشروع الإنتاجي ليس بالضرورة هو الرأس مالي المالك للمشروع فقط أشار الاقتصادي الفرنسي **جان باتيست ساي** إلى بأن المنظم هو من يقوم بالتأليف بين عناصر الإنتاج أما الرأسمالي فهو الذي يقوم بتمويل المشروع حيث تنفصل المشروعات الاقتصادية الحديثة في ملكيتها على هيئتها الإدارية من الناحية القانونية[2].

و في إطار الحديث عن المشروعات الاقتصادية يمكن التمييز بين ثلاث **أنواع للمشروعات** حسب فروع الإنتاج الرئيسة[3]:

1 المشروع الصناعي: وهو المشروع الذي يقوم باستخراج المعادن والعناصر الطبيعية الموجودة في الطبيعة وتحويلها من مواد خام عديمة الفائدة إلى سلع صالحة لإشباع حاجات السكان . و هنا يتم التمييز عادة ثلاث أقسام للمشروع الصناعي: **صناعات استخراجية، صناعات ثقيلة، والصناعات التحويلية.**

---

[1] عون خير الله عون، مرجع سابق، ص:83

[2] خالد سعد زغلول الحليمي، مرجع سابق، ص:169.

[3] مصطفى عبد الله الكفري، غسان ابراهيم، مرجع سابق، ص:80

2 المشروع الزراعي: و هو المشروع الذي يقوم على استنبات النباتات وتربية الحيوانات بقصد الإكثار من الثمار و المحاصيل الزراعية بهدف تلبية الحاجات الاستهلاكية وحاجات الصناعة.

3 المشروع الخدماتي – كالمشروع التجاري: وهو المشروع الذي يمارس النشاط الاقتصادي الذي يهتم بشراء السلع و تجهيزها ليتم بيعها بسعر أعلى وتحقيق الربح وبذلك نلاحظ أن التاجر هو الوسيط بين المنتج والمستهلك .إضافة إلى المشروعات التي تقوم بنقل السلع والأشخاص من مكان لآخر وهي **مشروعات النقل** .والمشروعات التي تتخصص بتخزين السلع وحفظها في أوضاع مناسبة منعاً لفسادها وتلفها **وهي مشروعات التخزين** .وتلعب **المشروعات المالية** التي ينحصر عملها في تداول رؤوس الأموال النقدية **كالبنوك** و شركات التأمين القائمة على أساس الربح من إقراض الأموال وهو المشروع الذي يقوم بالإقراض والتسليف وتحقيق الربح من خلال أسعار الفائدة.

الدرس السابع:

رابعا: الادخار

الادخار عملية اقتصادية يقوم بها الفرد والدولة على حد سواء؛ و الادخار في الاقتصاد يقصد به الجزء من الدخل غير الموجه للاستهلاك، حيث يعتبر مخزونا من الأموال التي نضعها جانبا بقرارنا عن التخلي عن متعة استهلاكها فورا، وذلك لنحصل على استهلاك ومتعة أكثر في المستقبل، فالأفراد يدخرون لكي يتمكنوا من شراء سكن أو سيارة أو أي سلعة استهلاكية أخرى... كل حسب حاجته.

1/ تعريف الادخار:

قدمت العديد من التعريفات للادخار تباينت من حيث طروحاتها، فالادخار رياضيا هو الفرق بين الدخل والاستهلاك (الدخل– الاستهلاك= الادخار)، بالتالي يصبح الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك و قد يتباين الغرض منه من فرد لآخر.

و حسب الهدف من الادخار هناك من يرى أن الادخار هو "**الجزء من الدخل للفرد الاقتصادي غير منفق فورا في الاستهلاك. إذن يمثل التخلي عن الحصول عن متعة فورية مقابل الحصول على متعة أكبر في المستقبل**" بمعنى أن الفرد أثناء الادخار يقوم بتقليل إنفاقه من اجل تحقيق غايات مستقبلية كشراء سلع أخرى أو أي هدف آخر و هنا يعتبر الادخار على انه استهلاك مؤجل.

إلى جانب ذلك، هنالك من يربط بين الادخار و الاستثمار حيث يصبح الاستثمار الغاية النهائية للادخار، و هنا يعرف الادخار بأنه اقتصاد أو اقتطاع جزء من الدخل شرط أن يأخذ طريقه إلى الاستثمار، كما يعرف بأنه" **الحد من الاستهلاك لأن الغرض الأساسي منه هو الامتناع عن استهلاك جزء مما كان يستهلك ثم توجيه هذا الجزء ناحية الاستثمار لاستغلاله في إنتاج سلع أخرى تأخذ طريقها نحو الإنتاج[1]**"

المفهوم الاقتصادي للادخار يركز على نتائج العملية الادخارية، بمعنى أن نتيجة الادخار تكون بإيداع الأموال المدخرة ضمن حسابات في المؤسسات المالية كالبنوك[2] و منها المشاركة في التنمية الاقتصادية للدولة. بالمقابل لذلك نجد مفهوم الاكتناز. حيث يتداخل مفهوم الادخار بمفهوم الاكتناز الذي يوجد كثيرا في البلدان النامية، حيث يميل الأفراد إلى الاحتفاظ بالثروة في شكل أصول نقدية بمختلف أنواعها. يذلك يعتبر يشكل الاكتناز جزءا من الثروة المعطلة التي لا تفيد الاقتصاد الوطني[3]. كما يعتبر هذا الشكل من بين أهم العراقيل الاقتصادية للتنمية في الدول النامية و ذلك لما للادخار من أهمية في تمويل مشاريع التنمية في هذه البلدان. و من بين الأسباب التي تدفع الفرد للاكتناز أكثر من الادخار هي[4]:

- انعدام الثقة بالنظام المصرفي في الدولة.
- عدم شيوع ثقافة الاستثمار
- الوازع الديني.
- العادات و التقاليد.

2/ أنواع الادخار: قد يأخذ الادخار أشكالا متعددة تنحصر حسب قرار الادخار و متخذيه إلى نوعين:

أ. **الادخار الاختياري** :يعتبر أحد الأشكال الأساسية من أشكال الادخار الذي تلجا إليه الدولة لصالحها ولصالح المواطن نفسه، حيث يمثل أحد مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية سواء الهادفة إلى الربح أو

---

[1] جنيدي مراد، "**دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال أشعة الانحدار الذاتي(1970-2004)**. **رسالة ماجستير**،(جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، 2005-2006)، ص: 18

[2] "**مفهوم الادخار و أهميته**"، من موقع دراستي، على الرابط التالي:
https://cutt.us/PDZfD

[3] جنيدي مراد، مرجع سابق، ص:55

[4] "**مفهوم الادخار و أهميته**"، مرجع سابق

المنفعة العامة كشق الطرقات وبناء المدارس...، إضافة إلى كونه منفعة للفرد المدخر نفسه كالمعاشات واشتراكات الضمان الاجتماعي... ، و يتضمن هذا الشكل من الادخار الأشكال التالية:

← **الادخار لصالح الدولة:** وهو نوع من الادخار الذي تعتمد عليه الدولة وتلتزم به وذلك من خلال الامتناع عن استهلاك جزء من الأرباح في المؤسسات ومشروعات القطاع العام وحصيلة الرسوم والضرائب التي تحددها الحكومة على السلع المستوردة أو المنتجة محليا، وأنواع الضرائب والرسوم الأخرى.

← **الادخار لصالح المواطن نفسه:** وهو نوع من الادخار الذي تتضمنه خطة الدولة وتلتزم به كمشروعات التأمينات الاجتماعية والمعاشات، ومن أمثلة هذا الادخار هو ما تقرره الدولة من اقتطاع نسبة من أجر العاملين بالحكومة (الوظيف العمومي)، ومؤسسات القطاع العام باعتباره ادخارا لصالح الفرد المدخر نفسه وتعود عليه بالفائدة المباشرة[1].

ب. **الادخار الإجباري:** وهو ادخار يجبر عليه الأفراد نتيجة لمقتضيات قانونية أو لقرارات فوقية من الحكومة أو من المؤسسات .وقد انتشر الادخار الإجباري في الاقتصاد الحديث و من أمثلته: الادخار التقاعدي لدى صناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية. و ما يسمى بادخار الشركات الذي يكون بعد قرار شركة معينة الهيئة دعم احتياطاتها أو عدم توزيع قسط من أرباحها قصد القيام بتمويل ذاتي ,فيترتب على ذلك تناقص في الأرباح الموزعة على المساهمين[2].

<u>3/ محددات الادخار:</u> تقوم عملية الادخار على دعامتين أساسيتين هما: القدرة الادخارية والرغبة الادخارية[3]:

أ –**القدرة الادخارية** : يقصد بها قدرة الفرد على تخصيص جزء من دخله من أجل المستقبل، حيث لا تكفي مجرد الرغبة في الادخار لقيام عملية الادخار فهي تتطلب القدرة عليه وهي تتحدد بالفرق بين حجم الدخل وحجم الإنفاق أو الاستهلاك ,و الذي يرتبط بدوره بنظام معيشة الفرد وسلوكه وتصرفاته. ومن ثم فإن القدرة الادخارية ليست متوقفة على حجم الدخل المطلق فقط، إنما هي مسألة نسبية تختلف من فرد إلى آخر وتتغير بتغير الظروف.

---

[1] جنيدي مراد، مرجع سابق، ص: 23

[2] لصاق حيزية، مرجع سابق، ص: 89

[3] نفس المرجع، ص:86

ب – **الرغبة الادخارية** : و هي مسألة نفسية تربوية تزيد وتتناقص وفقا للدوافع التي تدعو الفرد للادخار ومقدار تأثره بهذه الدوافع، و من بين أهم الدوافع النفسية للادخار هي الحاجة لتنظيم النفقات تبعاً للتغيرات المتوقعة أو غير المتوقعة في المُركَّب "دخل–حاجات" والرغبة في الإثراء.

4/ أهمية الادخار: للادخار أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي إذ يعتبر محرك التنمية الاقتصادية من خلال توفير رؤوس الأموال اللازمة لهذه التنمية و تتجلى أهميته من خلال[1]:

أ– في النشاط الاقتصادي للدولة: و يتجلى ذلك في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و استمرارها و استمرار النشاط الاقتصادي، بالتالي ضمان الاستقرار الاقتصادي للدولة. فتعتبر المدخرات الوطنية الدعامة الأساسية للاستثمار، و عليه تعمل الدول على تنمية الوعي الادخاري بين أفرادها بمختلف الطرق من اجل دفع الأفراد للادخار وتجميعه قصد لاستخدامه في تمويل التنمية الاقتصادية بما يتفق وأهداف الدولة وبما يعود على المجتمع بالنفع العام.

ب– عند الأفراد: تتزايد أهمية الادخار بالنسبة للفرد حيث تعتبر هذه المدخرات عوامل أمان بالنسبة لمستقبل الفرد، ذلك أنه بإيداعها أو باستثمارها في أي من الأوعية الادخارية أو الاستثمارية يحصل منها على عائد او ربح قد ينفقه في مواجهة مطالبه المتزايدة أو أن يزيد به مدخراته و استثماراته.

[1] نفس المرجع، ص: 90-91

الدرس الثامن:

خامسا: مفهوم الاستثمار

يعتبر الاستثمار مفهوما أساسيا من مفاهيم النشاط الاقتصادي، حيث يتداخل مع العديد من المفاهيم الأخرى كالإنتاج، و الادخار.... كما تزيد أهمية دراسة هذا المفهوم من خلال الفوائد التي يعود بها على الفرد و المجتمع على حد سواء.

1- تعريف الاستثمار:

يعرّف الاستثمار لغة على أنّه " **طلب الحصول على الثمرة، وثمرة الشيء ما تولّد عنه، أو نفعه، و(ثمر) الثمر :حمل الشجر، والثمر أنواع المال. جمع الثمر ثمار، وأثمر الشجر أي خرج ثمره، و ثمر الرجل أي كثر ماله**". كما عرفه مجمع اللغة العربية على أنّه ": **تكوين رأس المال أو استخدامه بهدف تحقيق الربح في الأجل القريب أو البعيد بشكل مباشر أو غير مباشر**"[1] . و المعنى المثبت هنا لغويا أن الاستثمار يعني خلق منفعة أو ثمرة جهد معين تكون في شكل ربح في آخر المطاف في اجل قريب أو بعيد.

أما اصطلاحا، فوردت العديد من التعاريف لمصطلح الاستثمار. فيعرف الاستثمار على أنه توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية ، بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض الرأسمال القديم[2].

كما يعرف على انه ":**تضحية بقدرات الاستهلاك على أمل زيادة الإمكانيات الاستهلاكية في المستقبل**"، و في تعريف آخر الاستثمار هو ":**كل إنفاق عام أو خاص يؤدّي إلى خلق أو زيادة رأس المال العيني، ويساهم في زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع**"، و يعرفه الخبير في الاقتصاد الدكتور حسين عمر الاستثمار على أنه: "**استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات**

---

[1] بن بلال نذير، أسياخ سمير،" **اشكالية ضبط تعريف مصطلح الاستثمار**"، مداخلة ألقيت في اليوم الدراسي بعنوان: **المخاطر البيئية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**"، (كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية)، ص:02

[2] ماجد احمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011 ، ص:12

إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديده[1] ". و منه نستخلص أن الاستثمار يتطلب وجود رأسمال قد يكون في شكل مدخرات) الهدف منه تحقيق زيادة في الربح مما يؤدي إلى زيادة الانتاج و تراكم رأسمال جديد. و هنا نورد التعريف التالي الذي يعتبر تعريفا شاملا للاستثمار حيث يتطرق لمختلف جوانبه و الذي يعرف الاستثمار بأنه:" **توظيف الأموال الفائضة في أدوات ومجالات استثمارية متنوعة بهدف خلق إنتاج جديد أو توسيع الإنتاج الحالي وزيادة تكوينٍ رأس المال على مستوى الاقتصاد والمجتمع أو لتحقيق زيادة فعلية في الثروة**[2]."

2- أهمية الاستثمار:

يعتبر النشاط الاستثماري موردا اقتصاديا هاما بالنسبة للفرد أو الدولة، و ذلك من خلال الأرباح و المنافع التي يحققها بصفة مباشرة أو غير مباشرة. فبالنسبة للفرد يساهم الاستثمار في تحقيق أرباح هامة للفرد في المستقبل كما يمكنه الاستثمار من توظيف مدخراته و استغلالها بشكل امثل، إلى جانب تقليل مخاطر التضخم على مدخرات الفرد على المدى البعيد ذلك أن الاستثمار يساهم في توظيف هذه الأموال. أما على مستوى الدولة فتتحدد أهمية الاستثمار في[3]:

- المساهمة في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية.
- المساهمة في إحداث التطور التكنولوجي.
- مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من اليد العاملة.
- المساهمة في دعم البنية التحتية للمجتمع لان الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب أو يتصاحب بإقامة بنية تحتية.
- كما يساهم الاستثمار في توظيف الأموال المدخرة.

3- أنواع الاستثمار: تتعدد أنواع الاستثمارات و تتنوع خصوصا وفقا للعديد من المعايير للتصنيف نذكر منها:

وفقا للمعيار الجغرافي: ينقسم الاستثمار إلى استثمار محلي و استثمار أجنبي:

---

[1] بن بلال ندير، أسياخ سمير، مرجع سابق، ص: 03

[2] دريد كامل آل شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009، ص:18

[3] مروان شموط، **أسس الاستثمار**، القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد،2008، ص: 11.

أ- **الاستثمار المحلي (الوطني):** يقصد به توظيف الأموال في مختلف المجالات المتنوعة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي تم اختيارها للاستثمار[1].

و ضمن نطاق الاستثمار المحلي يندرج نوعان آخران للاستثمار هما[2]:

- **الاستثمار الحكومي:** وهو الاستثمار الذي تقوم به الدولة لتنفيذ الخطط الاقتصادية.
- **الاستثمار الخاص:** وهو الذي يقوم به الفرد أو مجموعة من الافراد المستثمرين بنشاط محدود يتمثل في شركات مساهمة أو فردية من مستثمرين يمثلون شرائح من المجتمع.

ب/ الاستثمار الأجنبي: وتشمل كل الاستثمارات التي تقوم على رؤوس الأموال المهاجرة من المستثمر إلى بلاد مضيفة للاستثمار[3].

وفقا لطبيعة الاستثمار: تصنف الاستثمارات هنا إلى استثمار حقيقي إنتاجي و استثمار مالي:

أ- **الاستثمار الحقيقي:** و هو الذي يهدف الى توظيف الأموال في حيازة أصول حقيقية ذات قيمة اقتصادية، ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية مثل المشاريع الاقتصادية التي ترتبط بانتاج السلع و الخدمات، العقارات، الذهب...[4] وهذا النوع من الاستثمارت تؤدي إلى زيادة حقيقة في الناتج المحلي الإجمالي وفي تكوين و تراكم رأس المال الثابت الوطني، ولها علاقة بالطبيعة والبيئة التي تتواجد بها من خلال كيانها الملموس أي لها قيمة حقيقية وتتمتع بدرجة مخاطرة منخفضة إلا أن درجة سيولتها منخفضة وتتحمل نفقات تامين ونقل وتخزين وصيانة[5]. قد يسمى هذا النوع من الاستثمار ايضا بالاستثمار المباشر.

ب- **الاستثمار المالي:** وهي تشمل الاستثمار في سوق الأوراق المالية ويتمثل في حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي، يتخذ شكل حصة في رأس مال شركة "**سهم أو سند**" ويتمثل هذا الأصل المالي حقا ماليًا يكون لصاحبه الحق في المطالبة بالأرباح أو الفوائد بشكل قانوني. ويتم

---

[1] عبد المعطي رضا أرضيد، حسين علي خربوش، **الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق**، دار الزهران للنشر، الأردن 1999، ص34.

[2] قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار :بين النظرية والتطبيق**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع ،2009 . ص37

[3] عبد المعطي رضا أرضيد، حسين علي خربوش، مرجع سابق، ص34.

[4] نفس المرجع، نفس الصفحة

[5] دريد كامل أل شبيب، مرجع سابق، ص:49

تداول الاستثمارات المالية في الأسواق المالية التي تتميز بفاعليتها خاصة إذا كانت هذه الأسواق ذات كفاءة عالية[1]. قد يسمى هذا النوع من الاستثمار ايضا بالاستثمار غير المباشر.

ت- **الاستثمار البشري:** هنالك من يضيف هذا النوع من الاستثمار لما له من علاقة مهمة بالانتاج و الاستثمار، ويطلق على هذا النوع من الاستثمار الاستثمار في رأس المال البشري، حيث يعتبر عملية توظيف شخص ذو كفاءة معينة في مؤسسة ما، نوعا من الاستثمار، باعتبار أن ما يقدمه هذا الشخص من خدمات لمصلحة المؤسسة يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي الربحية[2].

وفقا لمدة الاستثمار: أي المدة الزمنية التي يتطلبها الاستثمار تنقسم الاستثمارات إلى[3]:

أ- **استثمارات قصيرة المدى:** تتعلق بالاستثمارات التي يتم إنجازها وجني عوائدها في مدة تمتاز بالقصر نسبيًا، حيث تتراوح المدة بين سنة إلى سنتين، ونجد أن لهذا الصنف من الاستثمارات عدة أشكال، إلا أن الأكثر انتشارًا في الاستثمارات المالية مثل الودائع الزمنية لمدة أقل من سنتين.

ب – استثمارات متوسطة المدى: حيث يتم إنجاز هذا الصنف من الاستثمارات في فترة لا تقل عن سنتين (02) ولا تزيد عن سبع (07) سنوات ولهذه الاستثمارات عدة أشكال حيث نجد أن هذه الفئة هي الأكثر انتشارًا، مثل : مؤسسات النقل، الاستثمار في السلع والخدمات...

ج – استثمارات طويلة االمدى: و هي الاستثمارات التي تتجاوز سبع (07) سنوات وتشمل الأصول والمشروعات الاقتصادية التي تنشأ لأجل تشغيلها والاستفادة منها لمدة طويلة نسبيًا كالمشاريع العقارية التي لا تؤسس لغرض البيع: عقارات للكراء، الفنادق، المباني التابعة للمؤسسة نفسها مثلا : مبنى الإدارة، مبنى المخزن...

الدرس التاسع:

4- أدوات الاستثمار: يقوم الاستثمار على استخدام العديد من الأدوات الاقتصادية التي تختلف حسب طبيعة الاستثمار في حد ذاته نذكر منها:

---

1 نفس المرجع، ص:50

2 مروة مويسي،"**السياسة المالية كأسلوب لجذب الاستثمار: رؤية مستقبلية**"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، عدد:01، 2017. ص: 113

3 نفس المرجع. نفس الصفحة

أ. **الاستثمار في المشروعات الاقتصادية:** الذي يعتبر من أهم و أكثر أدوات الاستثمار انتشارا، تتعدد أوجهه بتعدد مجالات الاستثمار سواءا كان: صناعي أو زراعي أو تجاري... و المشروع الاقتصادي من أدوات الاستثمار الحقيقي لأنه يقوم على أساس أصول حقيقية كالمباني والآلات والمعدّات ووسائل النقل... كما أن تشغيل هذه الأصول يؤدي إلى إنتاج قيمة مضافة تزيد من ثروة المالك وتنعكس في شكل زيادة في الناتج القومي. كما أن لهذه الأداة الاستثمارية عدة مميزات نذكر منها:

- توفر هذه الأداة لمالكها هامش كبير من الأمان، لذا فإن درجة المخاطرة المرتبطة بحدوث خسارة رأسمالية تكون منخفضة.
- يحقق المستثمر في المشروعات الاقتصادية عائدًا معقولاً ومستمرًا
- يتمتع المستثمر في هذه الأداة بحق إدارة أصوله
- إن للاستثمار في المشروعات الاقتصادية دورًا اجتماعي، إضافة إلى اقتصادي، لأن المشروعات الاقتصادية تنتج سلع وخدمات، إضافة إلى توفير مناصب عمل. . . الخ. لكن بالمقابل فإن لهذه الأداة عيوب لعل أهمها انخفاض درجة سيولة رأس المال المستثمر، إضافة إلى أنها أصول غير قابلة للتسويق السريع.

ب. **الاستثمار العقاري:** تعتبر التجارة في العقار من أهم أدوات الاستثمار، حيث قد يعمد المستثمر إلى استخدام الأموال المستثمرة لشراء العقارات (مباني أو أراضي) بأقل سعر ثم بيعها بسعر أعلى. كما قد يأخذ الاستثمار العقاري شكلين آخرين إما بشكل مباشر عندما يقوم المستثمر بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري مثلا، أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى صناديق الاستثمار العقارية ويلاقي الاستثمار في العقار اهتمام الكثير من المستثمرين سواء في السوق المحلي أو في السوق الأجنبي[1].

ت. **الاستثمار المالي:** تتعلق أساسا بالسوق المالي و تعتبر من أدوات الاستثمار غير المباشر و قد تأخذ العديد من الأشكال[2]:

---

[1] نفس المرجع، ص: 114

[2] محمد نوري الشمري، طاهر فاضل البياتي، **أساسيات الاستثمار العيني والمالي**، الأردن: دار وائل للنشر، 1999، ص:208.

- **الأسهم:** يعرف السهم على أنه المشاركة في الملكية حيث يمثل حق لصاحبه في حصة محددة في ملكية مؤسسة أو مشروع معين، مثبتة بصكوك قانونية يمكن تداولها بيعًا وشراءً في الأسواق المالية الثانوية. . . وعليه فالأسهم وسيلة من وسائل تمويل الشركة وتكوين رأس المال وتخول لصاحبها حقوق.
- **السندات:** يمثل السند حق دائنية يتعهد من خلاله المقترض "الجهة المصدّرة" بدفع مبلغ معين في تاريخ معين مع احتساب فوائد بنسبة معينة لصالح المقرض "المستثمر" وله قابلية التداول في السوق المالي.
- **صناديق الاستثمار:** إن صندوق الاستثمار هو أشبه بوعاء مالي له عمر محدد. وهو عبارة عن أداة تستخدمها مؤسسات مالية تسمى شركات الاستثمار قصد تجميع المدخرات وتوجيهها للاستثمار في مجالات متعددة حيث تضمن للمساهمين عائد معين وهو مستوى معين من المخاطرة وهذا بالاستفادة من مزايات التنويع. وبحكم تنوع المجالات التي يستثمر فيها كل صندوق، كأن نجد صناديق متخصصة في الأوراق المالية، العقارات وغيرها من الأصول الاستثمارية[1].

الدرس العاشر:

المحور الثاني: مشكلات اقتصادية

تعترض الاقتصاديات الوطنية العديد من المشكلات الاقتصادية و التي تؤثر على استقرار اقتصاد الدولة و استقرارها السياسي نذكر من هذه المشكلات: البطالة، التضخم، التخلف...

أولا: البطالة:

1/ تعريف مفهوم البطالة:

تعتبر البطالة من بين أهم المشكلات الاقتصادية التي لازمت الاقتصاديات الوطنية منذ القديم، و هي من أهم القضايا والمشاكل الاجتماعية التي تترك آثاراً اقتصادية سلبية على المجتمعات في أي دولة

[1] محمد مطر، **إدارة الاستثمارات**، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع،2004. ص82.

من دول العالم. و تعني بطالة العمل لغة: تعطيل العامل أو قطع العمل، و قد ورد في معجم المنجد في اللغة و الإعلام أن البطالة تعني:" **التفرغ و التعطل عن العمل**"[1].

أما اصطلاحا فتعرف البطالة على أنها كل القادرين على العمل و الراغبين فيه، والباحثين عنه الذين يقبلون بمستوى الأجر السائد، ولكن لا يجدون عملاً. وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل للمرة الأولى، وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا إلى تركه لأي سبب من الأسباب[2].

كما تعرّف البطالة على أنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة برغم قدرة ورغبة هذه القوة العاملة في العمل و الإنتاج، ويعرف الأفراد الذين تلازمهم هذه الصفة بالعاطلين عن العمل . و تقاس البطالة في العادة بمعدل البطالة و الذي هو نسبة عدد العاطلين عن العمل من القوة العاملة إلى إجمالي قوة العمل[3] وفقا للحساب التالي:

$$\text{معدل البطالة } (U) = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \times 100$$

والمقصود بالقوة العاملة هم جميع السكان القادرين والراغبين في العمل، أي الذين يعملون والذين لا يعملون مما هم في سن العمل ويبحثون عن العمل) دون احتساب لأطفال أقل من سن الخامسة عشرة والطلاب وكبار السن والعاجزين وربات البيوت . (ولفهم ذلك أكثر نورد المثالي التالي: إذا كان عدد العاطلين عن العمل 70 ألف شخص ، وبلغ إجمالي القوى العاملة في مختلف قطاعات البلد الاقتصادي 280ألف ، فإن معدل البطالة سيكون[4]:

---

[1] إيهاب عيسى المصري، طارق عبد الرؤوف محمد عامر، **البطالة: مفهومها، أسبابها، خصائصها : اتجاهات عربية وعالمية**.القاهرة: دار العلوم للنشر،2017.ص:11

[2] رسلان خضور، مرجع سابق، ص:32

[3] محمد خليل حسين، عبد الغفور ابراهيم احمد، مرجع سابق، ص:193-194

[4] نفس المرجع، ص:194

$$\text{معدل البطالة } U = \frac{70.0000}{280.000 + 70.000} = 20\%$$

و في هذا الإطار تقتصر البطالة على الفئة القادرة على العمل و لا تتمكن منه و هنا تستثنى الفئات التالية[1]:

1. الأحداث الذين تقل أعمارهم عن الحد الأدنى للعمل.
2. الشيوخ الذين تزيد أعمارهم عن الحد الأدنى للعمل.
3. العاجزون عجزا كليا عن العمل الأشخاص الذين يتأخر دخولهم لسوق العمل مثل: النساء الحوامل، السجناء...
4. الأجانب و الغرباء.

2/ أشكال و أنواع البطالة: تنقسم البطالة إلى أشكال مختلفة نذكر منها:

أ- **البطالة السافرة:** تعني حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، بمعنى عدد الأفراد القادرين على العمل و الراغبين فيه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى، و نذكر فئة خريجي الجامعات كمثال بارز[2].

و تكون البطالة السافرة بسبب انخفاض فرص العمالة في سوق العمل و الإنتاج نتيجة انخفاض معدلات الفائض في العرض على العمل مقابل ارتفاع عدد القادرين على العمل و الطالبين له[3].

و يعتبر هذا النوع من البطالة الأكثر شيوعا في مختلف الدول بنسب متفاوتة.

ب- **البطالة المقنعة:** أو المستترة و يمكن تصنيفها كعكس النوع الأول الذي يعتبر بطالة حقيقية في حين تعد البطالة المقنعة عملا لكنه غير نافع بسبب عدم إنتاجيته، حيث تمثل تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، أي وجود عمالة زائدة والتي لا يؤثر سحبها من دائرة الإنتاج على حجم الإنتاج وبالتالي فهي عبارة عن عمالة غير منتجة.

---

[1] إيهاب عيسى المصري، طارق عبد الرؤوف محمد عامر، مرجع سابق، ص: 14

[2] رحيمي عيسى، قرقاد عادل، العايب نصر الدين، "**ظاهرة البطالة :مفهومها، أسبابها وآثارها**"، مجلة ارتقاء للدراسات و البحوث الاقتصادية، 2018، ص:146

[3] مصطفي عراقي،" **البطالة نظرة واقعية .. وحلول عملية**"، ص:17، متاح على الرابط: **https://cu.edu.eg/userfiles/3(1).pdf**

فالبطالة المقنعة في أغلب الأحيان تكون معوقًا للعملية الإنتاجية، خاصة في قطاع الخدمات، حيث تنخفض مستويات الخدمة المقدمة نتيجة لتشغيل أعداد كبيرة من الأفراد، تفوق الاحتياجات الحقيقية لحجم العمل، مما يؤدي إلى نوع من التواكل بين العاملين والتعارض والتضارب في وجهات النظر و إجراءات العمل، كما تؤدي إلى تفشي ظاهرة الروتين والبيروقراطية في العمل[1].

ت- **البطالة الهيكيلية أو الفنية:** و يكون هذا النوع من البطالة نتيجة نقص الطلب على نوع معين من العمال لان مؤهلاتهم لا تتوافق و شروط العمل الموجود حيث يكونون غير مؤهلين للقيام للعمل المتوافر و يكون هذا النوع من البطالة عادة نتيجة للتحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لأخر في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو استخدام وسائل إنتاج أكثر كفاءة أو ظهور سلع جديدة أو التحول من قطاع لأخر. [2].

فقد يشهد الاقتصاد الوطني تغيرات هيكلية تؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه، فهذا النوع من البطالة يمكن أن يحدث نتيجة لانخفاض الطلب من نوعيات معينة من العمالة، بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون بها وظهور طلب على نوعيات أخرى معينة من المهارات التي تلزم لإنتاج سلع معينة لصناعات تزدهر[3].

ث. **البطالة الاختيارية و الطوعية:** البطالة الاختيارية تكون بطالة بقرار من العامل بمحض إرادته، حيث تعبر عن الحالة التي يتوقف فيها الأشخاص عن البحث عن عمل، عن طريق تقديم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به لأسباب متعددة، قد تكون بسبب توافر مصادر مستقلة للدخل، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أحسن....

بالمقابل لذلك تكون البطالة الإجبارية خارجة عن قرار العامل رغم رغبته في العمل وقابل لمستوى الأجر السائد و قدرته عليه (العمل)، ومثال ذلك تسريح العمال و الطرد بشكل قسري. يظهر هذا النوع من البطالة بشكل واضح في مراحل الكساد. الاقتصادي الذي تمر به الشركات و المؤسسات[4].

---

[1] نفس المرجع، ص:19

[2] صائب حسن مهدي، "**البطالة في الدول العربية الواقع والأسباب في ظل عالم متغير**"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 12 العدد 03 لسنة 2010، ص:90

[3] **مصطفي عراقي**، مرجع سابق، ص:15

[4] نفس المرجع، ص:17.

ث-البطالة الموسمية:

هي بطالة تصيب فئة معينة من الأيدي العاملة في قطاع معين نتيجة لموسمية عملية الإنتاج أو دورة الإنتاج في هذا القطاع.فعلى سبيل المثال نرى إن العاملين في القطاع الزراعي آو السياحي أو البناء... [1]. ففي القطاع الزراعي تظهر البطالة الموسمية بسبب موسمية الإنتاج الزراعي بين الحاجة الشديدة للأيدي العاملة في بعض الأوقات، و تراجع وتناقص هذه الحاجة في أوقات أخرى، كما قد تحدث في بعض الصناعات في الريف، بسبب التغيرات الموسمية في النشاط الاقتصادي، نتيجة للظروف أو التغيرات التي تطرأ على أنماط الاستهلاك.

3/ أسباب البطالة: مشكلة البطالة رغم كونها مشكلة اقتصادية بالأساس إلا أن أسبابها قد تتجاوز البعد الاقتصادي نحو أسباب مختلفة نذكر أهمها في:

- التغيرات الهيكلية التي تمس القطاعات الاقتصادية خصوصا في ظل العولمة الاقتصادية و ما تحدثه من آثار سلبية على الاقتصادات الوطنية مما تجعلها غير مستقرة و معرضة للازمات الاقتصادية كالتضخم و اختلال موازين المدفوعات إلى جانب تذبذب و اختلال عمليات التنمية و استراتيجياتها[2].
- الزيادة الكبيرة في معدل النمو السكاني و ارتفاع معدلات الحياة و ارتفاع معدلات متوسط الأعمار تساهم بشكل كبير في زيادة فئة الشباب طالبي العمل و التي قد تتجاوز كمية العمل المتاح[3]، و هو ما ت
- شهدت المنطقة العربية نموا كبيرا في السكان وفي قوة العمل منذ منتصف السبعينيات من لقرن الماضي، فالنمو السكاني الكبير، و زيادة عدد الشباب، وزيادة مشاركة المرأة قد أدت جميعا إلى زيادة المعروض من الأيدي العاملة لا تقابلها أية زيادة في الطلب و الإنتاج[4]. إلى جانب ضعف قطاع الإنتاج خصوصا في البلدان النامية و الدول العربية.

---

[1] صائب حسن مهدي، مرجع سابق، ص:91

[2] سمارة شعبان حسن البهلول، "**أسباب مشكلة البطالة في المجتمع**"، **المجلة العلمية لكلية الآداب**، مجلد: 10 ، عدد: 1، 2021، ص:198

[3] طارق عبد الرؤوف عامر، **أسباب و أبعاد ظاهرة البطالة و انعكاساتها السلبية على الفرد و الأسرة و المجتمع و دور الدولة في مواجهتها**، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2015. ص:20

[4] صائب حسن مهدي، مرجع سابق، ص:91.

- و في ذات السياق قد ترتبط أسباب البطالة بنمط التنمية المتبع في الدولة و إستراتيجيتها الاقتصادية، حيث تعتمد اقتصادات الدول النامية على استراتيجيات تنموية قائمة على القطاعات الغير إنتاجية (الخدمات) على حساب قطاع الإنتاج المادي، الأمر الذي يقلل من فرض العمل المتاحة[1].
- إلى جانب ذلك، أدى التقدم التكنولوجي في بعض القطاعات إلى الاستغناء عن الطاقات البشرية العاملة مقابل إحلال الآلات محلها، وهو أمر يكاد يكون مستهدفًا من قبل أصحاب رؤوس الأموال في المشروعات الكبرى والصغرى، حينما تحقق لهم هذه الوسيلة زيادة في الوقت، وتخفيضاً في الجهد، و النفقات[2].

4- آثار مشكلة البطالة: يترتب على مشكلة البطالة العديد من الآثار المختلفة الأبعاد نذكرها في التالي:

اقتصاديا: قد تتسبب مشكلة البطالة في العديد من الآثار الاقتصادية الأخرى مثل[3]:

- يؤدي انتشار البطالة إلى إهدار الطاقات والموارد البشرية الناتجة عن عدم وجود فرص العمل.
- انخفاض الدخل المحلي خصوصا من حيث معدل الادخار والاستثمار.
- زيادة نسب الفساد و انتشار آلياته مثل الرشوة و الوساطة و المحسوبية في مجمل الهيكل الإداري.

سياسيا: قد تؤدي البطالة إلى[4]:

- انتشار البطالة يؤدي إلى اختفاء مفهوم الشفافية والنزاهة.
- كما قد تؤدي البطالة إلى انتشار التطرف والإرهاب.
- ارتفاع نسب الهجرة الخارجية سواء بطرق شرعية أو بطرق غير شرعية بحثا عن فرص عمل وفرص أحسن للعيش.

---

[1] فاتن منصور، "**البطالة و أثرها على التنمية الاجتماعية**"، رسالة ماجستير،(جامعة تشرين بسوريا، كلية الاقتصاد، قسم الإحصاء و البرمجة، 2014)، ص:37

[2] صائب حسن مهدي، مرجع سابق، ص:48

[3] نفس المرجع، ص:51

[4] رحيمي عيسى، قرقاد عادل، العايب نصر الدين، مرجع سابق، ص: 149-150

- ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني بالانتماء .
- اضطراب الأوضاع الاقتصادية قد يهدد استقرار للدولة و يؤدي للمطالبة بتغيير الحكومات.(مثلما حدث في الدول العربية في إطار ما يعرف بالربيع العربي)

اجتماعيا: تؤثر البطالة على المجتمع من خلال[1]:

- انتشار الآفات الاجتماعية حيث قد تدفع البطالة ببعض الأشخاص للقيام بالأعمال الغير –شرعية لإعالة أنفسهم و أسرهم، كما تدفع بآخرين إلى ارتكاب الجرائم.
- التخلف الاجتماعي نتيجة عدم القدرة على إشباع الحاجات الأسرية مثل الرعاية الصحية والتعليم والإطعام والإيواء...
- تأخير سن الزواج إلى سن متأخرة بسبب عدم امتلاك عمل و متطلبات الأسرة الأساسية.

الدرس الحادي عشر

ثانيا: التضخم:

يعتبر التضخم من بين المشكلات المعاصرة التي تواجه مختلف الاقتصاديات الوطنية مهما كانت طبيعة الدولة و مستواها الاقتصادي، فوفقا لمنظمة العمل الدولية بلغ معدل التضخم السنوي على مستوى العالم أكثر من الضعف خلال الفترة من مارس 2021 إلى مارس 2022[2]. الأمر الذي يتطلب فهم هذه الظاهرة من حيث مفهومها و أسابها و أشكالها و الحلول المقترحة لها.

1/ تعريف التضخم: من اجل التعرف على مدلول مصطلح التضخم نورد مجموعة من التعريفات المفيدة منها:

يعرف التضخم "**ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين**"[3] و منه فالتضخم يرتبط حسب التعريف بالمستوى العام للأسعار الخاصة بمختلف

---

[1] نفس المرجع، ص: 149

[2] "**التضخم: ما هو؟ ولماذا ترتفع أسعار السلع والخدمات؟**"، متاح على الرابط التالي: https://www.bbc.com/arabic/business-62635874

[3] رانيا الشيخ طه، "**التضخم: أسبابه، آثاره، وسبل معالجته**"، صندوق النقد العربي، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 18، 2021. ص:05

السلع التي تستهلك من قبل المواطنين (و ليس بعض السلع) و التي تشهد تزايدا متواصلا خلال فترة زمنية طويلة.

و عليه يؤثر التضخم على المستوى الجزئي هذا الارتفاع على القوة الشرائية للمواطنين ويُضعف من قدرتهم المادية على تلبية احتياجاتهم المعيشية . أما على المستوى الكلي، تؤثر المعدلات المرتفعة من التضخم سلباً على مستويات الاستهلاك، والاستثمار، والصادرات، وعلى القوة الشرائية للعملة المحلية ومن ثم على النشاط الاقتصادي[1].

كما يعرّف التضخم بأنه" **الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وقد ينجم عن تزايد الكتلة النقدية بأكبر من تزايد الكتلة السلعية، أو هو الشيء نفسه أي ازدياد الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر من ازدياد العرض**"[2]. و بالتالي يرتبط التضخم حسب هذا التعريف بكمية النقود المتداولة داخل السوق الوطنية التي تكون اكبر مما هو متوافر من سلع و خدمات بمعنى زيادة الطلب و انخفاض العرض مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في النهاية. و على العموم يتراوح معنى التضخم بين تفسيرين اقتصاديين أساسيين:

التفسير الأول الذي يعرّف التضخم أنه ظاهرة نقدية خالصة أي هو زيادة مفرطة في كمية النقود تفوق زيادة عرض السلع والبضائع؛ وبالتالي يعد التضخم وفق التفسير الأول على أنه ظاهرة نقدية بالكامل.

أما **التفسير الثاني** فينطلق من اعتبار التضخم ظاهرة اقتصادية وان تجلى بزيادة الكتلة النقدية، و منه يعرف بأنه:"**كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار**" بمعنى أنه كلما زادت كمية النقود المتداولة في الاقتصاد بمعدل أكبر من نمو الناتج الوطني الحقيقي كلما ازدادت الأسعار وبالتالي حدوث التضخم[3]،"

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة

[2] رسلان خضور، غسان ابراهيم، مرجع سابق، ص:175

[3] ايمان بن زروق، "**التضخم قياسه و اثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري**"، اطروحة دكتوراه،(جامعة باتنة 1، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2021/2020)، ص:03

2/ أنواع التضخم: تختلف أنواع التضخم خصوصا حسب درجة انتشاره أو حدته (مع وجود أنواع أخرى) إلى أنواع مختلفة هي[1]:

أ/ التضخم الزاحف: يسمى أيضا بالتضخم المعتدل ويحدث عندما ترتفع الأسعار بنسبة 3% سنويا أو أقل.

ب/ التضخم المتسارع: يحدث هذا النوع من التضخم القوي عندما تتزايد الأسعار بنسبة تتراوح بين 3-10٪ سنويا. و في ظل وتيرة هذا التضخم يبدأ المستهلكون في شراء أكثر مما يحتاجون فقط لتجنب ارتفاع الأسعار في المستقبل مما يدفع الطلب إلى مستويات لا يستطيع الموردون مواكبتها والأهم من ذلك لا يمكن للأجور أيضا مواكبتها. مما يساهم بشكل غير مباشر في زيادة وتيرة التضخم.

ج/ التضخم الجامح: يتمثل في ارتفاع التضخم إلى 10% أو أكثر، مما يثير فوضى في الاقتصاد. يفقد المال قيمته بسرعة بحيث لا يستطيع دخل العمال والموظفين مواكبة ارتفاع الأسعار. يتجنب المستثمرون الأجانب البلد الذي يعاني من هذا النوع مما يقلل من تدفقات رأس المال . يصبح الاقتصاد غير مستقر وتفقد الحكومة مصداقيتها.

د/ التضخم المفرط: يتميز هذا النوع بارتفاع الأسعار بأكثر من 50% في الشهر، هذا النوع من التضخم من النادر حدوثه حيث لم يحدث إلا عندما قامت الحكومات بطباعة الأموال لدفع تكاليف الحروب. و قد شهدت ألمانيا التضخم المفرط في عشرينيات القرن الماضي، وزيمبابوي في العقد الأول من القرن الحالي، والولايات المتحدة خلال الحرب الأهلية في منتصف القرن التاسع عشر

3/ أسباب التضخم: اختلف المختصون حول تقديم تفسير موحد لظاهرة التضخم، خصوصا بين التحليل النقدي و التحليل الاقتصادي(السلعي) و قد تم تحديد أسباب التضخم في:

أ. **زيادة الطلب الكلي (تضخم الطلب):** وفقا لتفسيرات النظريات الاقتصادية الحديثة فإن أسباب التضخم ترجع أساسا لوجود زيادة كبيرة في الطلب على السلع والخدمات بمعنى زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي للبضائع و السلع و ذلك وفقا لقوانين العرض والطلب التي تقول أنه

---

[1] "**ما هي أنواع التضخم المختلفة؟**"، متاح على الرابط التالي:
https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/494212 (2023/04/03)

كلما زاد الطلب على سلعة ما و تناقص بالمقابل عرضها أو إتاحتها في السوق فإن سعرها سيزيد حتما و هو ما يسبب ظاهرة التضخم في النهاية[1].

ب. **تضخم التكلفة:** حيث يحدث هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع تكلفة إنتاج السلع أو الخدمات، وبالتالي تأثير هذا ذلك الارتفاع على المستهلك من خلال ارتفاع الأسعار[2]. فيحدث التضخم نتيجة الارتفاع في تكاليف عناصر الإنتاج بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية لعل أهم هذه التكاليف هي أجور العمال التي تعد أكثر عناصر الإنتاج تأثيرا على تكاليف الإنتاج. هذا إلى جانب عوامل أخرى أهمها[3]:

- ارتفاع تكاليف المواد الأولية، والذي يعتبر سببا في ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم ارتفاع مستويات الأسعار، خاصة في ظل عدم تدخل الدولة للحد من ارتفاع الأسعار؛
- ارتفاع أسعار الواردات، وخاصة في حالة ارتفاع نسبة الواردات من المواد الأولية والسلع الوسيطة الداخلة في العملية الإنتاجية.

ت. **التضخم المستورد:** الذي يحدث نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار العالمية للسلع والخدمات المستوردة في الأسواق الدولية. و أكثر الدول تأثرا بهذا النوع من التضخم هي الدول النامية، وذلك بسبب ضعف جهازها الإنتاجي وعجزه عن تلبية حاجياتها مما يعني لجوءها أكثر للاستيراد وبالتالي التأثر أكبر بتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية[4].

4/ علاج التضخم: السؤال الأهم الذي يطرح في موضوع التضخم هو كيفية التعامل معه قصد تجاوز آثاره الكبيرة على الاقتصاد، يمكن علاج التضخم من خلال أهم سياستين هما السياسة المالية والسياسة النقدية على النحو التالي:

---

[1] عبد الناصر العبادي، محمد الباشا،" **مبادئ الاقتصاد الكلي**. عمان دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 2000 ، ص136

[2] "**التضخم: ما هو؟ ولماذا ترتفع أسعار السلع والخدمات؟**"، مرجع سابق

[3] ايمان بن زروق، مرجع سابق، ص:06

[4] نفس المرجع، ص: 07

أ. **السياسة المالية:** حيث يتم معالجة مشكلة التضخم من خلال استخدام أدوات السياسة المالية التي تتمثل في إعادة هيكلة الأنفاق الحكومي وتفعيل الضرائب[1]:

- فمن خلال **زيادة الضرائب** يمكن للحكومة أن تساهم في تخفيض الطلب حيث تؤدي الضرائب إلى اقتطاع جزء من دخول الأفراد وهذا ما ينعكس على انخفاض الطلب على السلع والخدمات فتنخفض الأسعار وينخفض التضخم. كما تساهم الضرائب في حماية المنتجات المحلية والصناعات الوطنية الناشئة.
- كما يمكن اللجوء إلى الإنفاق الحكومي لمعالجة التضخم إذ يمكن أن تقوم الحكومة بتقليص الإنفاق الحكومي وهذا ما يعني تخفيض حجم الإنفاق وخصوصاً الإنفاق الاستهلاكي لأنه يؤدي إلى زيادة الطلب ومن ثم التضخم، أما الإنفاق الاستثماري ربما يؤدي إلى تخفيض حدة التضخم لأنه يؤدي إلى زيادة الأسعار بالنسبة للسلع الرأسمالية في بداية الأمر لكن فيما بعد يؤدي إلى انخفاض أسعاره وانخفاض التضخم لأنه أدى إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات مقابل ثبات أو زيادة الطلب بنفس النسبة.

ب. **السياسة النقدية:** و المتعلقة بالجانب النقدي و الجهاز المصرفي في الدولة، ذلك أن من بين أهم أسباب التضخم كما سبق و اشرنا هو زيادة السيولة النقدية مع ثبات المعروض من السلع والخدمات أو تحصل زيادة في السيولة بمعدل أسرع من زيادة أنتاج السلع والخدمات هذا ما يدفع إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات فترتفع الأسعار ويحصل ما يعرف بالتضخم. من بين الإجراءات النقدية التي يمكن أن تلجأ إليها الدولة نذكر:

رفع سعر الفائدة: حيث تعمل الدولة على رفع سعر الفائدة في البنوك مما يؤدي إلى سحب السيولة النقدية من الأسواق، فبسبب ارتفاع سعر الفائدة يقلص الأفراد من لجوئهم للاقتراض و يقررون تقليل استهلاكهم. كما قد يتجهون إلى الادخار، لان الجميع يبحث عن الأرباح وبما إن ارتفاع سعر الفائدة يحقق الأرباح مع عدم التأكد بظروف السوق مستقبلاً، عندها سيلجأ المستثمرون إلى إيداع أموالهم في المصارف للحصول على سعر الفائدة، فتنخفض السيولة النقدية والطلب والتضخم[2].

---

[1] رانيا الشيخ طه، مرجع سابق، ص:28

[2] حامد الجبوري" التضخم وعلاجه"، متاح على الرابط التالي:http://fcdrs.com/economical/743

نسبة الاحتياط القانوني: وهي النسبة التي لابد أن يحتفظ بها البنك التجاري من كل وديعة تداع فيه وهي على شكل نقود سائلة لدى البنك المركزي ولا يحصل مقابلها على فائدة. فمع ارتفاع معدلات التضخم، يتجه البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي الإلزام ي مما يؤدي إلى انخفاض قدرة البنوك على منح الائتمان ومن ثم انخفاض الطلب على السلع و الخدمات وبالتالي تراجع مستوى الأسعار وانخفاض معدل التضخم[1].

ثالثاً: سياسات جانب العرض: و التي تتعلق بما هو معروض من سلع و خدمات حيث يمكن تخفيض حدة التضخم من خلال تبني سياسات لخفض التكاليف وتحسين الكفاءة والإنتاجية والقدرة التنافسية بحيث يمكن زيادة مستويات الإنتاج واحتواء ارتفاع معدلات التضخم[2].

المحور الثالث: القضايا المعاصرة للاقتصاد الدولي

الدرس الثاني عشر:

أولا: العولمة و العولمة الاقتصادية

يعيش الاقتصاد الدولي حاليا في ظل نظام معولم غابت و تلاشت فيه الحدود بين الدول الوطنية و الأسواق المحلية، فقد تأثر الاقتصاد العالمي بالعولمة منذ مطلع في القرن العشرين، وتمثلت تأثيراتها الاقتصادية من خلال زيادة نمو العلاقات التجارية بين الدّول، ودمج الاقتصادات المحلية في الأسواق العالمية، مما أدى إلى تعميق العلاقات بين الدول.

1-<u>تعريف العولمة</u>:

المقصود بالعولمة لغة إضفاء طابع العالمية على الشيء و جعل نطاقه عالميا، بمعنى نقله من المجال المحدود و المراقب(حدود الدولة القومية) إلى المجال اللامحدود و اللامراقب (العالم أو الكون). و العولمة ككلمة مشتقة من كلمة "عالم" و هي ترجمة لكلمة"globalisation" الانجليزية المشتقة من كلمة "globe" التي تعني "الكرة الأرضية".

---

[1] رانيا الشيخ طه، مرجع سابق، ص:27

[2] نفس المرجع، ص:29

و من الناحية الاصطلاحية و الاستخدام الإجرائي للمصطلح، فقد اختلفت آراء و تصورات الباحثين حول مفهوم العولمة حسب الخلفية الفكرية التي ينطلق منها كل باحث. فهناك من عرفها بأنها:"العملية التي يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الشعوب، حيث تنقلهم من حالة الفرقة و التجزؤ إلى حالة الاقتراب و التوحد، و من حالة الصراع إلى حالة التوافق...حيث تتشكل قيم عالمية موحدة و يتشكل وعي عالمي يقوم على مواثيق إنسانية عامة."[1]

كما تعرف العولمة أيضا بأنها:" **مرحلة جديدة من مراحل تطور الحداثة، تتكاثف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي بروابط اقتصادية، ثقافية،و سياسية. هذه الروابط لا تعني إلغاء المحلي و إحلاله و استبداله بالعالمي و لا تعني استبدال الداخل بالخارج، و إنما تعني إضافة بعد جديد لما هو محلي بحيث يصبح العالم الخارجي بنفس حضور العالم الداخلي في تأثيره على الأفراد و المجتمعات.**"[2]

و نظرا للترابط الحاصل بين العولمة كمفهوم و حيثيات الحياة الاقتصادية العالمية، فان هناك من حاول تحديد معالم العولمة بكونها:"**التوسع المتزايد المطرد في تدويل الإنتاج من قبل الشركات المتعددة الجنسيات بالتوازي مع الثورة المستمرة في الاتصالات و المعلومات التي حدت بالبعض إلى تصور إن العالم قد تحول بالفعل إلى قرية كونية صغيرة.**"[3]

و يمكن القول أن القاسم المشترك بين التعريفات السابقة هو الطابع الكوني و العالمي للعلاقات التي تربط الدول بعضها ببعض، حيث لا تعترف بالحدود و القيود الوطنية التي كانت تفرضها الدولة القومية في السابق، خصوصا بعد التطورات الكبيرة التي شهدها ميدان تكنولوجيا الاتصالات و المعلوماتية من جهة و الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية العالمية و الشركات المتعددة الجنسيات من جهة ثانية.

---

[1] غربي محمد،"**تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي**".مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،المجلد05،العدد:06،2009. ص:20.

2 نفس المرجع، ص ص:20–21.

[3] أسامة مجذوب، **العولمة و الإقليمية:مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**.ط:2، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.2001ص:56.

وضمن هذا الإطار يرى برهان غليون في مؤلفه"ثقافة العولمة" أن المقصود بالعولمة هو الدخول في مرحلة من الاندماج العالمي الأعمق على عدة مستويات[1]:

1/المستوى الأول: و المتمثل في المنظومة المالية حيث أصبحنا نعيش في إطار سوق واحدة لرأس المال، و بورصة عالمية واحدة رغم تعدد مراكز نشاطها.

2/المستوى الثاني:المنظومة الإعلامية و الاتصالية حيث يتاح لجميع سكان العالم الارتباط من خلال الصحن الهوائي بالقنوات التلفزيونية ذاتها الموجودة في كل العالم، و التي تتوجه في بثها لجمهور عالمي أو معولم أكثر فأكثر لا لجمهور محلي.

3/المستوى الثالث: المنظومة المعلوماتية من خلال شبكة الانترنت التي تمكن الأفراد من تفقد المعلومات بغض النظر عن الحدود السياسية و الخصوصيات الثقافية.

و على العموم يمكن تحديد ثلاث مداخل أساسية لمحاولات تعريف العولمة خصوصا في ظل غموض و تعدد أبعاد ظاهرة العولمة حيث يمكن حصرها في ما يلي[2]:

المدخل الأول: يرى في العولمة مجموعة مسارات متشابكة اقتصاديا، ماليا، تكنولوجيا، ثقافيا، سياسيا، اجتماعيا، و قيميا.تشمل العالم ككل واحد و تحركه فواعل فوق وطنية(الأمم المتحدة،البورصات، الشركات المتعددة الجنسيات...).

المدخل الثاني: يحدد مفهوم العولمة في محاولات تنميط قيم موحدة للسلوكيات الفردية، بطريقة تعكس توجهات عالمية متجانسة.

المدخل الثالث: و الذي يرى في العولمة كحراك إنساني يتماشى و طبيعة الوضع الدولي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية ماديا و الغرب حضاريا، حيث يهدف في الأخير إلى محاولة أمركة العالم و نشر النموذج المعيشي الأمريكي.

---

1 برهان غليون، سمير أمين، **حوارات القرن الجديد:ثقافة العولمة وعولمة الثقافة**، ط:2. لبنان: دار الفكر المعاصر،2002.ص ص:16-17.

2 امحند برقوق،" **مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة**"، محاضرة،(محاضرات النظم السياسية المقارنة، ألقيت علي طلبة السنة الثانية علوم سياسية.2009/2008).ص:04

هذا من ناحية الحدود المعرفية للمفهوم، أما من الناحية التاريخية للمصطلح، فرغم اتفاق الكثيرين على أن العولمة هي ظاهرة اكتسحت العالم بعد نهاية الحرب الباردة بتراجع الأيديولوجية الاشتراكية لحساب الانتصار الكبير للإيديولوجية اللبرالية الرأسمالية الغربية، أين أصبح العالم يشهد سيطرة فكر و قيم واحدة تجسد نموذج الحياة الأمريكي، و يرى الدكتور خالد حربي في هذا الإطار أن :" انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بمحاولة استحواذ القوة العالمية...جعلها تحاول فرض هيمنتها على العالم فدشنت مصطلح العولمة globalisation عام 1991 حينما ظهر في قاموس أكسفورد"[1]

لكن بالمقابل هناك من يرجع ظهور فكرة عولمة العالم- دمج العالم في منظومة واحدة- إلى مرحلة الإمبراطوريات القديمة أين حاولت الإمبراطورية الرومانية مثلا توحيد كل الدويلات تحت لواء الحضارة الرومانية. أما من حيث ارتباط العولمة بالحياة الاقتصادية، فيتفق كثيرون أن أولى مراحلها قد بدأت في الخمسينات و الستينات من القرن الماضي أين تضافرت الجهود من اجل تقليص القيود السياسية المفروضة على التجارة الدولية، خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية و عقد اتفاقية بروتن وودز المنشئة للمؤسسات الاقتصادية العالمية.

2- __أبعاد و مجالات العولمة__: للعولمة عدة أبعاد و مجالات:اقتصادية،سياسية،اجتماعية،و ثقافية سنركز على أهم بعدين الاقتصادي و السياسي:

أ/ __العولمة السياسية__: تشكل العولمة السياسية أكثر أبعاد العولمة خطورة، حيث تميل العولمة في بعدها السياسي إلى الاتجاه الذي يوازي بين مفهومي العولمة و الأمركة. فالعولمة السياسية مرتبطة إلى حد كبير بالفلسفة اللبرالية، كما تعكس التصورات التي طرحتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة و التي تهدف إلى خلق نموذج حكم صالح لكل الدول و الشعوب و الثقافات.

و من أهم محددات العولمة السياسية:[2]

- ضرورة بناء تصور موحد و إلزامي لحقوق الإنسان لا تعترف لا بالثقافة و لا بالدين و لا تعترف بالحدود، و لا بالسيادة و لا بالاختصاص الداخلي للدولة.

---

[1] خالد حربي، **العولمة بين الفكرين الإسلامي و الغربي:دراسة مقارنة**، الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر،2008. ص:07.

[2] أمحند برقوق، مرجع سابق.ص ص:7-8

- جعل الديمقراطية نظام الحكم الوحيد القادر على التكيف مع منطلقات العولمة.
- جعل الديمقراطية حق فعلي يستخدم لتغيير الأنظمة السياسية باسمه، و ترفض الأنظمة الانقلابية باسم، و يتدخل في الشؤون الداخلية باسمه كما كان في حال تدخل الأمم المتحدة ، عن طريق تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في هاييتي سنة 1994 لإرجاع نظام حكم منتخب بعد أن كان ضحية انقلاب عسكري.
- تفعيل منطق دولة الحق و القانون .
- أما المحدد الأخير فيهدف إلى خلق آليات الرشادة و العقلانية السياسية عن طريق فرض فلسفة الحكم الراشد .

ب/ العولمة الاقتصادية:

تعد العولمة في شقها الاقتصادي أهم أبعاد العولمة، حيث تعرف على أنها تعني:"**اندماج أسواق العالم في حقول التجارة و الاستثمارات، و انتقال رؤوس الأموال و القوى العاملة و التقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق**"،هذا و يعرفها صندوق النقد الدولي على أنها:"**التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم و الذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع و الخدمات و تنوعها عبر الحدود،إضافة إلى رؤوس الأموال و الانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله.**"

هناك من يرى أن العولمة الاقتصادية هي "**اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع الخدمات و رؤوس الأموال و القوى العاملة ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح هذه الأسواق سوقا واحدة كالسوق القومية**". كما أنها:"**تتمثل في زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول مع تنوع و تكامل المعاملات التي تتم عبر الحدود**[1]"

بالتالي فان العولمة في شقها الاقتصادي تهدف إلى تحويل العالم إلى منطقة اقتصادية موحدة، تختفي فيها الحواجز و القيود و اندماج الاقتصاديات العالمية ضمن نطاق النظام الاقتصادي الموحد. و من أهم ملامحها:[2]

---

[1] سلمى سلطاني،"**العولمة الاقتصادية**"، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، مجلد 02، عدد: 2012.26.ص: 364.

[2] عبد الوهاب رميدي،" **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية:- دراسة تجارب مختلفة**" **اطروحة دكتوراه.**(جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2006-2007) ص:90.

- تحرير التجارة الدولية تحت لواء المنظمة العالمية للتجارة.
- التحالفات الإستراتيجية للشركات العالمية وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- التزايد المستمر لانتشار التكتلات الاقتصادية الإقليمية.
- التطور المذهل والسريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الدرس الثالث عشر:

3-مؤسسات العولمة:

المقصود بمؤسسات العولمة مجمل الهياكل المؤسساتية الدولية التي أنشئت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والتي عملت على تأكيد أهمية إقامة نظام عالمي يجمع جميع الدول دون تمييز، وقد لعبت منظمة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها دورا رئيسا في تأكيد هذه الأهمية والدعوة لضرورة إيجاد شكل من أشكال"الفوقية" فوق الدول والحكومات، وعلى الحكومات أن تتنازل عن جزء من سيادتها إن لم تكن كاملة لصالح آليات اكبر ،ليشكل ذلك في الأخير حكومة العولمة.

ففي الجانب السياسي تلعب منظمة الأمم المتحدة الدور الأكبر في محاولة نشر ثقافة العالم الموحد علميا، وهناك من يسميها بالحكومة العالمية و قد أسست المنظمة على أنقاض عصبة الأمم التي جاءت تجسيدا لنظرية الأمن الجماعي وقد ظهرت أول محاولة رئيسة لإنشاء نظام أمن جماعي في نهاية الحرب العالمية الأولى، مع توقيع ميثاق عصبة الأمم .ومثلت المادة 10 من الميثاق التي تضمن السلام، مع المادة16 التي تؤمن التهديد بالرد المضاد، جوهرَ الأمن الجماعي .وقد طُلب في المادة 10 من كل دولة عضو ضمان وحدة أراضي الدول الأعضاء الأخرى وسلامتها السياسية .ولتأمين هذا الوعد، كانت كل دولة عضو(وفقاً للمادة) 16 بحالة حرب تلقائية مع أي معتدٍ .و الأمم المتحدة * اليوم تحاول أن تلعب هذا الدور من خلال تحقيق ثلاث أهداف أساسية:[1]

- الحفاظ على السلام العالمي.

---

* تضم الأمم المتحدة ست هيئت أساسية(الجمعية العمومية، مجلس الأمن، الأمانة العامة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، محكمة العدل الدولية مجلس الأمناء)

[1] مارتن غريفيش، تيري اوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**.(تر: مركز الخليج للأبحاث).الإمارات العربية المتحد ة: مركز الخليج للأبحاث،2008 .ص:74.

❖ تطوير علاقات ودية بين الدول والتعاون الدولي في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.

❖ وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

تضم الأمم المتحدة مجموعة منوعة من الهيئات المسماة بالوكالات المتخصصة التي تنظم نشاطات محددة وتضع المعايير العالمية .تضم هذه الهيئات صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة الصحة العالمية، منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، منظمة التربية والعلوم والثقافة(يونسكو)، صندوق الطوارئ الدولي لمساعدة الطفولة (يونيسف)، اللجنة العليا للاجئين، وبرنامج البيئة التابع للأمم المتحدة.

أما العولمة الاقتصادية فتشرف على إيجاد البنية الهيكلية التحتية والأساسية للاقتصاد الدولي المعولم ثلاث مؤسسات دولية المبينة في الشكل التالي:

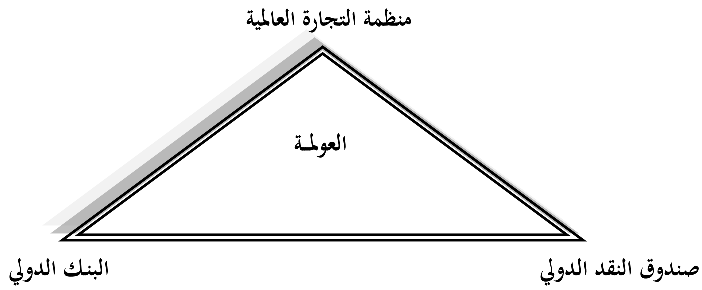

شكل رقم(01):مؤسسات العولمة الاقتصادية.

وقد أنشأت هذه المؤسسات لتشكل الإطار المؤسسي المتكامل للنظام الاقتصادي العالمي ويتم من خلالها تأكيد عالمية الاقتصاد، حيث أنشأت سنة 1945 ضمن اتفاق بروتن وودز[1]:

- **<u>منظمة التجارة العالمية</u>:**(world trade organization) تنشط هذه المنظمة في مجال إيجاد و تأسيس مجموعة القواعد الارتكازية الداعمة لحرية التجارة و تنمية الروابط التي توحد الأسواق العالمية. أنشأت المنظمة سنة 1948 كاتفاق متعدد الأطراف سمي بالاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (Gaat)و بعد عقد عدة جولات للمفاوضات التجارية- كان آخرها جولات الاوروغواي 1995- تم الإعلان عن تأسيس المنظمة الفعلي.
- **<u>البنك الدولي</u>:** انشأ هذا البنك من اجل تمويل أعمال إعادة البناء و التعمير لما دمرته الحرب العالمية الثانية، و تنمية اقتصاديات الدول المتخلفة من خلال تقديم القروض و المعونات الفنية

[1] نفس المرجع، ص ص:100-102

للدول الأعضاء. يضم البنك مجموعة من المؤسسات و هي: البنك الدولي للإنشاء و التعمير، الرابطة الدولية للتنمية، مؤسسة التمويل الدولية.

- **صندوق النقد الدولي:** و وظيفته دعم استقرار أسعار الصرف و المحافظة على التدابير المنظمة للصرف بين الدول الأعضاء و إزالة القيود المفروضة على الصرف الأجنبي و التي تعوق نمو التجارة الدولية

إلى جانب هذه المؤسسات الثلاث تدرج الشركات المتعددة الجنسيات كأحد أهم الفواعل ضمن العولمة الاقتصادية، و تعرف بأنها:" **عبارة عن شركات عملاقة تتعدى القوميات لها فروع في مختلف أنحاء العالم مع أنها تملك وطن أصلي لها يطلق عليه بالوطن الأم و تعتمد في نشاطها على سوق متعدد الدول و يمتاز عملها بحرية التحرك و نقل الموارد و عناصر الإنتاج**[1]". حيث تلعب الشركات المتعددة الجنسيات دورا كبيرا في تدويل الاستثمار والإنتاج والتجارة والخدمات، مما أدى إلى سيادة أنماط عالمية في أسلوب الإنتاج والتسويق و الاستهلاك، وأخذت وسائلها تلعب دورا هاماً في صياغة ثقافات استهلاكية شبة موحدة على الصعيد العالمي[2]. و تعتبر هذه الشركات المحرك الأساسي للاقتصاد الدولي المعاصر، حيث تتحكم في 80 بالمئة من حجم المبيعات في العالم كما تستحوذ هذه الشركات على 40 بالمئة من حجم التجارة العالمية[3].

4.- مزايا و عيوب العولمة: للعولمة كمرحلة جديدة للتطور التاريخي و الإنساني مجموعة من المزايا و العيوب و التي تعكس بالأساس تأثيرات العولمة على الاقتصاديات الوطنية:

←المزايا: من بين مزايا العولمة نذكر:

- ✓ –تكريس و تفعيل دور التعاون الدولي من اجل حل المشاكل المختلفة للدول خصوصا الدول النامية و الضعيفة اقتصاديا منها (الفقر، المديونية...).
- ✓ اقتصاديا مكن الانفتاح الاقتصادي الدول النامية من الوصول إلى الأسواق العالمية للحصول على ما تحتاجه من أموال و مساعدات فنية، خصوصا في ظل قصور التمويل الداخلي.

---

[1] سلمى سلطاني، مرجع سابق، ص:368

[2] أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا،"**العولمة الاقتصادية و تأثيراتها على الدول العربية**"، مجلة الإدارة و الاقتصاد، عدد: ، 86، 2011 ص: 70

[3] سلمى سلطاني، مرجع سابق، ص:369

- ✓ أما بالنسبة للدول المتقدمة فتمكنها العولمة من خلق فرص استثمارية واسعة و ذلك بفتح المجال في الأسواق المختلفة في العالم.

← **<u>العيوب</u>:** أما عن أهم عيوبها:[1]

- ✓ تؤدي العولمة إلى محاولة تقويض سلطة الدولة وسيادتها، والتي قد تحد من قدرتها حتى على القيام بوظائفها الأساسية، كما تعمل على تكريس تدخل القوى الدولية في الشؤون الداخلية للدول سياسيا واقتصاديا وحتى امنيا.
- ✓ كما تعمل العولمة على تكريس حكم الشركات المتعددة الجنسيات في إدارة اقتصاد العالم وتراكم أرباحها على حساب دول و شعوب أخرى.
- ✓ إن التبادل التجاري العالمي الحالي لا يعبر تعبير حقيقياً عن صفة العولمة ، حيث تتركز التجارة الدولية بين الإتحاد الأوروبي وأمريكا واليابان ودول جنوب شرق آسيا وتستأثر هذه المجموعة بحوالي 87%من الواردات العالمية وحوالي 94 % من الصادرات المصنعة، في حين أن سكانها لا يتجاوز ال 20 % من سكان العالم.
- ✓ و في نفس السياق لا تؤدي التجارة إلى توزيع متكافئ وعادل لأرباحها بين الدول المتاجرة ، ففي عام 1994 كان 70 % من مجمل التجارة العالمية من نصيب القوى الكبرى ، وبالتالي ستكون المنافع الحاصلة ، من نفس الطبيعة .
- ✓ أما ثقافيا فتدعو العولمة إلى ثقافة عالمية تحتوي منظومة من المعايير الخاصة لفرضها على العالم اجمع بغض النظر عن التمايزات المختلفة بين الدول خصوصا في ظل التطورات الحاصلة في الميدان الاتصالاتي والمعلوماتي، مما يؤدي إلى المساس بالهويات الثقافية والوطنية للدول.
- ✓ هذا ويتفق كثيرون أن العولمة تتجه نحو تفريغ الإعلام من الهوية الوطنية ودخول المزيد من العناصر الثقافية الغربية، وعلى الرغم من وجود حوالي 6000 لغة في العالم، فإن 90 % من بيانات الانترنت تبث بلغة واحدة – اللغة الانكليزية – وهذا يحمل في طياته تهميش ثقافات ولغات أخرى ويلغي التنوع الثقافي واللغوي على مستوى العالم، خاصة وأن معظم المعلومات الوافدة هي من العالم المتقدم، وهذا يعكس تناقضاً آخر يتمثل في كون وسائل الإعلام على الرغم

---

[1] علي العديه،"**عولمة التكتلات الاقتصادية**" متحصل عليه من موقع: **Ali-hu.tripod.com/ali2.doc**(12-04-2023)

من عولمتها إلا أن الإعلام نفسه والمعلومات غير معولمة وغير متاحة في معظم دول العالم بسبب الأمية اللغوية.

الدرس الرابع عشر:

ثانيا: منظمة التجارة العالمية و النظام التجاري الدولي:

تشرف منظمة التجارة العالمية على وضع ما يسمى بالنظام التجاري الدولي، و تسهر على تطبيق مبادئه في العلاقات التجارية بين الدول في إطار محاولتها تحقيق حرية التجارة عالميا. و عليه سنحاول ضمن هذه المحاضرة التعرف على منظمة التجارة العالمية كأحد آليات العولمة التجارية/ و كذا توصيف النظام التجاري الذي تشرف على تطبيقه.

1/ التعريف بمنظمة التجارة العالمية:

هي منظمة دولية أنشأت بهدف تحرير التجارة الدولية مقرها جنيف بسويسرا، انطلقت أعمالها بشكل رسمي بتاريخ 1 جانفي 1995 بموجب اتفاقية مراكش لتحل محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GAAT التي أنشأت عام 1947[1].حيث نشأت هذه المنظمة مع نهاية الجولة الثامنة من مفاوضات اتفاقية الجات GATT و التي تسمى بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة.

لعل الإضافة الحقيقية التي إضافتها هذه المنظمة على أعقاب اتفاقية الجات هو اعتبارها أولا إطارا مؤسسيا أكثر تنظيما و أكثر ارتباطا بالدول، كما أنها من حيث المجالات تعتبر أعمق و اشمل من اتفاقية الجات حيث اقتصرت اتفاقية الجات على جانب تجارة السلع في حين تهتم المنظمة العالمية بتحرير التجارة ما بين الدول في مختلف القطاعات وتضع قواعد سلوك في العلاقات التجارية قد وسعت ميدان المعاملات التي تنظمها الاتفاقيات المتعددة الأطراف، بحيث أصبحت تشمل المنتوجات الزراعية و الخدماتية وكل ما يتعلق بالملكية الفكرية والأدبية ذات العلاقة بالتجارة[2].

---

[1] أحمد حسن سيف، "**التعريف بمنظمة التجارة العالمية و مبادئها**"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية- المنوفية، المجلد 01، العدد 54، اكتوبر 2021، ص: 400

[2] كريمة لعيساوي،" **النظام التجاري الدولي :من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة**"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، عدد09، ديسمبر 2017. ص:126

2/ أهداف منظمة التجارة العالمية: تم تأسيس المنظمة العالمية للتجارة من اجل تحقيق جملة من الأهداف حددتها الوثيقة الخاصة بالمنظمة في[1]:

- تحقيق حرية التجارة الدولية بالقضاء على صورة المعاملة التمييزية فيما يتعلق بانسياب التجارة الدولية، وإزالة كافة القيود والعوائق والحواجز التي من شأنها أن تمنع تدفق حركة التجارة بين الدول.
- رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء.
- تشجيع الدول الأعضاء على منح تجارة المنتجات الزراعية توجيهات تسويقية قوية عن طريق الحد من دعم الصادرات.
- رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي .
- سهولة الوصول للأسواق ومصادر المواد الأولية .
- اقرار المفاوضات كأساس لحل المفاوضات المتعلقة بالتجارة .
- ضرورة ترابط وتكامل وتدعيم التعاون مع باقي المؤسسات الاقتصادية الدولية بغرض توسيع التجارة وزيادة نمو والتنمية وتصحيح اللاتوازنات العالمية.

من خلال هذه الأهداف يتضح مجال العمل الخاص بالمنظمة كإطار فوقي تنسيقي بين الدول يهدف لتحقيق تحرير تجارة السلع و الخدمات و كذا تحقيق التنسيق و التشاور بين الدول و فض المنازعات فيما يتعلق بالشؤون التجارية.

3/ منظمة التجارة العالمية و مبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف:

تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحقيق النظام التجاري الحر و المتعدد الأطراف بين مختلف الدول، في إطار ما يسمى بعولمة النشاط التجاري. و هنا تعمل منظمة التجارة العالمية إلى مكافحة القيود التي قد تعيق حرية التجارة بين الدول و التي قد تأخذ شكلين أساسيين هما[2]:

أ– **الضرائب و القيود الجمركية:** التي تتعلق برسوم جمركية تفرض على السلع الواردة للدولة.

ب– **القيود الكمية:** تتعلق بكمية السلع الواردة للدولة و هي محظورة وفقا للمادة 11 من اتفاقية الجات.

---

1 نفس المرجع، ص:140

2 أحمد حسن سيف، مرجع سابق، ص:407

و في إطار تحقيق النظام التجاري الحر تعمل منظمة التجارة العالمية و فقا للعديد من المواثيق و الاتفاقيات الدولية للعمل على التنسيق بين الدول و تنظيم المبادلات التجارية الدولية في إطار مجموعة من المبادئ المتكاملة هي[1]:

مبدأ عدم التمييز في المبادلات التجارية: حيث يحظى كل عضو في إطار منظمة التجارة الدولية بنفس المعاملة التجارية لسلعه و خدماته المتماثلة مع باقي الأعضاء دون تمييز.

مبدأ حرية الدخول للأسواق: و ذلك عن طريق ضمان الفرص المتكافئة للمؤسسات و توفير المناخ التنافسي الملائم الذي يؤمن حرية تدفق السلع و الخدمات لمختلف الأسواق و المناطق التجارية.

مبدأ الوقاية: الهادف إلى حماية أطراف النظام التجاري الدولي من مختلف الممارسات التجارية و التي من شأنها التأثير سلبا على الأسواق الوطنية نتيجة لتجاوز قواعد التجارة و الإخلال بمناخ المنافسة التجارية الدولية، و ذلك من خلال العديد من الإجراءات من بينها سياسات مكافحة الإغراق، وقاية بعض الفروع الإنتاجية الناجمة من الواردات...

مبدأ تحرير التجارة من كافة القيود: حيث تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحرير التجارة بين الدول من مختلف القيود الكمية و الجمركية لكن ذلك يكون بصفة تدريجية، حيث بموجب قانون منظمة التجارة العالمية فإن فرض ضرائب جمركية على التجارة في السلع هو غير محظور، لكن قانون منظمة التجارة العالمية يدعو البلدين للتفاوض بشأن التخفيض المفيد للطرفين للضرائب الجمركية[2].

مبدأ عدم التمييز: الذي يعتبر مبدأ أساسي ضمن عمل المنظمة، ويحتوي هذا المبدأ على مبدأين هما[3]:

---

[1] صالحي صالح، "**دور المنظمة العالمية للتجارة في النظام التجاري العالمي الجديد**"، دراسات اقتصادية، المجلد02، العدد 01. 2000. ص ص:108-113.

[2] أحمد حسن سيف، مرع سابق، ص:413

[3] نفس المرجع، ص: 418

- **شرط الدولة الأولى بالرعاية:** الذي يمثل الوجه الأول للمساواة وعدم التمييز بين الدول، حيث يكون النفاذ إلى الأسواق على قدم مساواة بين جميع الدول؛ حيث يكون نفاذ الدول النامية إلى أسواق التصدير على حد المساواة مع الدول الأخرى المصدرة إلى الأسواق نفسها.
- **ومبدأ المعاملة الوطنية:** الذي يهدف لتحقيق المساواة في المعاملة بين المنتجات المستوردة من الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة، والمنتجات المماثلة ذات المنشأ الوطني، والتمييز مرفوض في المعاملات الدولية التجارية؛ فلا يتم فرض رسوم أو ضرائب على المنتجات المستوردة أكثر من التي تفرض على المنتجات الوطنية، وتطبق القوانين واللوائح المؤثرة في المعاملات التجارية على المنتجات الوطنية والأجنبية على حد المساواة بينهما، والهدف من ذلك تحقيق المنافسة الكاملة.

الدرس الخامس عشر:

4/ مجالات عمل المنظمة العالمية للتجارة: تشرف منظمة التجارة على تداول العديد من السلع و الخدمات في السوق الدولية و كذا مجال الملكية الفكرية و الاستثمار الأجنبي المرتبطين بالتجارة على النحو التالي[1]:

أ- التجارة في السلع: و تشمل السلع الزراعية، السلع الصناعية، التجارة في المنسوجات و الملابس،... حيث تعمل المنظمة إلى رفع القيود المختلفة على حركة و انسياب السلع المختلفة بين الأسواق الوطنية و الدولية مع تنظيم الإجراءات الحمائية التي قد تتخذها بعض الدول حماية لاقتصادها بما يتوافق و النظام التجاري الدولي.

ب- التجارة في الخدمات: التي تعتبر من المجالات الجديدة التي تم إدراجها ضمن القواعد الجديدة للنظام المتعدد الأطراف المتعلق بتحرير التجارة الدولية و ذلك ضمن جولة الاروغواي. هذا راجع لأهمية قطاع الخدمات ضمن حركة التجارة العالمية الذي يمثل نسبة 20 بالمئة من حجم التجارة الدولية. و يشمل قطاع الخدمات العديد من الفروع التي من بينها خدمات الأعمال (مثل الخدمات المحاسبية و القانونية و الهندسية...)، خدمات البريد و الاتصالات، الخدمات الصحية، الخدمات المالية، خدمات النقل...

[1] صالح صالحي، مرجع سابق، ص ص: 118-131

ج- حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة: و تشمل مجموعة من الميادين من بينها: حقوق المؤلف، العلامات التجارية للسلع و الخدمات، المؤشرات الجغرافية التي تحدد منشأ سلعة معينة، براءات الاختراع...

د- إجراءات الاستثمار الأجنبي المرتبط بالتجارة: و التي تهدف لتحرير حركة الاستثمارات الأجنبية في القطاعات التجارية بين مختلف الدول.

5/ تقييم عمل منظمة التجارة العالمية في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف:

رغم الأهداف النبيلة التي حددتها منظمة التجارة العالمية في ظل سعيها لتحرير التجارة عالميا و في ظل مساعي عولمة العالم و تقليص الفوارق بين أطرافه، إلا أن التجليات الواقعية لهذه المساعي إلى جانب العديد من التحديات المتعلقة أساسا بالاختلافات الكبيرة بين الدول و مصالحها جعل من دور منظمة التجارة العالمية سلاح ذو حدين:

فمن الناحية الايجابية: تساعد منظمة التجارة العالمية الدول النامية خصوصا على تحقيق جملة من الأغراض أهمها:

- تحسين القدرة على الوصول إلى الأسواق فيما يتصل بالسلع غير الزراعية ولاسيما المنسوجات والملابس.
- تخفيض الرسوم الجمركية على احتياجات الدول النامية من السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج المحلي و معدلات التضخم ومن ثم استقرار المستوى العام للأسعار إضافة إلى زيادة الإنتاج.
- تحرير تجارة الخدمات سيمكن الدول النامية من الحصول على التكنولوجيا الحديثة في مجالات عديدة.
- زيادة المنافسة بين الدول العالم وهذا يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية في أداء المشروعات في الدول النامية حتى تستطيع الحفاظ على سوقها المحلي والحصول على

حصة من الأسواق الخارجية، مما يحتم عليها تكييف اقتصادياتها وفقا لتوجهات النظام الاقتصادي العالمي الجديد[1].

- إلى جانب ذلك يساعد تحرير التجارة و حركة الاستثمارات إلى جذب الاستثمار الأجنبي لمختلف الدول خاصة النامية منها أين يعتبر الاستثمار الأجنبي مصدرا من مصادر التمويل الخارجي للاستثمارات خصوصا في ظل عجز المصادر المحلية.

لكن من الناحية السلبية: ينظر لمنظمة التجارة العالمية أنها:

- كرست حدة العلاقة اللامتكافئة بين الشمال المصنع و الجنوب المستورد، حيث تنتج الدول الكبرى (أميركا الشمالية، أوروبا، اليابان) و التي تشكل دعائم الاقتصاد العالمي حوالي 87% من الواردات العالمية وأكثر من 94% من الصادرات العالمية من المواد والسلع المصنعة.
- بالمقابل لذلك نجد أن نصيب العالم الثالث من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في تراجع منتظم، مما عمق الفجوة بين الشمال والجنوب[2].
- حيث تتأثر الدول النامية بزيادة كلفة استيراد التكنولوجيا و تكلفة الخدمات بسبب اتفاقية حماية الملكية الفكرية واتفاقية الخدمات المختلفة، وهذا ما يدفع بالدول النامية وخاصة الأقل نموا إلى زيادة تصدير المواد الأولية المتوفرة لديها من أجل تسديد فاتورة استيراد ما تحتاجه من السلع الغذائية أو المعدات.[3]
- إلى جانب ذلك تأسست اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على أساس التحرير المتكافئ لحركة السلع و الخدمات بين الأسواق الوطنية المختلفة، إلا أن حركة التجارة الدولية تشهد هيمنة للسلع المنتجة في الدول الكبرى المصنعة في حين تبقى الدول النامية مجرد مستورد لها و مصدر للمواد الخام. الأمر الذي سينعكس حتما على مقدار الاستفادة اللامتكافئ بين الدول المتقدمة و النامية من هذا التحرير.

---

[1] ابتسام حملاوي،"**منظمة التجارة العالمية و مساهمتها في تحرير التجارة الدولية**"، مذكرة ماجستير،(جامعة منتوري قسنطينة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص التمويل الدولي و المؤسسات المالية و النقدية الدولية،2010-2011)، ص:144.

[2] المصطفى ولد سيدي محمد، "**تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي**"، متاح على موقع الجزيرة للدراسات، على الرابط التالي: https://cutt.us/6Lavc

[3] ابتسام حملاوي، مرجع سابق، ص:143.

قائمة المراجع المعتمدة:

الكتب:

1. أسامة مجذوب، **العولمة و الإقليمية:مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**.ط:2، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.2001
2. إسماعيل محمد هاشم، **المدخل إلى أسس عم الاقتصاد**، مصر: الإسكندرية المركز العربي الحديث،1973.
3. إسماعيل محمد هاشم، **مدخل إلى أسس علم الاقتصاد**، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، د.ت.ن
4. اوسكار لانك، **الاقتصاد السياسي: القضايا العامة**، (ترجمة: محمد سلمان حسين)، بيروت: دار الطليعة، 1967.
5. إيهاب عيسى المصري، طارق عبد الرؤوف محمد عامر، **البطالة: مفهومها، أسبابها، خصائصها: اتجاهات عربية وعالمية.** القاهرة: دار العلوم للنشر،2017.
6. برهان غليون، سمير أمين، **حوارات القرن الجديد:ثقافة العولمة وعولمة الثقافة**، ط:2. لبنان: دار الفكر المعاصر،2002.
7. تارا طه عثمان، **النظرية الليبرالية و العلاقات الدولية**، (د.ب.ن): مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013.
8. حازم الببلاوي ، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، القاهرة: دار الشروق، 1995.
9. حبيب محمود، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، سوريا: منشورات الجامعة الافتراضية السورية. 2018.
10. خالد حربي، **العولمة بين الفكرين الإسلامي و الغربي:دراسة مقارنة**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر،2008.
11. خالد سعد زغلول حلمي، **الاقتصاد السياسي**، ط:02، مصر: دار الوفاء القانونية، 2001.
12. دريد كامل أل شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009.
13. رسلان خضور، غسان ابراهيم، **علم الاقتصاد**، سوريا: منشورات الجامعة الافتراضية السورية.2020.
14. شوقي احمد دنيا، **المدخل الحديث لعلم الاقتصاد**، القاهرة: دار الكتاب الحديث،2006.
15. طارق عبد الرؤوف عامر، **أسباب و أبعاد ظاهرة البطالة و انعكاساتها السلبية على الفرد و الأسرة و المجتمع و دور الدولة في مواجهتها**، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2015.
16. عبد المعطي رضا أرضيد، حسين علي خربوش، **الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق**، دار الزهران للنشر، الأردن 1999.
17. عبد الناصر العبادي، محمد الباشا،" **مبادئ الاقتصاد الكلي**. عمان دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 2000 .
18. عون خير الله عون، **مبادئ الاقتصاد**، القاهرة: مكتبة بستان المعرفة، 2015.
19. قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار :بين النظرية والتطبيق**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع ،2009.
20. كاظم هاشم نعمة، **نظرية العلاقات الدولية**، ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا، 1999.
21. ماجد احمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011 .

22.مارتن غريفيش، تيري اوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**.(تر: مركز الخليج للأبحاث).الإمارات العربية المتحد ة: مركز الخليج للأبحاث،2008 .

23.محسن حسن المعموري، **مبادئ علم الاقتصاد الجزئي و الكلي**، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2019.

24.محمد خليل حسين، عبد الغفور ابراهيم احمد، **مبادئ علم الاقتصاد**، عمان: دار زهران للنشر و التوزيع، 2008.

25.محمد خليل حسين، عبد الغفور إبراهيم احمد، **مبادئ علم الاقتصاد**، عمان: دار زهران للنشر و التوزيع، 2008.

26.محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، ج01، الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، 1993.

27.محمد مطر، **إدارة الاستثمارات**، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2004.

28.محمد نوري الشمري، طاهر فاضل البياتي، **أساسيات الاستثمار العيني والمالي**، الأردن: دار وائل للنشر، 1999.

29.مختار عبد الحكيم طلبة، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية: النظم الاقتصادية، بعض جوانب الاقتصاد الكلي**، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2007.

30. مروان شموط، **أسس الاستثمار**، القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد،2008.

31.مصطفى العبد الله الكفري، غسان ابراهيم، **المدخل إلى علم الاقتصاد: الاقتصاد السياسي و تاريخ الأفكار الاقتصادية**، سوريا: منشورات جامعة دمشق،2011.

32.نامق صلاح الدين، **النظم الاقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة**، القاهرة: دار المعارف، 1992 .

33.ويليام ستانلي جيفونس، **الاقتصاد السياسي**،(تر:علي أبو الفتوح و آخرون)، المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي،2015.

الدوريات:

1. أحمد حسن سيف، "**التعريف بمنظمة التجارة العالمية و مبادئها**"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية- المنوفية، المجلد 01، العدد 54، اكتوبر 2021.
2. أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا،"**العولمة الاقتصادية و تأثيراتها على الدول العربية**"، مجلة الإدارة و الاقتصاد، عدد:86،. 2011
3. أحمد فايز الهرش،"**أسس الاقتصاد الإسلامي وأثرها على النشاط الاقتصادي**"، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، مجلد03، عدد03، جوان 2020.
4. توفيق ازراق، **الخصائص العامة للاقتصاد الإسلامي وأهم المبادئ التي تحكمه**"، مجلة الدراسات الدينية، العدد 04، ديسمبر 2020.
5. رانيا الشيخ طه، "**التضخم: أسبابه، آثاره، وسبل معالجته**"، صندوق النقد العربي، سلسة كتيبات تعريفية، العدد 18، 2021.
6. سلمى سلطاني،"**العولمة الاقتصادية**"، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، مجلد 02، عدد:26. 2012
7. سمارة شعبان حسن البهلول، "**أسباب مشكلة البطالة في المجتمع**"، **المجلة العلمية لكلية الآداب**، مجلد: 10 ، عدد:1 ،2021.

8. صالحي صالح، "**دور المنظمة العالمية للتجارة في النظام التجاري العالمي الجديد**"، "، دراسات اقتصادية، المجلد02، العدد 01. 2000
9. صائب حسن مهدي، "**البطالة في الدول العربية الواقع والأسباب في ظل عالم متغير**"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 12 العدد 03 لسنة 2010،
10. طلال حامد خليل،"**المرتكزات الفكرية للبرالية: دراسة نقدية**"، مجلة دفاتر السياسة و القانون، عدد:15. 2016.
11. غربي محمد،"**تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي**".مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،المجلد05،العدد06. 2009
12. كريمة لعيساوي،" **النظام التجاري الدولي :من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة**"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، عدد09، ديسمبر 2017.
13. مروة مويسي،"**السياسة المالية كأسلوب لجذب الاستثمار: رؤية مستقبلية**"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، عدد:01، 2017.

الدراسات الغير منشورة:

الرسائل و المذكرات:

1. ابتسام حملاوي،"**منظمة التجارة العالمية و مساهمتها في تحرير التجارة الدولية**"، مذكرة ماجستير،(جامعة منتوري قسنطينة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص التمويل الدولي و المؤسسات المالية و النقدية الدولية،2010-2011).
2. ايمان بن زروق، "**التضخم قياسه و اثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري**"، اطروحة دكتوراه،(جامة باتنة 1، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2021/2020)
3. جنيدي مراد،"**دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال أشعة الانحدار الذاتي-2004 (1970. رسالة ماجستير**،(جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، 2005-2006).
4. عبد الوهاب رميدي،" **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية:- دراسة تجارب مختلفة**" **اطروحة دكتوراه**.(جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2006-2007)
5. فاتن منصور، "**البطالة و أثرها على التنمية الاجتماعية**"، رسالة ماجستير،(جامعة تشرين بسوريا، كلية الاقتصاد، قسم الإحصاء و البرمجة، 2014).
6. فرد أم الخير، "**أهمية العامل التقني في عملية الإنتاج: حالة الجزائر 1967-2002**"، مذكرة ماجستير،(جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2005-2006).

المحاضرات:

1. امحند برقوق،" **مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة**"، محاضرة،(محاضرات النظم السياسية المقارنة، ألقيت علي طلبة السنة الثانية علوم سياسية.2009/2008).

2. بقة حسان،"**محاضرات في المدخل للاقتصاد السياسي**"، **محاضرات** موجهة لطلبة سنة أولى ليسانس حقوق،(جامعة بجاية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، 2022/2021).
3. شطيبي حنان، "**محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد**"، محاضرة، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و التسيير، قسم علوم التسيير، 2018/2017).
4. لصاق حيزية،"**محاضرات في مدخل لعلم الاقتصاد**"، محاضرات موجهة لطلبة سنة أولى ليسانس،(جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم المالية و المحاسبة، 2017-2018).

الملتقيات:

1. بن بلال نذير، أسياخ سمير،" **اشكالية ضبط تعريف مصطلح الاستثمار**"، مداخلة ألقيت في اليوم الدراسي بعنوان: **المخاطر البيئية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**"، (كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية).

المراجع الالكترونية:

1. "**الليبرالية.. من الاقتصاد إلى السياسة**"، موقع الجزيرة للدراسات، على الرابط التالي: https://cutt.us/6aLRR
2. خليل اندراوس،"**الاقتصاد السياسي الماركسي دليل البشرية نحو مجتمع – المستقبل – نحو الشيوعية**"، متاح على الرابط: **https://cutt.us/EyjwT** (2023/02/12)
3. "**الاشتراكية.. نظرية تحلم بتوزيع عادل للثروة**"، **من موقع الجزيرة للدراسات**، على الرابط: https://cutt.us/Zc6PM (2023/02/12)
4. محمد حمشي، "**الاتجاه الماركسي للتنظير في العلاقات الدولية**" متاح على الرابط: https://arabprf.com/?p=2561 (2023-02-22)
5. احمد محمد عاشور، "**النظام الاشتراكي: مفهومه أسسه و عيوبه**"، متاح على الرابط: https://cutt.us/HaRQz (2023-02-23)
6. زيد بن محمد الرماني،"**الاستهلاك في الإسلام**"، متاح على الرابط: https://darululoom-deoband.com/arabicarticles/archives/1097
7. الجزيرة للدراسات،"**الاستهلاك.. إفناء السلعة**"، متاح على الرابط: https://cutt.us/WEa8T
8. "**ماهية العلاقة بين الاستهلاك والنشاط الاقتصادي**"، **من موقع الموسوعة السياسية الجزائرية على الرابط التالي:** https://cutt.us/oTsrr
9. "**مفهوم الادخار و أهميته**"، من موقع دراستي، على الرابط التالي: **https://cutt.us/PDZfD**
10. مصطفي عراقي،" **البطالة نظرة واقعية .. وحلول عملية**"، متاح على الرابط: **https://cu.edu.eg/userfiles/3(1).pdf**

11. "**التضخم: ما هو؟ ولماذا ترتفع أسعار السلع والخدمات؟**"، متاح على الرابط التالي:
https://www.bbc.com/arabic/business-62635874

12. " **ما هي أنواع التضخم المختلفة؟**"، متاح على الرابط التالي: (2023/04/03)
https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/494212

13. **حامد الجبوري" التضخم وعلاجه**"، متاح على الرابط التالي:
http://fcdrs.com/economical/743

14. **علي العديه**،"**عولمة التكتلات الاقتصادية**" متاح على الرابط:
Ali-hu.tripod.com/ali2.doc(2023-04-12)

15. المصطفى ولد سيدي محمد، "**تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي**"، متاح على موقع الجزيرة للدراسات، على الرابط التالي:

https://cutt.us/6Lavc

فهرس المحتويات

الصفحة	عنوان المحاضرة	المحور
	السداسي الأول	
05	1- تعريف علم الاقتصاد السياسي	**المحور الأول: مفهوم علم الاقتصاد السياسي و موضوعاته**
05	- التعريف بعلم الاقتصاد	
09	- التعريف بعلم الاقتصاد السياسي	
12	2- الاقتصاد السياسي و علاقته بباقي العلوم الأخرى	
12	- الاقتصاد السياسي و علاقته بالعلوم الاجتماعية	
14	- الاقتصاد السياسي و علاقته بالتقنيات الكمية	
15	1. طبيعة المشكلة الاقتصادية	**المحور الثاني: موضوع الاقتصاد السياسي: المشكلة الاقتصادية**
16	2. عناصر المشكلة الاقتصادية	
20	3. حل المشكلة الاقتصادية في النظم الاقتصادية المختلفة.	
25	1. المدرسة المركنتينية	**المحور الثالث: المدارس الفكرية للاقتصاد السياسي**
30	2. المدرسة الطبيعية	
36	3. المدرسة الليبرالية	
41	4. المدرسة الاشتراكية	
47	5. الفكر الاقتصادي الإسلامي	
	السداسي الثاني	
55	6. الحاجات و الموارد	**المحور الأول: مفاهيم النشاط الاقتصادي**
60	7. الاستهلاك	
64	8. الإنتاج	
72	9. الادّخار	
76	10. الاستثمار	
81	1. البطالة	**المحور الثاني: مشكلات اقتصادية معاصرة**
87	2. التضخّم	
92	1. العولمة و العولمة الاقتصادية	**المحور الثالث: القضايا المعاصرة للاقتصاد الدولي**
101	2. منظمة التجارة العالمية و النظام التجاري الدولي	